ايلان هاليفي
الفريد ليلينتال

اسرائيل

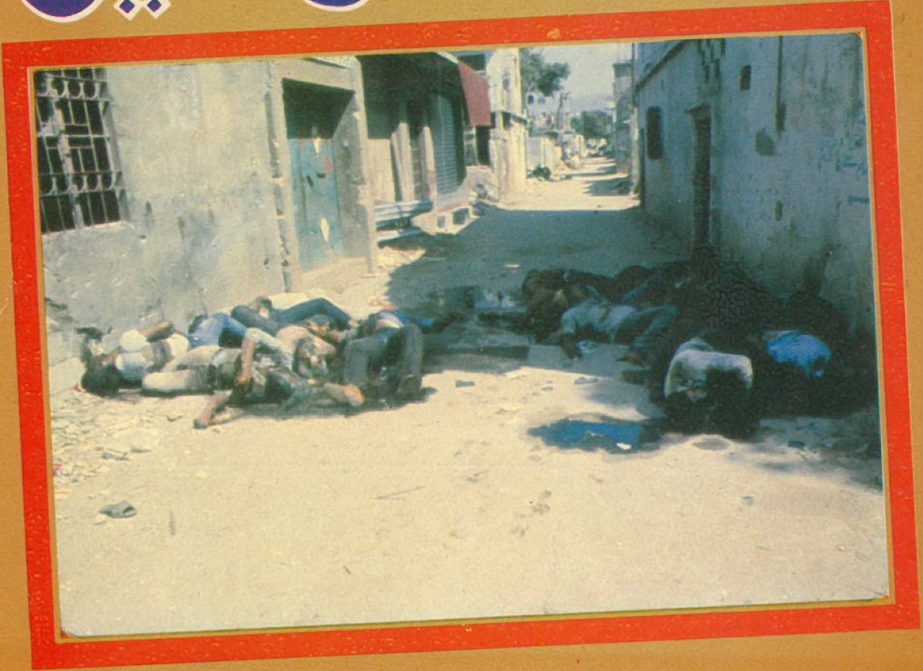

ترجمة رياض صوما

من الارهاب الى مجزرة الدولة

ايلان هاليفي الفريد ليلينتال

اسرائيل

من الارهاب الى مجزرة الدولة

ترجمة رياض صوما

شركة المطبوعات الشرقية
دار المروج
١٩٨٥

جميع الحقوق محفوظة

دار المروج للطباعة والنشر والتوزيع
بيروت - ١٩٨٥

القسم الأول

صبرا ـ شاتيلا

صبرا وشاتيلا كانا، حتى ١٨ أيلول ١٩٨٢، اسمين لمنطقتين فلسطينيتين في بيروت الغربيـة، يطلـق عليهما، بصـورة غير صحيحـة، إسم «مخيمـي» صبرا وشاتيلا. على كل حال، لم يكونا اسمين مجهولين: فقد اقترن ذكرهما منذ زمن بعيد، بالوجود الفلسطيني في لبنان، كما كانا هدف أولى غارات الحرب، منذ الرابع من حزيران ١٩٨٢. ولكن عندما عرف العالم، في ١٨ أيلول، بما جرى داخلهما، أصبح اسمهما مرتبطاً بحدث يشعر الجميع بأنه يمثل لحظة من التاريخ اللاإنساني.

بالنسبة لصور الجريمة، كان من الصعب جداً عدم التعليق بشيء. ففي كل منزل كانت الشاشة الصغيرة، التي تنظم وتوجه ذاكرتنا القصيرة، تعيد وتكرر صور الجحيم، وتعرض أقسى الفظائع.

إن الذين نسوا هذه الصور، لم يريدوا رؤيتها جيداً، وجهاً لوجه، وربما لا يلامون على ذلك. ولكن قد يتوجب عليهم المعرفة، بأن الناجين من هذه المجزرة لا يستطيعون السماح لأنفسهم بهكذا هروب من الواقع.

إن صور المذبوحين في صبرا وشاتيلا، الملتقطة تحت شمس متوهجة من اهتراء ـ الوجوه المشوهة، الأجساد الممزقة، أكداس الأعضاء المبتورة، ركام جثث الرجال والنساء والشيوخ والأطفال، أكرر، كانت جثث الأطفال الرضع الممثل بها، تختلط بجثث الحيوانات المذبوحة ـ صور المجازر هذه، إنضمت في إيقونوغرافيا* عصرنا، إلى لوحات فظائع الحرب العالمية الثانية، التي لا تمحى.

* الإيقونوغرافيا هي علم دراسة الأيقونات (المترجم).

سنرى أن هذه المقارنة الحادة تزعج وتستفز بعض الذين يظنون أنفسهم ورثة فظاعات أشد هولاً بكثير. ولكن سنعود إلى هذه المباراة الفريدة، وإلى الرهانات والمفارقات التي تفضي إليها. مع ذلك، فالواقع يبقى هو هو: فما كادت مجازر شاتيلا وصبرا[1] ـ (في هذا الترتيب، الذي يعاكسه فوراً الاستخدام الشائع) ـ تحصل، «حتى هزت الضمير العالمي» وأثارت استنكاراً إجماعياً، لدرجة أنها كفت عن الاندراج في التاريخ الذي أنتجها. سواء اعتبرت جريمة أو لطخة، فإن هول الحدث، حوّله إلى رمز، ثم بسرعة إلى ستار. فبعد رفعها إلى مصاف الأسطورة، سرعان ما وجدت المجزرة «من يبدد طلاسمها». إن الآلية التي سمحت بتحويل حدث حقيقي إلى غرض ايديولوجي صاف، تستحق الفهم، لأنها ليست غريبة عن تلك التي أدّت إلى المجازر نفسها.

أمن الممكن قول شيء آخر حول صبرا وشاتيلا؟

أمْ يُقَلْ كل شيء، ولماذا اضافة كتاب جديد إلى حصاد الأعمال الغزيرة، التي تميز بعضها بجودته، والتي عرضت سياق وملابسات المجزرة؟ حتى استنتاجات لجنة التحقيق الإسرائيلية، و«تقرير كاهان» الشهير، قد نشرت بصيغتها الكاملة. ولكن في الواقع، وانطلاقاً من نفس الوقائع المثبتة، خلص كل واحد إلى مطالعة تتناقض أحياناً بصورة كلية مع المطالعات الأخرى. نحن من جهتنا لم نجرِ تحقيقاً جديداً حول الأحداث نفسها، ولا نضيف أي شيء مثير للدهشة، لم يرد، وبصورة جلية، في سياق التحقيقات التي نستشهد بها باستمرار، أننا نحاول إعادة تمحيص هذه المعطيات «المعروفة» بالتأكيد، ولكنها غير مقدرة تقديراً كافياً، وذلك من خلال مقارنتها ومعارضتها بوقائع أخرى: ليس من أجل إغاظة أحد ولا الحط من قدر أحد، بل من أجل المعرفة. معرفة ما جرى فعلاً. من أجل معرفة ما قد يجري، وربما للحؤول دونه. لأن وراء هذه الضوضاء والإعلان الواسع النطاق، ما يشير إلى أن تمثيلاً لمجزرة ما ربما أفضى إلى إخفاء حقيقتها، وحقيقة العديد من حمامات الدم.

وإذا كانت أسماء أمكنة القتلى، قد أصبحت معروفة من قبل الجميع، بعد سنة من المذبحة، فإنها قد أصبحت أيضاً مجالاً لحملات دعائية ومعالجات غير لائقة بصورة فادحة. علماً بأن تعقد الحدث وتعدد وجوهه، سمح بكل أنواع

التبسيطات وغير المعقولية في تفسيره. لذا من السليم والمفيد، إلقاء نظرة إجمالية على المصادر والشهادات، والتعليقات وردود الفعل، والتحليلات الناتجة عن الانفعال و«السجال». لقد كان طبيعياً أن يستتبع الحدث الفعلي، أزمة وجيزة للآراء الإسرائيلية والغربية، فكانت لجنة كاهان نتيجة لهذه الأزمة و«تقرير كاهان» حصيلتها. من هنا تنبع مركزية هذا التقرير في عرضنا: لقد نُظر في الغرب بصورة واسعة إلى حدث كاهان كحاجب للمجازر ذاتها، أو بالأحرى ككاشف لحقيقتها العميقة، التامة. وكأن في فساد الحس هذا قتلاً ثانياً ومطلقاً للرجال وللنساء والأطفال المذبوحين في شاتيلا وصبرا.

إذن هي الثورة، وليست الأمانة فحسب، ما يجعل الفحص ملحاً: فحص المصادر والوقائع والاطار والسوابق، وفحص الدوافع والنتائج والسجال والتحقيق، وفحص معنى هذه المأساة.

مصادر

إذا كنا نستطيع اليوم الحديث عن وقائع ثابتة متعلقة بمقتل واختفاء عدة آلاف من المدنيين الفلسطينيين واللبنانيين، خلال الفترة الواقعة بين الخميس ١٦ والسبت ١٨ أيلول ١٩٨٢، فإن ذلك لم يكن دائماً على هذه الصورة. وحتى اليوم، يبقى هناك العديد من الأسئلة الكبيرة والصغيرة دون جواب. ولكن مجموعة متكاملة من الحقائق، بعيدة كل البعد عن الأكاذيب الرسمية المعلنة في الساعات الأولى، ظهرت من خلال مجموع الشهادات التي تراكمت منذ تلك اللحظات، وأغلبها تعود لأجانب، كالأطباء والممرضين الغربيين الذين كانوا يعملون في مستشفي «عكا» (مار يوحنا) و«غزة» في شاتيلا وصبرا. ومن خلال اتصالات الصحفيين الذين اكتشفوا المذبحة صباح السبت ١٨، وجمعوا الشهادات الأولى. وكذلك من خلال تقارير وأخبار الصحافيين والجنود والضباط الإسرائيليين، إضافة لشهادات المسؤولين العسكريين والسياسيين الإسرائيليين، بعد تشكيل لجنة التحقيق الإسرائيلية الرسمية.

إن التحقيق الصحفي موجود وهو قاطع. إنه «التحقيق بشأن المجزرة» للصحفي الديمقراطي الإسرائيلي أمنون كابليوك (منشورات دوسوي)، الذي نشر في باريس منذ كانون الأول ١٩٨٢. إنه يجمع الأساسي من التحقيقات التي أجريت على مسرح الأحداث، كذلك الذي عرضته ليلى شهيد بردى في مجلة دراسات فلسطينية العدد السادس، والشهادات التي حصل عليها عدد من المراقبين الأجانب كالصحفيين الأميركيين مايا شون ورالف شومان، مقارنة بمعلومات من مصادر إسرائيلية، بعضها ظهر في الصحافة وبعضها يعود إلى «تسريبات» مختلفة. إن الاستنتاج دامغ، وقد أضافت شخصية المؤلف، الصحفي المستشرق

المعروف بجديته، وزناً إلى الخلاصات والاستجوابات الناتجة من تحليل الوقائع. وبالفعل، لم تستطع كل لجان التحقيق «المستقلة»، أي غير الرسمية، التي عالجت موضوع المجازر، سواء بصورة خاصة أو ضمن إطار أوسع يتناول كل الانتهاكات المرتكبة خلال الحرب اللبنانية، كشف أية أحداث غير واردة في هذا التحقيق.

بالتأكيد، إن التحقيق الذي قام به آمنون كابليوك ليس رسمياً. وبالتالي ليست له أية قيمة قانونية. ويمكن التساؤل حول غياب تحقيق رسمي - على مستوى دولي - حول أحداث وادعاءات بهذه الخطورة، لأن المسألة في نهاية المطاف، ومن مختلف الجوانب، تشكل إحدى الجرائم، التي يحددها الإطار الحقوقي الذي يتضمنه النظام الدولي الراهن (النظام المشكل من قبل الحلفاء المنتصرين على النازية)، «كجريمة ضد الإنسانية»، إن التغطية على جرائم كهذه تتحمل مسؤوليتها المجموعة الدولية بأكملها، كما أن غياب تحقيق رسمي من قبل الأمم المتحدة (تم استبداله بمعرض لصور عن المجزرة في جنيف ونيويورك) يشكل دليلاً على عجزها حيال مأساة، ليست صبرا وشاتيلا سوى أحد فصولها.

في غياب أي تحقيق دولي، رسمي أو غير رسمي، بقي التحقيق الوحيد الذي خلص إلى نتيجة ملموسة هو التحقيق الإسرائيلي. وبما أن الاتهامات قد طالت المسؤولين الإسرائيليين، فقد اعتبر، انطلاقاً من ذلك، كل ما ورد في تحقيق كاهان غير قابل للطعن. إنما، ودون التطرق لجوانب أخرى من هذا التقرير سيكون لنا فرصة العودة إليها، يمكن القول إن هذا التقرير يتضمن عرضاً لوقائع لم تنعكس كلياً في استنتاجاته. إضافة إلى أن شهادات مقدمة للجنة التجقيق (والتي نشرتها الصحافة الإسرائيلية بصورة كاملة) لم تجد لها مكاناً في عرض اللجنة. أكثر من ذلك، لقد تجاهلت اللجنة عدداً من الشهادات، واعتبرت أعمالها منجزة دون الاستماع لعدد من الشهود، مع انهم أساسيون. إن تقرير كاهان يقلل من أهمية مسائل عديدة، إذا أخذنا الوقائع بعين الاعتبار. ومع ذلك، وانطلاقاً من قراءة هذا التقرير المعلن (التقرير يشير منذ البداية إلى أن بعض الشهادات تمت بصورة سرية، وبعض الاستنتاجات لن تنشر لأن مضمونها قد «يلحق ضرراً بأمن الدولة وعلاقاتها الخارجية»، يمكن استخلاص وترتيب

الأساسي من الأحداث. إذْ شكل عرضها في إطار تقرير كاهان، الذي بقي باعترافه دون مستوى حقيقتها، نواة الحد الأدنى من القناعات العامة. وسنرى أن قراءة دقيقة لهذا العرض، تكشف أكثر مما هو شائع، وغير ما أُنطق به. إن الوقائع، ذات الأهمية غالباً، تتعدى نص تقرير كاهان. وقد وردت في كل الرسائل والشهادات - عممتها الصحافة الإسرائيلية، وعبر النشرات الاعلامية والحكومية في إسرائيل - التي أدلى بها الرسميون والعسكريون والمدنيون، سواء الذين جرت دعوتهم للإدلاء بها، أو الذين قاموا من تلقاء أنفسهم بالمثول أمام لجنة التحقيق. إن الوقائع، وبصورة خاصة الأقوال التي جاءت على لسان هذه الفئة من الشهود، لم تعتبر ملزمة كي تنشر خطياً في التقرير النهائي، وذلك استناداً إلى اعتبارات ضمنية غير معلنة. إن تحليلها يرسم مجالاً أوسع للمعرفة الدقيقة، ولو بسلطة أقل حيال إرادة نفي وتحريف الوقائع.

إن الشهادات اللبنانية والفلسطينية، إضافة لشهادات الأجانب الذين كانوا متواجدين في بيروت الغربية عند حدوث المجازر، قد تم جمعها من قبل عدة لجان تحقيق دولية لا صفة قانونية لها، ولكنها منبثقة عن قطاعات متعددة من الرأي العام العالمي، وخاصة تلك الأوساط التي أبدت في السنوات الأخيرة، اهتماماً نشطاً بما اتفق على تسميته «قضية حقوق الإنسان». وهكذا، ترأس سان ماك بريد المعروف جيداً، وهو مؤسس «امنستي»*، والحائز على جائزة نوبل للسلام - (وبهذه الصفة هو زميل مناحيم بيغن رغماً عنه) - «الهيئة الدولية للتحقيق بدعاوى انتهاكات إسرائيل للقانون الدولي خلال اجتياحها للبنان»، بمعاونة حقوقيين لامعين، تضمن تقريرهم النهائي («إسرائيل في لبنان» إيتاكابرس، لندن ١٩٨٣) فضلاً عن مجازر صبرا وشاتيلا. إن التقرير يخضع بمجمله لمقتضيات الدقة والحصانة القانونية - وبالتالي الحذر - مما يجعله «مصدراً ثميناً»، ولو مجرداً من أية سلطة قانونية.

وفي نهاية تشرين الثاني ١٩٨٢، نَظَّمت لجنة تحقيق شاركت فيها شخصيات من ثلاث دول إسكندينافية، لقاء شعبياً لعدد من الشهود بشأن الحرب اللبنانية،

* امنستي هيئة دولية تعنى بالدفاع عن حقوق الإنسان. (المترجم).

بحضور «محكمة» مكوّنة من حقوقيين وشخصيات بارزة، وجرى تخصيص جلسة لسماع ـ ومناقشة ـ أطباء وصحفيين أجانب كانوا موجودين في لبنان خلال أو بعد المجزرة مباشرة. إن مجموعة الشهادات هذه، ترسم دائرة أوسع من المعطيات والحقائق، تمثل حداً أقصى يتعارض في نقاط محددة كلياً مع صيغة «الحد الأدنى» لتقرير كاهان المشذّب. إن هامش تأكيداتنا ينحصر بين هذين الحدين الأقصى والأدنى. والمعطيات التي تحدده موجودة. وليس هناك ما يغني عن الاطلاع عليها، ولا ما يغني عن تحليلها، وهذا ما سنضطلع به. لن ننخرط في تحليل لفظي ونصي: يكفي ربط هذه المعطيات وما تفضي إليه، للقبض على الحركة الواقعية للأحداث، والكشف في نفس الوقت، عما بقي في الظل، وعن الأسئلة الباقية بدون جواب، أو تلك التي لم تطرح أصلاً.

تأكيدات I : التواتر الزمني

بعد مرور أكثر من شهرين على الحصار المضروب حول بيروت الغربية، أعلنت الإدارة الأميركية، في ٢٠ آب ١٩٨٢، نص «مشروع حبيب» وهو الاتفاق الذي أنجزه الوسيط الأميركي فيليب حبيب ورئيس الوزراء اللبناني شفيق الوزان. وقد نص الاتفاق على أن تخلي قوات منظمة التحرير الفلسطينية العاصمة مقابل إحجام الجيش الإسرائيلي عن اجتياح المدينة. وكذلك نص على إحلال قوة متعددة الجنسية (فرنسية ـ إيطالية ـ أميركية) للفصل بين المتقاتلين، وإفساح المجال لتنفيذ اتفاق الإخلاء الذي تضمّن بنوداً وضمانات صريحة بشأن تأمين سلامة المدنيين الفلسطينيين واللبنانيين في القطاعات التي سيخليها مقاتلو منظمة التحرير الفلسطينية. وبعد إعلان المشروع تسارعت الأحداث.

بناء على طلب من الأميركيين، وافق الفلسطينيون على التعجيل بالرحيل، الذي أنجز كلياً في الأول من أيلول. وفي نفس اليوم الذي تركت فيه آخر قافلة بيروت، أعلن ريغن، عبر كلمة متلفزة تضمنت تهنئة لنفسه بالإنسحاب الفلسطيني، الذي وصفه «بالعملية الناجحة»، مشروعه للسلام في الشرق الأوسط. وسارعت إسرائيل إلى إعلان رفضها القاطع لهذا المشروع، كونه ينص على تجميد بناء المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة منذ ١٩٦٧، وعلى احتمال الإنسحاب من هذه الأراضي في المدى البعيد لصالح كيان فلسطيني ـ أردني غير واضح المعالم. ومع ذلك رحَّبت المعارضة العمالية في إسرائيل بالمشروع، بينما أعلن في أثينا، رئيس الدائرة السياسية في منظمة التحرير الفلسطينية فاروق القدومي، ان المشروع يتضمن «عناصر جديدة» و «مادة قابلة

للنقاش ». في ٦ أيلول، عقدت القمة العربية الثانية عشرة في مدينة فاس بالمغرب واختتمت في التاسع من الشهر نفسه. أقرت القمة للمرة الأولى منذ سنوات عديدة، مشروعاً سياسياً عربياً موحداً، مقبولاً من منظمة التحرير الفلسطينية، لحل سلمي للقضية الفلسطينية. دون أن يقول « نعم » للاقتراحات الأميركية، لم يقل المشروع الجديد « لا » حاسمة.

خلال هذا الوقت، استمرت الحرب الإسرائيلية - الفلسطينية، في البقاع كما في الجنوب اللبناني المحتل، كما تابع الجيش الإسرائيلي، بحجة نزع الألغام - (علماً بأن هذه المهمة قد كلفت بصورة محددة للقوة المتعددة الجنسية) - تشديد الطوق حول بيروت الغربية المحرومة من المدافعين عنها.

في ٣٠ آب، أعلن الجنرال الإسرائيلي في الاحتياط ماتي بيليد، المعروف بمواقفه « السلمية » وبمعارضته للحرب وبدعوته لحوار إسرائيلي - فلسطيني، خلال مقابلة صحفية مع كلير اتشيريللي مندوبة مجلة الأزمنة الحديثة: « لقد غادر مقاتلو منظمة التحرير الفلسطينية بيروت، ولكنهم تركوا عائلاتهم وراءهم، ونحن نعلم بأن سكان بيروت الغربية يخشون من إقدام الكتائبيين على ذبحهم، في حال إنسحاب القوة المتعددة الجنسية. ليس في ذلك أية غرابة، حيث أن مجازر كهذه قد سبق وحصلت في تل الزعتر والكرنتينا، وسكان المخيمات أكثر من متأكدين من إمكانية تكرار ذلك. إني أتصور بوضوح احتمال حصول مجزرة كهذه خلال شهر أو شهرين ». وأضاف بيليد: « إن تصريح رئيس الأركان الإسرائيلي معارضته لوجود المرابطون في بيروت الغربية، يشير إلى أن إسرائيل ستحاول فتح المخيمات أمام الكتائب ».

وفي الواقع، تابع الجيش الإسرائيلي طوال هذا الأسبوع القضم، مئة متر بعد مئة متر، متذرعاً بحجة جديدة وهي: « بقاء ألفي إرهابي » في بيروت الغربية بعد رحيل سبعة آلاف مقاتل من مقاتلي منظمة التحرير الفلسطينية وألفي جندي من قوات الردع العربية. إستناداً إلى أية حسابات، وإلى أية تقديرات أعلن هذا الرقم المدور الذي لم يطرح سابقاً؛ إن أحداً لم يجب على ذلك. كل ما في الأمر، فإن هذا الادعاء المتأخر يمثل حجة للتقدم الإسرائيلي عند أطراف العاصمة.

في تونس، أبدى ياسر عرفات خلال مقابلته للمبعوثين الفرنسيين غوتمان

وديلاي في الرابع من أيلول « قلقاً بالغاً بشأن سلامة المدنيين الفلسطينيين الباقين في بيروت » و « ألمح إلى رغبته في تمديد مهمة القوة الفرنسية إلى ما بعد موعد انتهاء خدمتها في ٢١ أيلول »*. بدلاً من ذلك، ودائماً بناء على طلب من الأميركيين الخاضعين للضغوط الإسرائيلية، انسحبت قوة الفصل الفرنسية، التي كانت قد بقيت لوحدها بعد الرحيل السابق في الموعد المقرر - بل المتعجل - للوحدات الإيطالية والأميركية، مخلية المكان قبل ثمانية أيام من انتهاء مدة خدمتها المقررة، رغم توسلات رئيس الوزراء اللبناني.

إن نظرة إلى الوراء، تظهر السرعة الفائقة لتوالي الأحداث. في الأول من أيلول، اليوم الأخير للإنسحاب واليوم الذي أعلن فيه مشروع ريغن، جرى لقاء في نهاريا بشمال إسرائيل، بين المسؤولين الإسرائيليين وبشير الجميل، القائد الكتائبي المنتخب قبل أسبوع لرئاسة الجمهورية اللبنانية. حاول الإسرائيليون الضغط على الجميّل، دون نجاح، ليعلن استعداده، تبعاً لتمنياتهم، للتوقيع على معاهدة سلام مع إسرائيل. واستناداً إلى معلومات من مصادر إسرائيلية كشفها آمنون كابليوك، فإن المقابلة كانت فاشلة وجرت بصورة سيئة. لقد بلغ تهديد الجنرال شارون، وزير الدفاع الإسرائيلي، لرئيس الجمهورية اللبناني حدوداً، دفعت هذا الأخير في إحدى اللحظات « إلى تقديم يديه قائلاً: إذا أردتم اعتقالي فما عليكم سوى وضع الأصفاد » بعد هذه المشادة، والدعاية التي أحاط بها الإسرائيليون هذا اللقاء، تجنب الرئيس اللبناني، الذي أخذ يشكو أمام محادثيه « الضغوط الإسرائيلية البالغة عليه لإرغامه على التوقيع على معاهدة سلام » أية صلة جديدة بحماته المتطلّبين.

في ١٢ أيلول، قابل بشير الجميل الجنرال شارون في بكفيا. « في تلك المناسبة، أعرب له عن غضبه من « التسريبات » المتعلقة بلقائهم السابق. ثم كرر طلبه بإعطائه مهلة من الزمن كي يتاح له تثبيت الوضع في لبنان وإعادة علاقاته مع العالم العربي، الذي قبل انتخابه بحذر وريبة ».

في ١٣ أيلول، وبينما كانت آخر دفعة من الجنود الفرنسيين تباشر إبحارها،

* (ج. ف. لوغران. كرونولوجي. عدد ٦، شتاء ١٩٨٣).

كرر بشير الجميل في مقابلة مع مجلة تايم الأميركية، «أن الساعة لم تحن بعد لتوقيع معاهدة سلام مع إسرائيل، وأعاد تأكيد إرادته ببسط سلطة «دولته» على المناطق التي يسيطر عليها رجال سعد حداد، متناقضاً بذلك بصورة كاملة مع الطروحات الإسرائيلية.

في ١٤ أيلول، قتل بشير الجميل. بعد ساعات من عملية الأشرفية ـ التي يستمر سرها كاملاً حتى اليوم ـ كان الاستعداد العسكري الإسرائيلي لاجتياح بيروت الغربية، (بما في ذلك قطاع المخيمات، عدا برج البراجنة الذي كان الجيش اللبناني قد تمركز فيه دون قتال في ٩ أيلول) كاملاً. الاجتياح سيبدأ ليلاً.

رسمياً، سيدعي المسؤولون الإسرائيليون، خلال الساعات الأولى لهذا الاجتياح الذي يناقض الالتزامات المأخوذة تجاه الأميركيين، بأن الاحتلال العسكري لبيروت الغربية أصبح إلزامياً بعد الوضعية الجديدة الناتجة عن اغتيال بشير الجميل، من أجل منع حصول مجازر.

وقد ذكر كابليوك بأن رئيس الوزراء الإسرائيلي مناحيم بيغن قد استقبل المبعوث الأميركي موريس درايبر، صباح الثلاثاء ١٥ أيلول، بالكلمات الآتية: «سيدي السفير، يشرفني أن أعلمك، بأنه منذ الساعة الخامسة هذا الصباح، تقوم قواتنا بالتقدم وأخذ المواقع داخل بيروت الغربية. إن هدفنا الحفاظ على النظام في المدينة. مع الوضع الناشىء عن اغتيال بشير الجميل، يمكن حصول سفك دماء».

وفي اجتماع مجلس الوزراء الإسرائيلي، الذي انعقد في ١٦ أيلول الساعة السابعة والنصف مساء، ركز رئيس الأركان الإسرائيلي، رفاييل إيتان، خلال تبريره للعملية المفاجئة التي قام بها الجيش الإسرائيلي لوضع يده على بيروت الغربية المنزوعة السلاح، على الطابع البالغ «الإنسانية» لهذه العملية، مضخماً في المقابل احتمالات حصول المجزرة. وقد عرض تقرير كاهان كلام رئيس الأركان على الوجه التالي: «لقد قتل هناك اليوم بعض الدروز، ما هي النتائج المترتبة على ذلك، ولماذا؟ لقد قتلوا، ومقتل درزي واحد كاف ليقتل غداً أربعة أطفال مسيحيين. سنجدهم مذبوحين، كما حصل منذ شهر، وهكذا ستبدأ المسألة ـ لو

لم نكن هناك. سيكون انفجاراً لم يشهد له مثيل. أكاد أرى في عيونهم ماذا ينتظرون. لقد حضرت أمس مجموعة من الضباط الكتائبيين، كانوا كالمخبولين، ولم يكونوا قادرين على تصديق انهيار أملهم دفعة واحدة، هذا الأمل الذي ضحوا من أجله بالغالي والرخيص؛ والآن لم يبق أمامهم ما يفعلونه سوى أمر واحد: الانتقام. وسيكون انتقامهم رهيباً». وهنا يتابع التقرير: «سأل أحدهم: هل هناك فرصة ما لتحديد المسؤول عن الضربة التي تلقوها لتوجيههم ضده»، فتابع رئيس الأركان: «هذا غير موجود هناك. فالانتقام لدى العرب يعني أنه إذا قتل أحد أبناء القبيلة أحداً آخر، فالقبيلة كلها مسؤولة. ويمضي مئة عام، ويأتي من يقتل أحد أفراد هذه القبيلة، التي قتل أحد أبنائها أحدهم منذ مئة عام... لقد سردت هذا، ذلك اليوم أمام درايبر (المبعوث الأميركي الخاص)، أجابني: هناك الجيش اللبناني، إلخ... فقلت له: يكفي أن أمين الجميل، قال خلال دفن شقيقه «الانتقام». إن هذا يكفي. إنها حرب لا يستطيع أحد إيقافها. قد لا يحدث ذلك غداً، ولكنه سيحدث. لقد كان كافياً أن يلفظ كلمة «انتقام»، حتى بدأت المؤسسة بأكملها تشحذ سكاكينها»*. بينما كان رفول (إيتان) يلقي هذا الخطاب، كانت المذبحة في المخيمات قد بدأت. إن هذا الخطاب المؤقت في هذه اللحظة الفاصلة، يخدم في الوقت نفسه، كتبرير لاحق لاجتياح العاصمة اللبنانية، وكدفاع مسبق عن المجازر التي بدأت: إنها روائع الاستشراق العسكري!

في هذا الوقت بالذات، أي بعد ظهر الخميس ١٦ أيلول، كان الجيش الإسرائيلي يسيطر تماماً على المدينة كلها: ولم يعثر على أي من الألفي إرهابي المزعومين، فقط بضع عشرات من أفراد الميليشيات اللبنانية، من المرابطون (ناصريين) ومن الحركة الوطنية** كانوا يتصدون للقوات الإسرائيلية المتقدمة. وعلى كل حال، فإن رفول كان قد أعلن مساء اليوم السابق أمام لجنة برلمانية،

* تقرير كاهان، صفحة ٧ من النص الانكليزي الرسمي، منشورات جيروزاليم بوست الخاصة.

** ملاحظة: كان المرابطون عشية الاجتياح الإسرائيلي منضوين ضمن إطار الحركة الوطنية، لذا يبدو من غير الدقيق الإشارة إليهم كفريق منفصل عن هذه الحركة. (المترجم).

وهو يصف الحالة في بيروت: « لم يبقَ في بيروت الغربية سوى بضع إرهابيين ومكتب صغير لمنظمة التحرير الفلسطينية ».

إذا استندنا إلى واقع المقاومة الضعيفة التي واجهت الاحتلال الإسرائيلي لمدينة بيروت الغربية، حيث أن الميليشيات اللبنانية كانت مزودة بمقدار محدود من السلاح، وإلى دخول الجيش اللبناني إلى برج البراجنة دون أية طلقة، يمكن التساؤل حول الأسباب التي حالت دون توزع الجيش الإسرائيلي في نطاق مخيمي صبرا وشاتيلا، كما حصل يوم ١٥ أيلول في الفاكهاني، علماً بأن هذه المنطقة كانت سابقاً موقعاً قوياً من مواقع المقاومة الفلسطينية. إن الحجة التي تقول بأن إرسال الكتائبيين إلى المخيمات تم لصيانة حياة الجنود الإسرائيليين (وتجنب ردات فعل الرأي العام الإسرائيلي المعادي أكثر فأكثر للحرب) لا تصمد لأبسط دحض: فيوم الأربعاء الواقع في ١٥ أيلول، أعلنت القيادة الإسرائيلية « أن جميع المخيمات مطوقة، وكل الطرقات المؤدّية إليها بيدنا ».

يكشف تقرير لجنة التحقيق الإسرائيلية، في الحقيقة، أن قرار إدخال الكتائبيين إلى المخيمات، جمد خلال « مناقشات عدة بين وزير الدفاع، ورئيس المخابرات العسكرية ورئيس الأركان » بالتشاور مع « الموساد » أو « المؤسسة » كما يسمى جهاز المخابرات (الذي يخرج عن أية سيطرة وزارية أو عسكرية، ويرتبط، في إسرائيل، مباشرة برئيس الوزراء فقط). إن هذا القرار، كما يشير التقرير، قد اتخذ على المستوى العسكري العملاني، كأي تدبير تقني بسيط، وكما يبدو، تم التقليل من أهميته إلى درجة عدم رؤية ضرورة المناقشة بشأنه: أغفل « الموساد » إعلام بيغن به، ولم يرَ رئيس المخابرات العسكرية فائدة في مناقشته مع شارون. أما رفول (إيتان) فقد اكتفى، كما جاء في كلامه الوارد أعلاه، بالإشارة الموجزة لهذا « التفصيل » حسب تعبير كابليوك. ينبغي القول إنه خلال حصار بيروت، كاد الجنرال شارون يزج بكامل قدرات آلة الحرب الإسرائيلية لاجتياح بيروت الغربية، المدافع عنها جيداً آنذاك، دون العودة حتى إلى مجلس الوزراء، معتبراً أن احتلال عاصمة عربية هو ضرورة « دفاعية »! وكاد مجلس الوزراء أن يتخذ قراراً صريحاً بمنع الجنرال شارون من المباشرة بمعركة بيروت دون إذن حكومي. ومنذ تلك اللحظة، أعدت رئاسة الأركان الإسرائيلية

خططاً تلحظ، كما يبدو، « اشتراك » الكتائب في المعارك. لكن اتفاق حبيب كان قد وُقع، وكانت منظمة التحرير قد خرجت، وتأجل، بالتالي، الاحتلال الإسرائيلي لبيروت. بعد مقتل بشير الجميل، قرر شارون منفرداً في منتصف الليل، « إنتهاز الفرصة » واجتياح المدينة المنزوعة السلاح. وقام بالتواطؤ مع رئيس الأركان ورئيس « الموساد » (وهو شخص غير معروف كجهازه، ولا يذكر التقرير اسمه أبداً، ويدلي بشهادته سراً) باتخاذ قرار إدخال « الميليشيات المسيحية » إلى المخيمات. مع ذلك، لم يرد هذا التفصيل التقني في الأوامر الأولى الصادرة عن القيادة العسكرية الإسرائيلية، التي دفعت الجيش الإسرائيلي، منتصف ليل ١٤ ـ ١٥ أيلول، لاجتياح بيروت الغربية. فقط، منذ صباح ١٦ أيلول ورد في الأمر رقم٦: « لا تدخلوا إلى مخيمات اللاجئين. إن عمليات التفتيش والتمشيط سيقوم بها الكتائبيون والجيش اللبناني ».

هنا تنبغي قراءة بعض فقرات تقرير كاهان بتمعن، هذه الفقرات التي تتعلق بقرار إدخال الكتائبيين إلى المخيمات. لقد أوردت الصيغة النهائية للتقرير لوحة شاملة عن العلاقات التي نشأت بين مختلف إدارات الدولة الإسرائيلية، والجيش، والكتائبيين. إن شهادة الجنرال أمير دروري، قائد الجبهة الشمالية وعضو القيادة العامة المتقدمة للجيش الإسرائيلي، تذهب في هذا الاتجاه أبعد من ذلك، مما يوضح أن الموساد والمخابرات العسكرية، المشهود بكفاءتها في هذا المجال، نسجا سوية، ومنذ سنوات عديدة، علاقات متشابكة ومستمرة مع الكتائبيين. وقد ورد في تقرير كاهان « أن موضوع السكان الفلسطينيين في لبنان، قد أثير أكثر من مرة خلال اللقاءات التي جرت ما بين القادة الكتائبيين والمسؤولين الإسرائيليين ». وقد أتيح للإسرائيليين خلال هذه المقابلات متعة الإستماع « للموضوعات » الكتائبية حول « الحل » المناسب للقضية الفلسطينية. كان « الكتائبيون » حسب تقرير كاهان، « يقترحون طرد حوالى خمسمئة ألف لاجىء فلسطيني إلى خارج الأراضي اللبنانية، عبر وسائل الاضطهاد أو عبر غيرها من وسائل الضغط. ولم يكونوا مهتمين بإخفاء قناعتهم حول ضرورة اللجوء إلى أعمال عنف لدفع عدد كبير من اللاجئين إلى الهجرة من لبنان ». « وكما قلنا » يتابع المحققون الإسرائيليون، « كان الموساد هو الجهاز الذي يتولى عملياً » العلاقات بين

إسرائيل والكتائب، وكان ممثلوه يحافظون على اتصال وثيق مع القيادة الكتائبية...». ويوضح التقرير بأن هذه العلاقات أوجدت «روابط حميمة»، وأصبح عناصر الموساد يشعرون «بالقرب» من الكتائبيين.

للوهلة الأولى، يبدو تركيز التقرير على تفاصيل التمايزات الموجودة، منذ زمن طويل، بين الموساد ومخابرات الجيش، بشأن الكتائبيين، تافهاً، ولكن الأساسي في شهادة الجنرال أمير دروري، يُعتبر مطالعة اتهامية مضادة للكتائب، ويوضح جانباً هاماً من ملابسات قرار إرسال «القوات اللبنانية» إلى المخيمات. إن دروري يعبّر بدون مراعاة، عما يبدو الرأي السائد وسط الجيش الإسرائيلي، حول الكتائبيين، حيث يصفهم بالمقاتلين الفاشلين، الساقطين، اللصوص، مغتصبي وذابحي النساء والأطفال. ويستنكر التحالف معهم، حيث يعتبره مفروضاً من الخارج، من قبل «السلطة السياسية»، عبر ما يسميه تقرير كاهان «الضغط المدني»، ومن قبل الموساد الذي يعمل كما يبدو كأداة لهذا الضغط المزدوج. عندما وضع في جو القرار المتخذ يوم الثلاثاء ١٥ أيلول، اعرب عن شكه إذْ كان يعتبر:

١ - إن الكتائبيين لن يستطيعوا القيام بتعبئة كافية لقواتهم ضمن المهلة المعقولة. بكلمة، «العملية ستتعثر».

٢ - إن الكتائبيين لن يكونوا قادرين، من الناحية العسكرية بالتحديد، على احتلال المخيمات، وسيكون من الضروري، كما جرى في مناسبات عديدة خلال أشهر الحرب، أن يقوم الجيش الإسرائيلي بدعمهم.

وشرح دروري، خلال شهادته، بأنه كان يشعر بقلق حيال احتمال إقدام الكتائبيين على تمزيق سكان المخيمات وليس قتلهم فحسب. من جهة أخرى، كان العديد من الضباط المشاركين في اجتماعات التنسيق، المتكاثرة تلك الأيام، مع الأركان الكتائبية، يشيرون إلى أن دخول الميليشيات إلى المخيمات يهدد بإحداث «خضة». على الصعيد الحكومي، خلال الاجتماع المنعقد مساء ١٦ أيلول، لم يناقش القرار - وكان قد فات الأوان - بل أشير إليه بصورة عابرة، وأعرب ديفيد ليفي وحده عن مخاوف كهذه. وقد حاول دروري، الذي كُلّف بمتابعة الاتصال العملاني مع الوحدات الكتائبية التي ستدخل المخيمات، بمبادرتين منه،

إقناع المسؤولين في الجيش اللبناني باتخاذ مواقع داخل المخيمات - والحؤول هكذا دون دخول الكتائبيين. وأجاب المسؤولون العسكريون اللبنانيون بأنهم تلقوا الأمر من رئيس الوزراء بعدم التعاون مع المحتل الإسرائيلي، وحتى التصدي له، وأنه ليس وارداً على الإطلاق الدخول إلى المخيمات طالما استمرت محاطة من قبل الجيش الإسرائيلي. ولكن تحفظات الجيش كانت دون جدوى: فإن القرار السياسي، الذي كان الموساد ووزير الدفاع ورئيس الأركان قنواته، هذا إذا لم يكونوا أصحابه، كان قد اتُّخذ على النحو التالي: «لن تدخل قوات جيش الدفاع الإسرائيلي إلى المخيمات، فالكتائبيون سيدخلونها بوسائلهم الخاصة».

ليس هناك أدنى شك في تبعية الوحدات الكتائبية المشاركة للقيادة المباشرة للجيش الإسرائيلي. فهذه القيادة تقرر، ثم تبلغ الكتائبيين ما «عليهم فعله». فقد برزت، في مناسبات عديدة، التراتبية الهرمية التي تحدد السلطة المطلقة للقادة العسكريين الإسرائيليين حيال حلفائهم الكتائبيين. وقد أشار التقرير بأن الكتائبيين «تلقوا الأمر من رئيس الأركان الإسرائيلي» لفعل هذا الأمر أو الامتناع عن فعل ذاك. بعد اتخاذ القرار، دعت القيادة العسكرية الإسرائيلية رئاسة الأركان الكتائبية وكشفت الأوراق: ستدخلون في الساعة التالية، ستقومون بهذا العمل وذاك، ستحافظون على الإتصال بنا، وسنراقب عمليتكم للتأكد بأن كل شيء يسير على ما يرام. إذا واجهتم مصاعب سنتولى مساعدتكم. وفي كل الأحوال، فإن مدفعيتنا ستقصف أطراف المخيمات التي نضرب الحصار حولها. سننير عمليّاتكم خلال الليل من المقر العام لقيادتنا، الموجود عند حدود مخيم شاتيلا، وسنؤمّن لكم التموين بأكمله. أما أنتم فتقومون بعمليّات التمشيط! إنطلقوا.

وقيل لضابط إسرائيلي اقترح مرافقة وحدات إسرائيلية لقوّات الكتائب، انه نظراً لمسكلية هذه القوات في القتال، «وللتجاوزات» التي قد ترتكبها، فمن الأنسب عدم الاشتراك معها في العملية.

بعد كشفه من قبل الصحيفة الأسبوعية الأميركية تايم، فقد بات معلوماً اليوم بأن أحد الأقسام التي حُذِفَت من تقرير كاهان، من قبل مُعدّيه، كان يتعلّق بتدخل الجيش الإسرائيلي، بعد أسبوعين، لإيقاف المجزرة المنظمة التي

كان قد بدأها الكتائبيون في مخيم الميةومية الواقع شرقي صيدا، بعد أن قاموا بنهبه وإحراقه. في ساعة الصفر هذه، التي حددت بعد ظهر الخميس، ١٦ أيلول ١٩٨٢، عندما دخل القتلة مخيم شاتيلا، حاملين شارات «M. P.» (وتمثل الحرفين الأولين من كلمتي نقطة اللقاء، كما تكتب بالإنكليزية، وليس كلمتي الشرطة العسكرية، كما اعتقد لفترةٍ من الزمن)، كان يشير إلى إحتمال حصول المجزرة لدى البعض، وإلى الرغبة في حصولها لدى البعض الآخر. من النادر حقاً، أن تُصَمَّمَ عربدة قتلٍ بهذه البرودة، في إطار تخطيط استراتيجي شامل.

لقد كتب الأديب الإسرائيلي عاموس عوز بعد بضعة أيام: «إنَّ الذي يدعو سفّاح يوركشاير[1]، إلى قضاء ليلتين في ميتم للصبايا، ليس عليه، بعد رؤية أشلاء الجثث، الإدعاء بأنَّه قد اتفق معه على غسل رؤوس الأطفال...»

وكتب يوري أفنيري: «إذا وضع أحدهم ثعباناً ساماً في سرير أحد الأطفال، ومات هذا الأخير من لدغات الثعبان، فليس من الضروري، إثبات عدم رغبة ذلك الشخص في موت الطفل».

إن إدّعاء شارون ورفول إيتان، بأنَّ المجزرة لم تكن متوقَّعة، قد جرى رفضه من قبل لجنة التحقيق رفضاً قاطعاً. كما علّق أحد «المستشرقين» الإسرائيليين بعد أيامٍ قليلة، بأنَّ نزع سلاح الطوائف الإسلامية لوحدها، في مجتمع يعتبر فيه توازن القوى العسكرية المصدر الوحيد للاستقرار، كان بشكلٍ من الأشكال، دعوة المجزرة من ثقب الباب... وتساءل شيمون بيريز في نفس الوقت قائلاً: «من هو، ذاك الذي خطرت له هذه الفكرة الغبية، بإرسال الكتائبيين إلى المخيمات»؟

ومع ذلك، فإنَّ وزير الدفاع شارون قد أجاب، عندما اتَّصل به دروري هاتفياً وقال له: «إنَّ أصدقاءنا يدخلون المخيمات»، «تهانينا»!.

(١) يستعيد الكاتب هنا قصة أحد السفاحين الانكليز المشهورين. (المترجم).

تأكيدات II: الوقائع أو قراءة تقرير كاهان

الخميس ١٦ أيلول ١٩٨٢، بين الساعة ١٥ والساعة ١٨، دخلت أولى مجموعات المجرمين، عبر المداخل التي هيَّأها لهم المحتلّون الإسرائيليون، إلى المخيمات التي لم يكن باستطاعة أيّ فردٍ من سكانها مغادرتها منذ أكثر من أربع وعشرين ساعة.

كتبَ آمنون كابليوك: «بدأت المذبحة سريعاً». تواصلت، دون توقف لمدة أربعين ساعة (...) وخلال الساعات الأولى هذه، قتل أفراد الميليشيا الكتائبية مئات الأشخاص. لقد أطلقوا النار على كُلِّ ما يتحرك في الأزقّة. لقد أجهزوا على عائلاتٍ بكاملها خلال تناولها طعام العشاء، بعد تحطيم أبواب منازلها. كما قتل كثيرون في أسرَّتهم وهم نيام. وقد وجد فيما بعد، في شقق عديدة، أطفال لم يتجاوزوا الثالثة أو الرابعة من أعمارهم، وهم غارقون في ثياب نومهم وأغطيتهم المصبوغة بدمائهم. وفي حالات كثيرة، كان المهاجمون يقطعون أعضاء ضحاياهم قبل القضاء عليهم. لقد حطَّموا رؤوس بعض الأطفال والرُّضَّع على الجدران. نساء وفتيات جرى اغتصابهنَّ، قبل قتلهنّ. في بعض الحالات، سُحِبَ الرجال جماعاتٍ من منازلهم، وأعدموا مباشرة في الشوارع. لقد نَشر أفراد الميليشيا الرعب، وهم يقتلون بواسطة البلطات والسكاكين، ودون تمييز، الرجال والنساء والأطفال والشيوخ، (...)؛ لقد وجدت أيدي نساء مبتورة عند معاصمها، حتى أمكن انتزاع حليها».

لقد تم تحديد تحركات أفراد الميليشيا داخل المخيمات بصورة دقيقة. محاور التقدم، والمخطَّط العام: لقد دخل القتلة باتجاهٍ معاكسٍ للقطاعات المقصوفة

من قبل المدفعية الإسرائيلية منذ الأربعاء، وكانت حركتهم تجري تحت انوار القذائف المضيئة التي كان يطلقها الجيش الإسرائيلي، بينما كانت بيروت تغرق في ظلام دامس. ولكن كل هذه التفاصيل الثابتة لا ترتدي أهميَّة تذكر: لن نتوقف عندها. إنّها واردة في كل الوثائق وكل المؤلَّفات الصادرة حول الموضوع: سنستند إليها في حدود ما يفيد.

من الممكن، على كل حال، تجنّب المزيد من تفاصيل الفظاعة. علماً بأنَّ الصور التي شاهدها العالم بأسره، لم تتضمنْ أكثرها هولاً. إنَّ حقدَ الإنسان حيال الآخر، والرغبة في نزع أية صلة له بالجنس البشري، كان ماثلاً في كل جزءٍ في هذه المجزرة الضخمة. وبعد أيام قليلة من حدوثها، أتيح للعالم، من خلال التلفزيون وبالألوان، رؤية مئات الجثث المشوّهة والممزّقة، جثث الأطفال والفتيات والعجائز المغتصبة والمقطّعة. إذْ عندما تجاوزت أخبار الناجين جدار البلادة، دوّت الصرخات وصفّارات الإنذار، مترافقة مع الإضطراب العصبي للمراسلين الخاصّين، المذهولين وسط نتانة هذا الركام الهائل من الجثث، وكلمعة سريعة خاطفة، حصلت صدمة، من الإشمئزاز والرهبة، في قلب الرأي العام الغربي، أزاحت لبرهة، القناعات الإيديولوجية الأكثر عناداً. مقدسات فكرية وكلامية إنهارت، وحقائق طالما رفضت، بدت وخلال يوم واحد، منتشرةً بين مستهلكي المعلومات.

إن شاتيلا وصبرا - وهذا ما يميّزهما ويجعل من مجزرتهما لحظةً مذهلة من التاريخ المعاصر - هما إسمان لأوّل مذبحة مصورة تلفزيونياً: فالمصورون الأول قد دخلوا المخيمين بعد ساعة فقط من رحيل آخر زمر القتلة، أمّا الجرافات الشهيرة التي قدمتها الأركان العامة الإسرائيلية لأفراد الميليشيا «من أجل هدم الأبنية غير الشرعية» فلم يُتَحْ لها الوقت الكافي لدفن كل القتلى المكدّسين تحت ركام الأبنية، كما فعلت في أنحاء عدة من المخيمين. إضافة لعنصر آخر يستتبع ما سبق، ويتعلّق بحالة الأجساد، التي تضجُّ بصمتٍ مدوٍّ، لتحكي حكاية مجزرةٍ، صمّمتها عربدة قاتلٍ سادي، لم تستطعْ لجنة كاهان إلا أن تصفها في نص تقريرها «بالفظائع».

ان تعبير الفظائع هذا يستحق أخذه بعين الاعتبار. فالفظائع مرسومة على

الصور وفي إفادات الشهود الذين لم تستمع إليهم لجنة كاهان؛ حيث إنَّ هذا التعبير لم يردْ إلاَّ في عنوان التّقرير الذي أعدّته لجنة التحقيق الإسرائيلية، وليس في أيِّ مكانٍ آخر. ففي كل أجزائه، حددت المجزرة ضمناً كعملية قتل «للمدنيين»، للسّكان «غير المقاتلين». فما هو المقياس الذي يسمح بالتمييز بين المقاتل وغير المقاتل داخل «مخيم» فلسطيني لا يُتداول إسرائيلياً، وبصورة مفروضة منهجيّاً من قبل حكومة بيغن على الصحافة والخطابات الرسمية، إلاَّ تحت إسم «مخيّم الإرهابيين»؟

ففي مخيّم للإرهابيين لا يوجد، وهذا بديهي، سوى إرهابيين. فضلاً على أنَّ عدم وجود فلسطين، والشعب الفلسطيني والمجتمع الفلسطيني، يشكّل المسلـّمة المنطقيّة المقابلة لهذا الكلام.

في مخيّمات اللاّجئين تعيش كائنات (فعلياً عرب) تدّعي إنّها فلسطينية، ولكنَّ إسمَها الشّرعي هو «إرهابيون». (التعبير العبري «محابليم» يعني بصورة أدقّ «مخربون»). كل الذكور بين سكان المخيمات هم إرهابيون، أما نساؤهم وأطفالهم الصغار فهم مدنيون، إنّهم يشكّلون السكان «غير المقاتلين» في المخيمات. لذا فإنَّ احتجاز وطرد وتصفية كل ذكور مخيم ما، كما حصل في الرشيدية والبرج الشمالي وعين الحلوة - وهي مخيمات صور وصيدا التي احتلّها الجيش الإسرائيلي منذ الأيام الأولى للإجتياح الذي بدأ في ٥ حزيران ١٩٨٢ - لا يعتبر حسب المنطق المتميّز لبعض الكتّاب الصهاينة مجزرة، بل عملاً من الأعمال الحربيّة، حيث إنَّ حجزَ الباقين على قيد الحياة يشكّل تدبيراً أمنياً ضرورياً، ألمْ يأخذْ الجنود الإسرائيليون الرجال من مخيّماتهم ويكدّسوهم على الشواطىء، وكذلك ألمْ يفصلوا الفلسطينيين، «عفواً»، «الإرهابيين»، عن اللبنانيّين، المعتبرين «مدنيين»؟ بالتأكيد، دفنت هنا أيضاً عائلات بأكملها تحت الرّكام الذي مزّقته القنابل، ولكنَّ المسألة هنا مسألة قصفٍ جوي أو مدفعي «أعمى»، غير شخصيّ وحتى - من وجهة نظر الطيّار أو رجل المدفعية، بالتأكيد - عمل «نظيف»: طالما أنّه لا يتطلب إدخال الأيدي في أحشاء الآخر ولا تقطيع الأطفال نتفاً نتفاً. ممّا لا يقبل الشك أنَّ عدداً من أعوان ومرتزقة المحتل، وبعض الجنود والضباط

الإسرائيليين « القلائل » ، أقدموا هنا كذلك ، على القيام ببعض « الفظائع » . ولكنَ المصورين لم يكونوا حاضرين آنـذاك . بقيـت الروايـات ، وكـذلـك الشهادات ؛ ولكن بدون صور ، بدون أدلة ، بدون اندهاش ، بدون اشمئزاز في الغرب ، وبدون لجنة تحقيق . في صبرا وشاتيلا ، كان هناك تقرير كاهان إنطلاقاً من أنَ هناك « مجزرة » : فبدل الإقدام على ذبح كلّ ذكور المخيّمات (التي أخرجَ كل مقاتليها - بكلّ معنى الكلمة - من بيروت بعد أسبوعين) قامت الوحدات المكلّفة من قبل القيادة الإسرائيلية « بتنظيف » و « تمشيط » المدينة ، بذبح النساء والأطفال الفلسطينيين وكذلك اللبنانيين . وقد أدّى التصوير الفوري ، « للفظاعات » التي ارتكبتها هذه الوحدات ، إلى جعلها غير قابلة للدّحض والنكران . ولكنّ التقرير النّهائي للجنة التحقيق الإسرائيلية لا يورد تفاصيل المجزرة هذه ، ولا يأتي على ذكرها فيما عدا العنوان . إنّه يبدو مشدوداً بكامله لمسألة القتل الجماعي للنّساء والأطفال ، أي للمدنيين ، دون الدخول إطلاقاً في التّفاصيل المرعبة . ومع ذلك ، فإنّ هذه الفظاعات ، قد حرّكت وربما أكثر من « المجزرة » بحدّ ذاتها (منذ بداية حزيران ١٩٨٢ تعرّضَ سكان الجنوب اللبناني وبيروت الغربية ، إضافةً للفلسطينيين القاطنين في المنطقتين ، لمجزرةٍ شاملة نفّذتها الطائرات التي كانت تفرغ من بطنها ، كُلَّ أنواع القنابل ، العنقودية والفراغية والفوسفورية ، وقد قدّرت مصادر الصليب الأحمر اللبناني أنّ ٨٤٪ من عشرات آلاف القتلى والجرحى من ضحايا بيروت المحاصرة كانوا من المدنيين ، غير المقاتلين) الرأيَ العام الغربيّ ، وهذه الفظاعات هي التي صنعت الشهرة المرّة لصبرا وشاتيلا ، لأنّها صُوِّرَت .

إنّ تقرير كاهان يروي ، وباعتدال جديرٍ بمأساة كلاسيكية ، كيف حصل أنَ المجزرة - والفظاعات - قد استمرت طيلة أربع وعشرين ساعة . إنّ هذا العرض يثير بحدّ ذاته عدداً كبيراً من الأسئلة لم تتطرّقْ إليها استخلاصاته ، التي تضمّنت أجوبة تجتزِىء ، وحتى تناقض مضامين الشهادات المقدمة . هنا يلمس التناقض الأهمّ ، التناقض غير القابل للتمويه ، بين الإعلان الرسمي - أيْ تقرير كاهان بالتّأكيد ، الذي يتّهم بيغن ، شارون ، إيتان ، دروري وخمسة « مسؤولين » آخرين ، بمسؤولية غير مباشرة ، وليس الإنكار التعيس

للمتّهمين - والواقع .

إنّ الصيغة الرسمية ، لا تستطيع طبعاً إلاّ تأكيد طبيعة مهمّتها ، كما تذكرها الجملة التالية الواردة في المقدمة ، والتي تنص على قرار وزاري بتاريخ ٢٨ أيلول ١٩٨٢ حول التحقيق : « بالفظاعات المرتكبة من قبل إحدى وحدات القوّات اللبنانية حيال السكان المدنيين في مخيمي صبرا وشاتيلا » .

إن اللجنة ترفض قطعياً تهمتين - علماً بأنّها تورد الشهادات الـتي تستندا إليها : إنّها تنكر أيّة رغبة إسرائيلية بإحداث مجزرة ، وتنكر أيَّ اشتراك إسرائيلي في تنفيذ المجزرة ؛ أيْ بكلمة ، إنّها لا تصر على المسؤولية غير المباشرة ، إلاّ من أجل نفي أفضل لأيّة مسؤولية مباشرة للحكومة والقيادة العسكرية الإسرائيليّتين في الجريمة .

في إطار هذه الصياغة ، تصبح المجزرة ، « تجاوزاً » من قبل « وحدة من القوات اللبنانية » ، كان من الممكن تجنّبه ، إنطلاقاً من كونها متوقعة ، حتى في إطار تنفيذ مهمّة (تؤكد اللجنة مشروعيتها بحد ذاتها) تقضي باحتلال و « تمشيط » المخيّمات من قبل الكتائبيين . أكثر من ذلك ، إنّها تستنتج ، بأنّه كان من الممكن وضع حدٍ للمجزرة قبل ذلك بكثير ، معتبرة بأنّ خروج « الوحدة من القوات اللبنانية » من المخيمات صباح السبت ١٨ أيلول تشكل ترجمةً ، متأخرةً بالتأكيد ، ولكن ثابتة ، لقرارٍ إسرائيلي بإيقاف العملية ، بسبب « الفظاعات » المرافقة لمجراها .

من أجل تدعيم هذه الافتراضات ، رغم تعارضها مع شهادات عديدة ، يخصّص التقرير لـ (٣٦ / ٤٠) ساعة من المجزرة ، « منذ دخول الكتائبيين إلى مخيّمي صبرا وشاتيلا وحتى خروجهم منها » عرضاً إخبارياً ، نرى من خلاله أيّة ظروف وملابسات ، وأيّ « إهمال » من قبل المسؤولين التسعة المذكورين سابقاً ، أدّت إلى « تأخّر » الجيش والحكومة الإسرائيليين في القيام بردّة الفعل الضرورية .

إنّ الربط فيما بين هذه « الأعطال » المعاد تركيبها مدهش : يدعي التقرير النهائي ، انه من الطابق السابع وليس الخامس كما جاء في التقرير الذي اتّخذته الأركان العامة العملانية المتقدمة للجيش الإسرائيلي قرب السفارة

الكويتية، على حافة مخيم شاتيلا، وعلى بعد مئتي متر من مسرح المجازر الحاصلة مساء الخميس، لم يكن هناك بالإمكان مشاهدة أيّ شيء. على كلّ حال، «حاول ضابط المخابرات في الفرقة متابعة تحرّكاتهم من خلال المنظار، مغيّرا موقعه باستمرار، ولكنّه لم يستطعْ رؤية تحرّكاتهم وأعمالهم».

الحادث الأول. حوالى الساعة الثامنة مساء، أي بعد ساعتين من دخول الكتائبيين رسمياً إلى المخيمات، وبعد نصف ساعةٍ من مباشرة الجنرال درووري «مراقبته للمعارك كما بدت من مقر الأركان العامة المتقدمة»، أعلن أحد «ضبّاط الارتباط الكتائب» (سري) «إنَّ خسائر قد حصلت في صفوف الكتائبيين الذين دخلوا إلى المخيّمات» (لم يحدد التقرير طبيعة الخسائر، هل تقتصر على الجرحى أم تتضمّن قتلى) «وإنّها قد أخليت خارج المخيّمين».

عندما قرّر الضابط الإسرائيلي القيام «بعمليتي استقصاء للحصول على معلوماتٍ حول نشاط الكتائبيين». يا للأسف، حسب ما جاء في التقرير، لم تنجح المحاولة الأولى «في الحصول على أيّة نتيجة». وفي المحاولة الثانية، حصل هذا الضابط على تقرير يتضمّن محادثة، سمعت داخل مقر العمليات الكتائبية الواقع على بعد أمتار قليلة، بين عنصر من الميليشيا الكتائبية داخل المخيم وبين «ضابط الارتباط الكتائبي». خلال هذا الاتصال اللاسلكي، أعلن عنصر الميليشيا، إنّه يحتجز ٤٥ «شخصاً» وأنّه يريد معرفة ما يتوجب عمله بهم. فكان جواب ضابط الارتباط: «نفذ إرادة الله»! ومع ذلك، فإنّ التقرير حول هذا الاتصال، لم «ينتقل إلى القيادات الأعلى». فالذي «حصل» عليه هو ضابط الاستخبارات في الفرقة. وبعد إطلاعه على هذه المعلومات، حوالى الثامنة مساء، من «الشخص الذي استمع إلى المحادثة، فوق السطح» «لم ينقلها إلى أحد، لأنّه كان من المقرر إجراء اجتماع للضبّاط في مقر العمليات الميداني، بعد ذلك الوقت بقليل». تقاطع للأحداث.

ويرد بعدها، «في نفس الوقت تقريباً، أو قبل ذلك بقليل، أي حوالى الساعة السابعة مساءً، سمع الضابط أيلول بالصدفة، حديثاً آخر بواسطة أجهزة الإتصال الكتائبية». كان أحد أفراد الميليشيا يسأل الضابط الكتائبي الأرفع رتبة، الياس حبيقة، الذي كان يقود العملية من المقرّات العامة

العملياتية الإسرائيلية - الكتائبية المشتركة، حول ما ينبغي فعله بخمسين إمرأة وطفل لديه. وحسب ما قاله أيلول الذي يفهم العربية، فإن جواب حبيقة كان: «إنها المرّة الأخيرة التي تطرح عليه سؤالاً كهذا. إنّك تعرف جيداً ما ينبغي عمله». ويؤكد الضابط أيلول بأنّه في نفس اللحظة «انفجر الكتائبيون الحاضرون على السطح ضاحكين». ويتابع التقرير، «إنَّ الضابط أيلول فهم عندها، بأنَّ الأمر يعلّق بقتل النساء والأطفال».

وقد قام أيلول بنقل مضمون المحادثة إلى الجنرال عاموس يارون، قائد موقع بيروت، الذي كان موجوداً بدوره «على السطح». ومع ذلك، ذكر الجنرال يارون في شهادته، إنّه فهم «بأنَّ الأمر يتعلق بمقتل ٤٥ إرهابياً». وحسب ما ورد في التقرير وفي الشهادات، فإنَّ هذا السطح حيث يتجاور مقرا العمليات الإسرائيلي والكتائبي، كان يشهد نشاطاً «تنسيقياً» كبيراً، وكان يبدو أنّه من المتعذر رؤية شيء، أو سماع شيء، أو فهم شيء.

ويفيد التقرير بأنّ «معلومات إضافية حول أعمال الكتائبيين داخل المخيّمات، وتصرّفاتهم حيال المدنيين» وصل إلى قيادة العمليات في نفس الوقت تقريباً «أي حوالى الساعة الثامنة مساء». في هذا الوقت دخل أحد «ضبّاط الإرتباط»، يدعوه التقرير «ج»، إلى «قاعة الطعام» في غرفة العمليات، وأخبر العديد من الضبّاط الإسرائيليين الحاضرين، بما في ذلك الجنرال يارون، بأن ٣٠٠ شخص «من بينهم مدنيون» قد قتلوا.

ولكنَّ في هذه المرّة أيضاً، بدا القدر مانعاً لانتقال المعلومات: إذْ إنَّ الضبّاط الإسرائيليين الذين استمعوا إلى تلك المحادثة لم يأخذوها على محمل الجد، وكذلك الجندي الإسرائيلي الذي ذكره كابليوك، حيث كانت ردّة فعله على معلومات مشابهة وردت بعد ذلك بقليل خلال الليل، قوله: «يا لهؤلاء ولمبالغاتهم... كيف استطاعوا قتل ٢٥٠ إرهابياً، ولم نسمع أيّ صوت للمعارك»؟ وعلى كلّ حال، يشير التقرير، إلى أنَّ نفس الضابط الكتائبي قد عادَ «بعد فترة وجيزة» و«صحح تقريره السابق مقلّلاً عدد الضحايا من ٣٠٠ إلى ١٢٠ إصابة».

في نفس المكان، وفي الساعة الثامنة وأربعين دقيقة، جرى اجتماع الضباط

من أجل تبادل المعلومات. وقام ضابط من قسم توثيق العمليّات بتسجيل النقاش. لقد سلم فيما بعد الشريط المسجّل إلى لجنة التحقيق. خلال الاجتماع الذي ترأسه، قدّم الجنرال يارون عرضاً عاماً حول الوضع العسكري في بيروت و- رغم المعلومات التي كانت قد توفّرت - تطرّق إلى دخول الكتائبيّين إلى المخيّمات دون الإشارة ولو تلميحاً إلى سلوكهم داخلها. تكلّم بعده ضابط الاستخبارات في الفرقة، وقال حسب ما ورد في تقرير كاهان: «لقد دخل الكتائبيون اليوم؛ لا أعلم المدى القتالي الذي بلغوه. من الصعب رؤيته بوضوح بسبب الظلام... الانطباع، إنّ اشتباكاتهم ليست جديّة. لديهم بعض الجرحى كما تعلمون: إثنان بالفخذ، وواحد في اليد، وقد تمّ إخلاؤهم بواسطة سيارات الإسعاف. إنّهم يتساءلون حول ما يجب فعله بالسكان الموجودين في الداخل. يبدو إنّه لا يوجد أيّ إرهابيّ داخل المخيّمات، فمخيّم صبرا فارغ. على كل حال، لقد جمعوا نساءً وأطفالاً، وكذلك شيوخاً، ولا يعلمون ماذا يفعلون بهم».

ثم تابع همساً وهو يستدير ناحية الجنرال يارون: «عاموس، إنّ هذا يتوافق مع الحديث الذي استمعنا إليه»، «من حيث المبدأ، اتّخذ قرار بتجميع الناس في مكان ما خارج المخيّمات، ولكن على كلّ حال، لقد سمعت «ج» (ضابط الارتباط الكتائبي) يقول إنّ عليهم «إرادة الله» ولا...».

وبقيت الجملة غير مكتملة، إذ قاطع الجنرال يارون العرض لتبديد الإنطباع والأسئلة التي أثارها. أكّد يارون «إنّه» قد كلّمه «فوق» (من جهته، ذكر أيلول في شهادته بأنّ يارون قد تبادل بضع كلمات بالإنكليزية مع الياس حبيقة، بعد اطلاعه على مضمون الاتصال اللاسلكي الملتقط عن الأجهزة الكتائبية) وإنّ الكتائبيين «لا يواجهون أيّة مشكلة إطلاقاً». وكما أصر الضابط، أكّد يارون بصورة حاسمة، بأن ليس على المدنيين أن يخشوا شيئاً، «ولن يحصل لهم أيّ مكروه». في شهادته الخاصة، ذكر الجنرال يارون بأنّ التقريرين اللذين يتعلق أولها بخمسة وأربعين شخصاً وثانيها بخمسين شخصاً، يعودان للحادث نفسه، (بينما أكّدت لجنة التحقيق بأنّ الأمر يعود

إلى تقريرين مختلفين) وبأنّ الاتصال الشفهي الخاص بـ«٣٠٠ شخص، بينهم مدنيون»، والذي لم يحتفظ إلاّ بصيغته المعدّلة المتضمّنة الرقم ١٢٠، قد اعتبر من قبله متعلقاً «بمخرّبين قتلى».

وهكذا، في نهاية هذا الإجتماع المنعقد بعد ثلاث ساعات من بداية المذبحة، على بعد مئتي متر من موقعها، وبحضور كلّ ضبّاط المخابرات ومنسّقي العملية المباشرين، ورغم وجود ثلاثة تقارير منفصلة تتحدث عن مقتل ٤٥، ٥٠، ١٢٠ - وحتى ٣٠٠ - «شخصاً، بينهم مدنيون»، لم يتّخذ أيّ قرارٍ، أو تدبيرٍ يوقف متابعة المجزرة. هذه المجزرة التي ستتواصل ٣٦ ساعة.

بين الساعة العاشرة والحادية عشرة، إتّصل ضابط استخبارات الفرقة بزملائه في قيادة المنطقة الشماليّة وسأل إذا كانوا مطّلعين على التقارير المتعلّقة بنشاط الكتائبيين في المخيمات. فأجيب بالنفي. عندها أعلمهم بالتقرير الخاص بمقتل ٣٠٠ أو ١٢٠ «إرهابي ومدني» وطالبهم بإجراء تحقيق حول الموضوع. كما بادر «ضابطُ استخباراتٍ»، كان حاضراً لحظة إجراء الإتصال المذكور، بالإتصال هاتفياً بقسم الاستخبارات التابع للأركان العامة، لإعلامهم بأنّ الكتائبيين «قد أعدموا ٣٠٠ إرهابي ومدني»، وإنّ لديه شعوراً «مزعجاً» حول هذا الشأن. وحثّهم على نقل هذه المعلومات إلى قائد الاستخبارات العسكرية شخصياً. بعد نقلها شفهياً إلى عدة مسؤولين، من بينهم الكولونيل هفروني، مدير مكتب قائد الاستخبارات العسكرية، أدّت المعلومات إلى كتابة أوّل تقرير خطي، مساء الخميس ١٦ أيلول ١٩٨٢ الساعة ١ و٢٠ دقيقة، وقد جاء فيه: «وردت معلومات أوّلية، نقلها قائد القوة الكتائبية المتواجدة في مخيم شاتيلا، تؤكّد أنّ رجاله قد أجهزوا على ٣٠٠ شخص. يتضمن هذا الرقم إرهابيين ومدنيين».

ولكن ستنقضي تلك الليلة بكاملها، منارة بالصواريخ المضيئة التي أطلقتها القوات الإسرائيلية لتمكين أفراد الميليشيا من متابعة أعمال التعذيب والقتل بالسّلاح الأبيض، وسطَ صمتٍ تام. ويتابع التقرير «إنّ الجنرال يارون لم ينقلْ إلى الجنرال دروري التقارير التي وصلته مساء الخميس والتي

تتناول الأعمال الكتائبية المرتكبة تجاه غير المقاتلين». الجمعة صباحاً، في ١٧ أيلول، اتصل الجنرال دروري هاتفياً بيارون، وحدّثه هذا الأخير عن الكتائبيين الجرحى، دون الإشارة إلى الضحايا المدنيين في المخيمات.

يضيف التقرير، في الصباح الباكر يوم الجمعة ١٧ أيلول «وضعت ملاحظة مكتوبة، على إحدى طاولات قيادة منطقة شمال عاليه». رأى الكولونيل إيديل، من قسم التأريخ «هذه الملاحظة على الطاولة، فعمد إلى نقلها إلى دفتر خاص يدوّن عليه تفاصيل متعلقة ببعض الأحداث، ضمن نطاق مهمّته». وقد أشارت لجنة التحقيق إلى أنّ هذه الملاحظة محاطة بالغموض: فإنّ نصّها الأصلي قد اختفى، ولم يعلم بوجوده إلاّ من خلال النسخة التي دوّنها الكولونيل إيديل. أكثر من ذلك، فإنّ كاتب الملاحظة، وهويته، ما زالا مجهولين حتى اليوم. جاء في الملاحظة: «دخل الكتائبيون هذه الليلة إلى مخيمي اللاجئين في صبرا وشاتيلا؛ ورغم الاتّفاق الذي جرى معهم بشأن عدم إيذاء المدنيين، فإنّهم قد ارتكبوا «مجزرة». لم يتصرفوا بشكل منظّم، بل توزّعوا بصورة عشوائية؛ وقد تعرّضوا لبعض الخسائر، منها قتيلين على الأقل. إنّهم سيعيدون انتظامهم من أجل العمل بصورةٍ أكثر انضباطا، وسنسعى لنقلهم من المنطقة». في الثامنة صباحاً، عقدت قيادة العمليات اجتماعاً، واطّلعت على تقريرين خطيين كانا قد أضيفا إلى التقارير الشفهية الثلاثة المعروفة منذ المساء. وقد ذكر تقرير كاهان، إنّه خلال هذا الاجتماع «لم يجرِ التطرّق إلى التقارير الموجودة والمتعلقة بعمليات الكتائبيين في المخيمات». مع أنّ «التقرير الخاص بالتجاوزات المرتكبة من قبل الكتائبيين في المخيمات قد تمّ تداوله فيما بين ضبّاط الجيش» خلال الليل، حتى أنّ الكولونيل تريبر تحجّج بقتل أفراد الميليشيا للمدنيين في المخيم من أجل رفض تكثيف الإنارة بالصواريخ. ويتابع التقرير «إنّه في ساعات الصباح الأولى، سمع ضباط آخرون من فم «ج»، ضابط الارتباط الكتائبي، بأنّ عمليّات قتل قد حصلت، ولكن تمّ وضع حدٍ لها». حوالى التاسعة صباحاً، قابل يارون القادة الكتائبيين، وناقش معهم مسألة «دخول قوة كتائبية جديدة إلى المخيمات». لقد جرت هذه المناقشة طبعاً، في مقر العمليّات المتقدم. بعد

ذلك بقليل، قابل يارون دروري في بيروت ـ المدينة، ولم يتطرّق إلى ما تسمّيه لجنة التحقيق «التجاوزات» الكتائبية. وهنا يصل التقرير إلى التناقض الحاصل فيما بين الشهادتين، شهادة يارون وشهادة دروري. إذْ أعلن الأوّل، أمام لجنة التحقيق، بأنّه تلقّى صباح الجمعة نفسه، تقريرين: الأوّل بشأن المرأة التي ضربها الكتائبيون على وجهها، والثاني بشأن طفل جرى خطفه، وجاء والده يشكو الأمر لدى ضابط العمليات في الفرقة. أكثر من ذلك، إنّ يارون كان قد حضر مناقشة حادة بين ضابط الارتباط الكتائبي ورجاله، وإنّه قد استنتج منها «ما يشير إلى وجود شيء ما سيِّء»؛ مما دفعه إلى الإتصال هاتفياً بالجنرال دروري، وإعلامه بذلك، وبعد هذا الإتصال، وصل دروري إلى مقر العمليّات المتقدّم، حوالى الساعة الحادية عشرة. أما دروري، فيزعم بأنّه جاء إلى مقرّ العمليّات المتقدّم، في نطاق تفقّده الروتيني للمواقع الأمامية، دون أن يكون عالماً بأيّة تقارير عن مقتل جماعي للمدنيّين في المخيّمات. وقد جاء في التقرير النهائي «لا نرى ضرورة، في البتّ بين هاتين الصيغتين».

طوال صباح الجمعة، جرى تداول التقارير فيما بين الضباط، وبين مختلف أجهزة الاستخبارات العسكرية. مع ذلك، لم يتصرفْ أيّ منهم تبعاً «للقواعد العادية»، وذلك بسبب الغموض المحيط بمصدر هذه التقارير ـ كلّ جهاز اعتبر أنّ مصدر الملاحظات المذكورة قد اتّخذ التدابير المناسبة ـ وبسبب الإحساس بأنّ التقارير «مضخّمة» و«غير قابلة للتّدقيق». بعيد الظهر، ونتيجة لتكرار المعلومات المتعلّقة «بالشواذات»، طلب الجنرال دروري، الذي كان الكولونيل دفدفاني قد أخبره «بأنّ الكتائبيين يقومون بعمليّات تمشيط قذرة، ولا يطلبون من السكان الاستسلام والخروج من منازلهم، كما يفعل الجيش الإسرائيلي، بل يهاجمون المنازل ويطلقون النار عشوائياً على ساكنيها»، من عاموس يارون بتوجيه أمر للكتائبيين للتوقّف في أماكنهم. لقد جرى نقل الأمر، شكلياً، ولكن لغموض مضمونه، لم يتم التقيّد به. واستمرت المجزرة في المخيّمات. في السابعة والنصف صباحاً، عقد اجتماع ضم مختلف أجهزة الاستخبارات العسكرية. جرى في هذا الاجتماع نقاش حول التقارير الخاصّة بمسكلية الكتائبيين، كانت حصيلته

اعتبارها غير موثوقة وغير مؤكدة. أعطى مدير المخابرات العسكرية أمراً بإجراء تحقيق حول هذه التقارير، ولكنّه لم ينبسْ ببنت شفة حولها أمام رئيس الأركان، ووزير الدفاع، اللذين قابلهما في نفس الصبيحة.

دائماً في الثامنة صباحاً، من يوم الجمعة ١٧ أيلول، علم الصحفي الإسرائيلي زئيف شيف، وهو المراسل العسكري لصحيفة هاأرتس، من مصدر عسكري رفض تسميته، بأنَّ الكتائبيين يقومون بمجزرة في المخيمات. حاول بعد ذلك، الحصول على تفاصيل من مختلف الأجهزة ـ الاستخبارات العسكرية ـ الأمن العام والموساد ـ وكان جوابهم الرسمي بأنَّ شيئاً لم يحصل، مع الإشارة بصفة شخصية وغير رسمية، إلى «وجود أمر ما». في الساعة الحادية عشرة، قابل شيف وزير المواصلات الإسرائيلي مردخاي تسيبوري في مكتبه، وحدَّثه عن التقرير الذي حصل عليه. وبعد محاولته عبثاً الاتصال هاتفياً بمسؤولي الأمن ـ الاستخبارات العسكرية والموساد ـ اتَّصل الساعة الحادية عشرة والربع صباحاً، بوزير الخارجية اسحق شامير وأخبره بالمعلومات التي توفَّرت لديه، وطلب منه الحصول على إيضاحات من الأشخاص الذين سيقابلهم بعد فترة وجيزة، مشيراً بذلك إلى اللّقاء الذي كان سيحصل بعد ذلك بقليل، بين الوزير والمبعوث الأميركي درايبر، والذي كان سيحضره مسؤولو الأمن. وقد أعلن شامير، تحت ضغط لجنة التحقيق، بأنّه لم يطلبْ معرفة شيء من محدّثيه، لأنّه كان متأكّداً بأنّهم يعرفون كلَّ ما تنبغي معرفته، وأنّهم يعملون ما يتوجب عمله. كما استنتج شامير في النقاش العاصف الذي جرى في البرلمان بعد انفضاح المجازر، بأنّه نظراً لعدم إثارة وزير الدفاع، أو مدير الأمن العام للمسألة، فقد اعتقد «بأنَ القضية لا تعدو كونها إحدى الإشاعات التي اعتاد تسيبوري اختلاقها» رافضاً بصورة قاطعة كون تسيبوري قد استعمل كلمة «مجزرة» أو ما يشابهها في هذا الصدد.

خلال الصباح، بينما كان الجنرال دروري يقابل قائد الجيش اللبناني ويحاول اقناعه بدخول المخيمات، كان الجنرال يارون يقابل القادة الكتائبيين لتنسيق عملية إدخال قوات جديدة إلى هذه المخيمات.

طوال مدّة قبل ظهر يوم الجمعة هذا، تكاثرت أخبار المشاهدات المباشرة

لضبّاط وجنود الوحدات الإسرائيلية التي تطوّق المخيمات. الملازم أرياح غرابوفسكي رأى الكتائبيين يدفعون مجموعة من الرجال والنساء والأطفال نحو المدينة الرياضية. لقد رأى كتائبيين يضربون بعض المراهقين قبل تصفيتهم سريعاً، واكتشف بعدها خمس جثثٍ لنساء وأطفال. أراد غرابوفسكي نقل هذه المعلومات إلى رؤسائه، ولكنَّ طاقم المدرَّعة التي كان يستقلها، لفت انتباهه إلى أنَّ تقارير لاسلكية بشأن الموضوع قد أُرسلت إلى قائد الكتيبة، لإعلامه بمقتل مدنيين، وإنَّ جواب قائد الكتيبة كان «نحن نعلم ذلك، ولا نرغب به، لكن لا تتدخّلوا بهذا الشأن». حصل هذا بين الثامنة والتاسعة صباحاً. وكشف تقرير كاهان «في مناسبة أخرى» «بأنَّ الملازم غرابوفسكي شاهد مقتل مدني» على يد كتائبي. خلال فترة بعد الظهر، تكلّم جنوده مع كتائبي متواجد في المنطقة، وسأله أحدهم، بناءً على طلب غرابوفسكي الذي لا يجيد العربية، لماذا يقتلون المدنيين، كان الجواب الذي سمعه، إنَّ النساء الحوامل ينجبون أطفالاً، وهؤلاء يصبحون إرهابيين عندما يكبرون».

بعد ابلاغه يارون، قرار إيقاف تقدمْ الكتائبيين في المخيمات، (أي تجميد، وليس إنهاء العملية، أو إخراج أفراد الميليشيا) إتَّصل الجنرال دروري هاتفياً برئيس الأركان، الساعة الحادية عشرة صباحاً، لإعلامه بهذا القرار.

أجابه إيتان، دون التأثّر بمخاوفه حول احتمال كون «الكتائبيين قد بالغوا كثيراً»، ودون أن يطرح عليه أيَّ سؤال، بأنّه سيأتي بنفسه إلى بيروت بعد الظهر، بما يوحي إمكانية رؤية الحالة عند ذلك. في الساعة الثالثة بعد الظهر، وصل رئيس الأركان إلى مطار بيروت بصحبة «عددٍ من الضبّاط». كان دروري ويارون في استقباله، وتوجّهوا سوية إلى مقرِّ العمليّات الكتائبي. خلال الطريق حاول دروري وضع إيتان في صورة ما يعرفه، ولكنَّ «رفول» لم يطرح أيّ سؤال. عند الإدلاء بشهادته أمام لجنة التحقيق، أوضح رئيس الأركان بأنَّه:

١ ـ لا يجب الكلام خلال السفر.

٢ ـ التقرير الذي قدَّمه دروري لم يتضمن معلومات جديدة بالنسبة للمحادثة الهاتفية التي جرت صباحاً.

٣ ـ لم يرد في كلِّ هذه التقارير ما يدفعه للافتراض «بأنَّ الكتائبيين قد

أقدموا على أعمال انتقاميةٍ وعمليات قتل ».

٤ ـ بما أنه كان متوجِّهاً إلى مقرِّ العمليات الكتائبي، فإنَّه كان ينتظر الإطِّلاع على احتمال وجود مشاكل هناك.

في الساعة الرابعة بعد الظهر، عقد اجتماع ضم الأركان الإسرائيلية والقيادة الكتائبية. لم ترد فيه إشارة إلى أي خلل ما، ولم يرد فيه أي إيضاح لما تتضمَّنه التقارير التي تتجمَّع منذ أكثر من عشرين ساعة. لم يبحث الكتائبيون مسألة مصير المدنيين، ولم يطرح عليهم أحد أبسط سؤال حول هذا الموضوع. لقد تركَّز النقاش حول مسألة تبديل القوات الكتائبية، وتمَّت الموافقة عليها، حسب شهادة يارون. لقد بدأ إيتان الكلام بتهنئة الكتائبيين على « نجاحهم ». أما هؤلاء، فقد اشتكوا من الضغط الأميركي المباشر عليهم، لإخراجهم من المخيمات. عندها أمرهم رئيس الأركان بوضع حدٍ للعملية، السبت الساعة الخامسة صباحاً، وافق على إعارة جرّافات الجيش الإسرائيلي، « من أجل هدم الأبنية غير الشرعية ». لكن، تمَّ الاتفاق على محو إشارات الجيش الإسرائيلي عنها، بناءً على اقتراح الموساد.

نصل هنا، مع اجتماع « القمَّة » هذا، إلى ذروة الكذب في الرواية الرَّسمية. لأنَّه بعد انكشاف الوقائع، بدأت الحكومة الإسرائيلية، والقيادة العسكرية للجيش الإسرائيلي، بالإجابة على كلِّ الأسئلة الإسرائيلية والأميركية المتعلِّقة بموضوع ما جرى ويجري في المخيمات، بالقول إنَّ الكتائبيين « قد بالغوا » وإنَّهم « ذهبوا بعيداً »، وإنَّ المسؤولين الإسرائيليين، قد أوقفوا كلَّ شيء، وأخرجوا الكتائبيين من المخيمات ما إنْ علموا بالحقيقة، حتى أنَّ شارون ادَّعى، خلافاً لشهاداتٍ عديدة، بأنَّ قرار الإخلاء كان متعذر التنفيذ قبل ٣٦ ساعة، ٢٤ ساعة للمعرفة و١٢ ساعة للتنفيذ، هذا ما قاله وزير الدفاع للجنة التحقيق، معتبراً هذه الفترات طبيعية.

بالواقع، لم يأمر إيتان الكتائبيين بإيقاف العمليَّة إلى ما بعد الغد. لقد أمرهم بمتابعتها ـ رغم كل الضغوط الأميركية ـ إلى ما بعد الغد. وهكذا بقيت المسألة نفسها، ولكنَّها غيَّرت كل شيء.

هذا الجانب الأساسي، يناقض بصورة حادة النص الرسمي لاستنتاجات

تقرير كاهان، رغم وروده بوضوح في هذا التقرير، ضمن إطار عرض موجز لاجتماع بعد ظهر الجمعة، الذي عقدته لجنة التحقيق مع ممثل الموساد « ا »: « لقد أعرب رئيس الأركان عن الانطباع الإيجابي الذي أحدثه لديه عرض الكتائبيين للوضع وسلوكهم الميداني. وخلص إلى ضرورة متابعة مهمَّتهم، وتمشيط المخيمات الفارغة جنوب الفاكهاني حتى الخامسة من اليوم التالي، إذْ ينبغي إنهاء العمليَّة في ذلك الوقت نتيجة الضغط الأميركي ».

فيما يتعدى تقرير كاهان:

أسئلة

مع ذلك، لم يخرج الكتائبيون كما كان مقرراً الساعة الخامسة من صباح السبت ١٨ أيلول. لقد تلقوا إمدادات جديدة من الرجال، المرّة الأولى مساء الجمعة، والمرّة الثانية ما بين السادسة والثامنة صباح السبت، أي بعد الساعة المحددة رسمياً لإنهاء العملية. ولم يرد في شهادات شارون، إيتان، دروري، ويارون أيّ شيء متعلّق بقرار مخالف، يسمح بمتابعة العملية. هل يمكن لقرار - مضاد كهذا أن يأتي من مركز آخر؟ إنَّ هذا اللغز لم يُثِرْ اهتمام أحد كما يبدو. يذهب التَّفكير نحو الموساد، الذي لم يوضح تقرير كاهان دوره من بداية القضيَّة، انطلاقاً من كون سريَّة عمل هذه المؤسسة الغامضة، تدخل ضمن نطاق الأمن القومي كما يوضح ذلك كتاب التقرير بملء إرادتهم.

وقد ذكرنا سابقاً، إنَّه ليس متوجّباً على الموساد أن يقدّم تقارير لأيّ كان، عدا رئيس الوزراء.

علماً، بأنه خلال اليوم الأوّل للمجزرة، لم يذكر أيّ ضابط من ضبّاط الموساد أمام بيغن، كلمة عن دخول الكتائبيين إلى المخيّمات، وبعدها اختلى رئيس الوزراء بعائلته للاحتفال بعيد رأس السنة اليهوديّة، ثم توجّه إلى الكنيس، دون أن يستمع إلى الراديو أو يتلقّى تقارير. وهذا يعني أنَّ الموساد، الذي يشير تقرير كاهان، إلى أنَّه كان قد نظّم علاقاته الخاصَّة - أي شبكة «ضباط الارتباط» الخاصَّة به - مع الكتائبيين، كان طوال مدَّة المجزرة، وحتى مساء السبت، حراً من كل رقابة أو وصاية. وكان حراً في التواجد داخل المخيّمات،

حيث انّ القرار الذي منع الجيش بموجبه من الدخول إليها، لايطاله.

في الثامنة من صباح هذا السبت، كان «اختتام» العملية: كانت مئات الجثث مكومة في الأزقّة والمنازل، بينما كانت الجرّافات العملاقة تنشط في تدمير المخيم (أليس المخيَّم بأكمله «بناء غير شرعيّ») وتدفن القتلى تحت الرُّكام، وكان أفراد الميليشيا يجمعون الأحياء، وينفِّذون عمليات الإعدام الفوري بالرِّجال والفتيان، أفراداً أو مجموعات يتمّ فصلها عن الموكب، وكانوا يقودون هؤلاء «المساجين» سواء نحو المدينة الرياضيّة، أو نحو نقاطٍ أخرى، تقع إحداها على بعد أمتار قليلة من مقر الأركان الإسرائيلي، حيث كانت الشاحنات تأتي بالرِّجال إلى حيث لم يوجدوا بعدها أبداً. إذا كانت ساعات المجزرة الأولى، بالسلاح الأبيض، بدت متميزة بإرادة إحداث أقل قدر ممكن من الضجّة، وتجنّب تعميم الرعب ونشره، فإنّ صباح هذا السبت، أي بعد يوم ونصف من بدء المذبحة، قد تميَّز بعمل كل شيء في وضح النهار، بانشغال محموم تستدعيه ضرورة الانتهاء «بسبب الضّغوط الأميركية». في المدينة الرياضية، كان الرجال يستجوبون، قبل إرسالهم نحو المجهول: لقد عُثِرَ فيما بعد على ٢٨ جثة، مقيّدة الأطراف، وعلى أربعة أخرى مرمية في حوضٍ للسباحة.

حوالى الثامنة صباحاً، جرى حادثان دفعا الجيش الإسرائيلي للتدخّل، وعجّلا في إنهاء العمليّة.

وسط ورشة التدمير والقتلى الهائلة هذه، التي تحوّل إليها مخيّم شاتيلا، دفعت مجموعة كتائبية قافلة كبيرة من النساء والأطفال والشيوخ، أي من «المدنيين»، إلى الشارع الرئيسي الفاصل بين مخيمي صبرا وشاتيلا. كانوا وسط أسمالهم المغطّاة بدماء أقربائهم، يسيرون شاردين غارقين في رعب يطلّ بوضوح من وجوههم والعيون. عندها تناول الجنرال عاموس يارون، الذي كان يراقب التحرّكات بواسطة منظاره من على سطح مقرّ العمليّات، فكبّر الصوت وأعلن حسب ما قال كابليوك: «ليرجع الأطفال والنساء إلى بيوتهم، ولن يحصل لهم شيء. سيوزّع عليهم الجنود الإسرائيليون الخبز والماء والليمون. أما الرجال فيدخلون إلى باحة الملعب ليتمّ استجوابهم. فالإسرائيليون يصرّون على ضرورة كشفهم عن مخابىء الارهابيين، وقد روى لاحقاً، أحد الرجال المُخلى سبيلهم، بأنّه لدى إجابته

«بأنّ المقاتلين قد غادروا بيروت على متن السفن»، نَهَرَهُ المحقّق قائلاً: «أنت تعرف، إذا لم تقل لنا الحقيقة، بأنّ الكتائبيين وجنود سعد حداد موجودين هنا»!. وفعلاً كان هؤلاء موجودين داخل الملعب. تبعاً لهذه الشهادة، التي كرّرها آخرون، كان الجنود الإسرائيليون والكتائبيون «يشرفون» سويّة على «الحفل» من حول المدينة الرّياضية، الواقعة عند الحد الفاصل بين مخيّمي صبرا وشاتيلا، والمنطقة الممتدَّة إلى شمال، مقرّ العمليّات الإسرائيلي المتقدّم والسفارة الكويتيّة. أمام المسيرة المحزنة لقطيع الباقين على قيد الحياة، قرر الجنرال يارون، حسب شهادته، الإسراع في تنفيذ قرار إخراج الكتائبيين من المخيمات، الذي توقّف مساء.

في نفس الوقت تقريباً، دخلت مجموعة من أفراد الميليشيات إلى مستشفى غزة، في مخيم صبرا، وأخرجت كل الجهاز الطبي، المكون بغالبيّته من أجانب، قادمين من مختلف البلدان الأوروبية ومن الولايات المتحدة. كانوا يهدّدون هؤلاء الغربيين المؤيّدين للفلسطينيين، ويشتمونهم قائلين: «شيوعيون» «بادر ماينهوف» «قذرون» وعار المسيحية. استجوبوهم ثم اقتادوهم باتّجاه مقرّ العمليّات. خلال الطريق، شاهدوا الجثث المرميَّة بالشوارع، وضجّة الجرّافات التي تحول المخيم الشهيد إلى ركام يغطي الضحايا، ومجموعات «المدنيين» المنتحبين أو المصابين بصدمة كاملة، والمدفوعين من قبل أفراد الميليشيا نحو ما يعتقدونه نهايتهم. خلال مرور إحدى هذه المجموعات، حاولت امرأة إعطاء الطفل الذي تحمله بين ذراعيها إلى إحدى الممرّضات، كانت أميركية. وجاء في شهادة هذه الأخيرة، بأنّها فهمت بأنّ المرأة كانت تعتقد بأنّها ستقتل، وأنّ الأطبّاء الغربيين سينجون، لذلك حاولت إنقاذ طفلها من نفس المصير.

بعد الخروج من المستشفى مباشرة، أخذ الكتائبيون الأطبّاء العرب الثلاثة الذين تعرّفوا إليهم ضمن المجموعة ـ كانوا فلسطينيين وسوري ـ وأجهزوا عليهم فوراً أمام أعين الغربيين المرتعبين.

سلّم الكتائبيون بعد ذلك الأطبّاء والممرضين الأجانب للإسرائيليين، الذين استجوبوهم بتهذيب، وسمحوا لاثنين منهم بالعودة إلى المستشفى، وبصورة مفاجئة، حوالى الساعة التاسعة والنصف صباحاً، أعادوا إليهم جوازات سفرهم

وأطلقوا سراحهم خارج المخيم.

إن فصل مستشفى غزة يرتدي أهميّة خاصة من جوانب عدّة. أولاً لأنّ وجود المجموعة الغربيّة في المخيم، طرح على ما يبدو أمام المهاجمين مشكلة لم يكونوا مستعدّين لها: إنّ قتلهم كان سيكلف غالياً، أمّا تركهم يعيشون ويشهدون فكان يفترض أن ليس لديهم الكثير ليقولونه. وقد جاء في شهادة رفاييل إيتان أمام لجنة التحقيق، إنّه تلقى بين الثامنة والعاشرة صباح السبت، اتصالاً هاتفياً من رئيس الوزراء مناحيم بيغن. وحسب ما قاله رئيس الأركان، فإنّ المندوب الأميركي أخبر بيغن بأنّ الجنود الإسرائيليين يقومون بقتل الأطباء الأميركيين في مستشفى غزّة. فأجاب إيتان رئيس الوزراء، بأنّه لا يوجد في بيروت، مستشفى بهذا الإسم على حدّ علمه، ولكنّه سيتحقّق من الموضوع على كلّ حال.

أما بيغن، الذي زعم في البداية أنّه فهم بأنّ المستشفى تقع في مدينة غزة (!) عاد وزعم لاحقاً، إنّه لم يتلقّ أيّ اتصال هاتفي صباح السبت، ليحافظ أمام لجنة التحقيق على انسجام دفاعه، المستند إلى الاختباء وراء موجبات الشعائر الدينية، من أجل تفسير غيابه المتواصل عن عمله وعن اتّخاذ القرارات طوال أيّام المجزرة. ولكنّ إيتان أصرّ على حصول الاتصال، مما يدفع إلى اعتبار التوقّف المفاجيء للاستجواب مرتبطاً بذلك.

لقد شهد أمام لجنة التحقيق، ثلاثة أطباء من بين الغربيين العاملين في مستشفى غزة، بريطانيان وأميركي. من المؤسف، إنّ عدم الثقة المشروع بلجنة التّحقيق، ربما حالت دون تقدّم الشهود الآخرين أمامهم، وتحديداً الأكثر وضوحاً وصراحة: ان شهاداتهم في اوسلو وفي أمكنة أخرى أمام اللجان غير الرسمية، قد جعلت، بدون شك، مهمة تقرير كاهان «التجميلية» أكثر صعوبة. وفيما يتعلّق بشهادات الثلاثة المذكورين أعلاه، فإنّ تقرير كاهان قد شطب عدّة مقاطع أساسية منها، بحجّة أنّها مجرّد هلوسات ناتجة عن حالة الرُّعب التي كانوا فيها.

في مقال نشرته «الموند ديبلوماتيك» (حزيران ١٩٨٣)، بعنوان: «الديمقراطية ومنطق الدولة»، حلل آمنون كابليوك ما أسماه «ثغرات التحقيق الإسرائيلي حول صبرا وشاتيلا. وقد أشار «إلى أنّ التحقيق يذكر مرات عديدة

ما جرى في مستشفى غزة (في صبرا)، ولكنّه «لا يذكر كلمة واحدة عمّا جرى في مستشفى عكا (جنوبي شاتيلا)، علماً بأنّها كانت مسرحاً لجرائم أشدّ هولاً» مع أن «الكثير من التفاصيل حول الفظاعات التي جرت هناك، قد ورد على لسان المحقّقين».

مع ذلك، فإنّ سفير النروج قد استطاع، صباح الجمعة، زيارة رعاياه العاملين في مستشفى غزة. إنّ هذه الزيارة التي بدا أنّ تقرير كاهان يجهل حصولها، تطرح عدداً من الأسئلة حول الحصانة التي مكّنت السفير من دخول المخيم وسط المجزرة، والخروج منه، ثم نقل المعلومات التي أدّت في النهاية إلى الاتصال الأميركي صباح السبت (هذا الاتصال الذي لم يستطعْ بيغن تذكّره مطلقاً). إتصال هاتفي بدا حاسماً في تسريع إخلاء سبيل الأطبّاء الأجانب، حوالى التاسعة والنصف - العاشرة صباحاً، في الوقت الذي كانت تحصل فيه على وجه السرعة، عمليّات القتل الأخيرة. في تلك اللّحظات، قال أحد أفراد الميليشيات الكتائبية، وكان ينقل بعض الرّجال في شاحنة قرب السفارة الكويتية، أي تحت أنظار العسكريين الإسرائيليين المتمركزين «على السطح»، «من الأنسب تصفية أكبر عدد ممكن قبل تسليمهم للإسرائيليين»!.

إنّ الجوانب الأكثر أهميّة من شهادات الأطباء الأجانب - الذين ينسب إليهم تقرير كاهان التحيّز للفلسطينيين، انطلاقاً من أنّ ذلك وحده يفسّر وجودهم داخل المخيّمات لحظة «الأحداث» - تطال دور العملاء الإسرائيليين على مسرح الأحداث. إنّ إعلاناً صارخاً عن مدى إشراف الجيش الإسرائيلي على أفراد الميليشيا، قد ورد في اوسلو وفي غيرها، على لسان الممرّضة الايرلندية، الآنسة ماك كينا، وأكّده شهود آخرون: إنّ الآنسة ماك كينا، كانت تعمل في مستشفى غزة، وكانت من بين الأجانب الذين سمح لهم العسكريون الإسرائيليون بالعودة إلى المستشفى، الساعة الثامنة صباح السبت، للإهتمام بمرضاهم. ومن أجل تمكينهم من العودة، دون التعرّض للتوقيف مجدداً، أو حتى للقتل، على يد المسلحين الذين كانوا يواصلون العربدة في المخيّمات، أعطاهم الضابط الإسرائيلي تصريحاً... بالعبرية! وعندما لفت نظره أحد الأطباء إلى كون أفراد الميليشيا المتواجدين في المخيّمات لا يقرأون العبرية، أكّد له

الضابط الإسرائيلي بأنّهم يعرفون ما يعنيه التصريح، ولكن رغماً عنه وبناء لإلحاح الأطباء، أمر أحد الجنود بكتابة تصريح مرور آخر بالعربية.

يصرُّ تقرير كاهان في خلاصاته على غياب أيّ جندي إسرائيلي عن مسرح المجزرة، معتبراً أنّ «الصلة» بين «التساحال» أي (جيش الدّفاع الإسرائيلي) والقوّات اللبنانية كانت في اتجاه واحد: كانَ مقرُّ العمليات الإسرائيلي يغص بضبّاط الارتباط الكتائبيين، ولم يكن هناك عميل أو ضابط إسرائيلي واحد إلى جانب الكتائبيين على مسرح الأحداث. وهذا ليس فقط، موضع شك، بل يناقض مختلف الشهادات الفلسطينية واللبنانية والغربية، التي أكّدت الحضور المباشر للإسرائيليين في كل مراحل المجزرة.

إنّ ناحية محددة وهامة تسمح بالإجابة على التساؤلات بهذا الشأن، لقد أشار إليها تقرير كاهان دون أخذها بعين الاعتبار في استنتاجاته، وهي كون الزي العسكري الإسرائيلي، والزي العسكري لقوّات سعد حداد، وكذلك زي القوّات الكتائبية هو نفسه، باستثناء الإشارات، وهو مصنوع وموزّع من قبل إسرائيل. وتوجد ملاحظات عديدة تسمح بالتأكيد، إنّه خلال «تمشيط» المخيمات، كان هناك رقصة فالس ذهاباً وإياباً للابسي هذا الزي، الذي قد تكون إشاراته خادعة. أكثر من ذلك، لقد رأى العديد من الشهود خلال تلك الفترة، مسلحين يرتدون هذا الزي دون أيّة إشارة تسمح بتمييزهم.

لقد استمعت لجنة التحقيق، إلى شهادة هيلين سيغل، وهي ممرضة أميركية يهودية كانت تعمل في مستشفى غزة. لقد أعلنت، لدى تقديم شهادتها في مدينة القدس، بأنّ مشاهد القصف الإسرائيلي لبيروت، التي رأتها في التلفزيون الأميركي، هي التي دفعتها للمجيء إلى المخيّمات الفلسطينية والعمل فيها. لقد تحدثت، عن توقيفها من قِبَل الكتائبيين في مستشفى غزة صباح السبت، وروت بدقّة تفاصيل حوادث عديدة تدخّلت فيها إمرأة برتبة ضابط، كانت تتمتع بسلطة كبيرة مؤكّدة تجاه أفراد الميليشيا اللبنانيين، وتجاه العسكريين الإسرائيليين. لقد قدّمت نفسها إلى الأطباء الغربيين بصفتها ضابطة في الميليشيا الكتائبية، وكانت ترتدي زيّاً عسكرياً بدون إشارات. وقد وصفت هيلين سيغل، كغيرها من الشهود، الزيارات الغامضة، غير معروفة الأسباب،

لأشخاص عديدين يرتدون ثياباً مدنية بلغت أناقتها حداً، لفتت نظر الأطباء والممرضين الأجانب، إذْ بدت غريبة عن مظهر أبناء المخيمات المعروف من قبلهم بصورة جيدة. لقد اعتبر تقرير كاهان الحديث عن هؤلاء السوّاح، المستغرب وجودهم وَسَط المذبحة، والذين كانوا يتكلّمون الإنكليزية ولا يفهمون العربية كما يبدو، وقدْ أصرَّ أحدهم على التكلم بالألمانية مع إحدى الممرّضات الألمان، مجرّد اختراع خيالي من قبل الشهود المعادين لإسرائيل. ولكن مع ذلك من المحتمل جداً، أن يكون هؤلاء من عملاء الموساد، وقد رأينا أنّ أياً من الاعتبارات التي كانت تقف في وجه الجيش، لايطالهم.

إنّ الشهادات المتعلقة بهذا الحضور الإسرائيلي المراقِب والمراقَب، كثيرة، وهو مشابه لصورة تلك الجرّافات الإسرائيلية التي أصرَّ الموساد (بالذات) على تمويهها. انّ مجمل هذه الشهادات، والمعطيات المحيطة بها، مقارنة بتلك التي يعتبرها تقرير كاهان غير قابلة للدّحض، يتناقض كلياً مع ذلك تدفع إلى الاستنتاج الذي توصّل إليه تقرير كاهان، وقد اعتبر باراك وارفات: بأنّ المجزرة قد حصلت عمداً، وأنّ مواطنين اسرائيليين، من مراتب عسكرية أو مدنية متعددة، قد شاركوا حتى في تنفيذها. وقد أعرب يوري أفنيري، في مقال نشر بتاريخ ١٦ شباط ١٩٨٣، أي في اليوم التالي لإعلان تقرير كاهان، عن قناعته: «بأنّ بعضهم (الأرجح شارون وإيتان) كانوا ينوون إحداث المجزرة، والآخرون كانوا على معرفة بهذه النيّة. ولهذا السبب تصرّفوا على الوجه التالي: أخفوا المعلومات والوقائع، دافعوا عن منفّذي العمليّة، أتلفوا الإثباتات، تجنبوا تسجيل المحادثات والاتصالات، أغمضوا أعينهم وصمّوا آذانهم، أحجموا عن نقل المعلومات؛ كل ذلك ليمكّنوا المراجع العليا، وصولاً إلى رئيس الوزراء، من الإدّعاء عند الضّرورة بأنّهم لم يعلموا شيئاً؛ وبأنّ هذه الفرضية أكثر صحةٍ من تلك التي تتحدث عن «عدم اليقظة»، وهي أكثر تطابقاً مع مسلك أبطال هذا الفصل، المثيرين للشفقة، ابتداء بمناحيم بيغن وانتهاءً بذلك القائد المجهول الذي قال لجنوده على الراديو: «إنّنا نعلم، إنّنا لا نحب ذلك، ولكن لا تتدخلوا!». وإنّه إضافة لذلك، يتضمّن تقرير كاهان وقائع، لا تفسير لها غير هذا التفسير».

لقد ميّزت بدورها، لجنة التحقيق الدّولية المعروفة «بلجنة ماك بريد»، لدى دراستها لمجمل الوقائع المعروفة، بين الحقائق المؤكّدة وبين الجوانب غير الواضحة في سياق الأحداث والتي تطرح الأسئلة، مثلاً على ذلك، الشروحات الرسمية المقدّمة من أجل تفسير وجود البطاقة الشخصيّة للجندي الإسرائيلي، الرقيب بيتي حاييم داخل مخيم صبرا، عِلماً بأنّ هذا الجندي كان قد فقد أغراضه الخاصّة خارج المخيّم، لدى إصابته بجراح، قبل يومين من المجزرة)، والزعم «بأنّ أحدهم قد نقلها إلى داخل المخيم» لا تبدو مقنعة إطلاقاً. ومع أنّ الرقيب المذكور كان قادراً على إجراء المقابلات مع صحافة الجيش، فإنّه لم ينتقل للإدلاء بشهادته أمام لجنة التحقيق، ولكشف سرّ أوديسا* أوراقه، بصوت عال.

كذلك، ان التأكيدات المتكررة لتقرير كاهان بأنّ الكتائبيين كانوا وحدهم داخل المخيمات، تتناقض مع شهادات عديدة أفادت عن وجود رجال سعد حداد، وعناصر من ميليشيا «النّمور»[1]، و«منتقمو الدامور» وغيرهم من الميليشيات المحميّة من قِبل المحتلّ، إضافة لعناصر من تنظيمات سياسية - عسكرية متعاونة مع الكتائب، «كحرّاس الأرز» و«التّنظيم».

وجاء في تقرير ماك بريد: «ربّما كانت المسألة الأكثر أهميّة، هي تصرُّف الجنود الإسرائيليين وكأنّهم تلقّوا أمراً بعدم السّماح لأيّ فردٍ من سكّان المخيّمات بمغادرتها، رغم معرفة الإسرائيليين بأنّ هناك ما يشبهُ المجزرة قيد التنفيذ داخلها. والسؤال إذا كان هذا الأمر «مباشراً» أو «غير مباشرٍ» يصبح شكلاً من أشكال اللّعب بالألفاظ، ويخلص التقرير المذكور إلى «أنّ الشكوك حول الاشتراك الإسرائيلي المباشر لم تؤكّد وترفض بدون مبرّر».

إنّ نظرة متكاملة لمجموع الشهادات ومنها: شهادة أطفال من صبرا وشاتيلا، قال لهم جنديّ إسرائيلي، قبل يومين من المذبحة: «قولوا لأهلكم أن لا ينفقوا أموالاً على ترميم منازلهم، لأنّهم سيرسلون بعد مدة قصيرة إلى البقاع». وشهادة الصحفي في التلفزيون الإسرائيلي رون بن ييشاع، الذي صوّرَ الوحدات الكتائبية المتجمعة في مطار خلده، وهي متمنطقة بالقطّاعات والسواطير، والذي نقل ذلك

* يستعير الكاتب في سياق تهكمي، إسم الملحمة اليونانية الشهيرة.

(١) ميليشيا حزب الوطنيين الأحرار.

كلام أفراد الميليشيا الذي لا لبسَ فيه، وضحكاتهم لدى سماعهم التوجيهات الشكليّة من قائدهم - بناءً على طلب ضابط إسرائيلي .. والمتعلّقة بالحفاظ على النساء والأطفال. وشهادات الناجين من قوافل السُّكان التي أعادها جنود الجيش الإسرائيلي من بوّابات المخيّمات، إلى المجزرة. وكذلك شهادات الأطبّاء الأجانب الذين عاشوا الفظاعات في شاتيلا، ورأوا فالس الأزياء العسكرية غير المحدّدة الهوية واللّهجة - إسرائيلية أو لبنانية - للعديد من الضباط والجنود.

إنّ كلّ هذه المعطيات، مضافاً إليها تلك التي تضمّنها تقريرُ كاهان، والاستنتاجات الميدانيّة صباح السبت ١٨ أيلول، ترسمُ الصورة المحزنة لمجزرةٍ مخططٍ لها، بحقدٍ وساديةٍ، وموضوعة بخدمة مخطّطٍ يتعدى مجرد الانتقام، مجزرة منفّذة بدم بارد، بكلمةٍ، جريمة دولة: أيْ، عكس ما يتوصّل إليه تقرير كاهان باستنتاجاته. ليستِ تجاوزاً هائلاً، يدعو للأسف وحتى لعدم المسامحة، تسبّب به المسؤولون الإسرائيليون عن إهمال، أو «عن قصورٍ في اليقظة»، كما اعتبَرَ عاموس يارون في «نقده الذاتي» أمام لجنة التّحقيق، بل هي جريمة مخططة.

لقد لاحظ عن حق، البروفيسور في القانون الدولي، ونائب رئيس ماك بريد، في لجنة التّحقيق الدّولية بالجرائم الإسرائيلية في لبنان، السيد ريتشارد فولك، في دراسة له نُشِرَت في الولايات المتحدة (تقرير ميريب، حزيران ١٩٨٣)، المفارقة الغريبة المتمثّلة بقول غاستون دوفير على غلاف النسخة الأميركية لتقرير كاهان: «هذا التقرير، هو شرف إسرائيل». أمّا ان يكون السّماح بحصول، أو إثارة، أو حتى تنظيم مجزرة بحق «المدنيين» (من أطفال ونساء وشيوخ)، نموذجاً للشرف، بمجرد اتباع ذلك بتحقيق قضائي وإعراب عن النّدم، فهذا مدعاة للعجب، والأعجب منه أن لا يثير في الغرب أيّ عَجَب. دون التوقّف عند الجوانب الأكثر إثارة للشجون، ودون التّذكير بالمعارضة العنيفة التي أبداها بيغن وشارون حيال أيّة فكرة تتعلّق بإجراء تحقيقٍ قضائي، قبل انتصار الضّغوط وفرض ذلك، ودون الإشارة إلى غياب أيّة سلطة عملية للجنة التّحقيق، وإلى ازدواجيّة اللغة التي اعتمدتها حكومة بيغن حيال الموجبات التنفيذية لتقرير كاهان، وكذلك إلى قدرتها على تمجيد أخطائه ونقاط ضعفه؛ من المناسب تحديد مدى الثّغرات المنتشرة في كلّ أقسام التقرير المذكورة. لقد

رأينا سابقاً ميل التقرير إلى تحجيم الأخطاء، وإلى السّذاجة، وإلى اكتشاف النّوايا الحسنة خلف الأعمال المقلقة والمفجعة. كأنّما هناك رسالة مضمَّنة بين سطوره، تدفع نحو قراءة كلّ شيء ونفيه في الوقت نفسه. مثلاً على ذلك، المسار الذي اتّخذه قرار إنهاء العمليّة: أن يكون الموساد بالذّات، قد أرفق تقرير كاهان، بدليل خطّي، حول تواطؤ الأركان العامة العسكرية، (والدّليل أنّ الضغوط الأميركية هي التي فرضت إخلاء المخيّمات صباح السبت، وليست الإرادة الإسرائيلية بوضع حدّ للفظائع)، ليس بدون أهميّة.

مع ذلك، فإنّ الجانب الأكثر أهمية الذي أخفاه التقرير، هو ذاك المتعلق بالمنفّذين المباشرين.

لقد كتب ريتشارد فولك، لا يمكن المقارنة بين تقرير كاهان وتقرير لجنة بيرز، الذي نَشرَته الإدارة الأميركية بعد التحقيق حول المسؤوليّة بشأن مجزرة المدنيين الفيتناميين العُزّل في ماي لاي سنة ١٩٦٨» (...) «إن تقرير بيرز لم يتناول أبداً العلاقة بين المجزرة وبين سياسة القيادة العسكريّة الأميركية والمسؤولين السياسيين في الولايات المتحدة، وحَرَصَ على حصر الرأي العام ضمن إطار رؤية خاطئة للمجزرة، ترى إلى المجزرة كتجاوزٍ، أو كنقصٍ في انضباط المعركة، بما يجعل المسؤولية لا تتجاوز قيادة الكتيبة أو اللّواء. على العكس من ذلك، وطبعاً بالارتباط مع واقع الظروف، ركزت لجنة كاهان على مسؤولية القادة السياسيين والعسكريين الإسرائيليين في الأحداث الدّامية، دون الإهتمام كليّاً بدور المنفّذين والعملاء الإسرائيليين من المستويات الدنيا». هذا النّقص في اهتمام لجنة التحقيق الإسرائيلية بهويّة المسؤولين المباشرين، يتوافق مع الفرضيّات التي بُنِيَ التحقيق الرسمي على أساسها. «إنّ الفظاعات» قد ارتكبتها «وحدة من القوّات اللبنانية»، هذا التأكيد الافتراضي يقع خارج حقل التّحقيق؛ إنّه حقيقة دولة، وله قوة القانون. من هنا ينبع عدم التّماسك الظّاهر، بين «المقاطع» التي يستعيض بها التقرير عن المتابعة الفعلية لتسلسل الأحداث: وهكذا يصبح التفسير المنطقي الوحيد، على مختلف الصعد النفسية والماديّة والعسكرية والقانونية، لمسلك مجرمي الحرب الذين يُطلق عليهم أفنيري تسمية «الأبطال المتعصّبون» (وهكذا يحاول تقرير كاهان تقديمهم)، تفسيراً مستحيلاً، تفسيراً ممنوعاً. إذ كان من

الممكن، وَسَطَ حالة التوتّر والصّدمة التي سيطرت في إسرائيل نفسها، إثر اكتشاف الجثث والوقائع، التفكير بتشكيل لجنة تحقيق تكون مهمّتها بكل بساطة، تحديد المسؤول المباشر وغير المباشر عمّا حصل، أيْ عن المتّهم بهذه الجريمة. حتى ولو توصّلت لجنة التحقيق إلى براءة إسرائيل المهملة، فإنّها ما كانت لتستطيع إثبات ذلك دون الاستماع إلى الأشخاص الأكثر إثارة للشّبهة. كان على لجنة التحقيق إذن، أن تَتَصَرَّفَ كما فعلت اللّجنة الأميركية الخاصّة بمجزرة ماي لاي: تحديد المنفّذين، ثمّ الانطلاق من الحلقة الأخيرة في السلسلة، صعداً نحو مركز القرار، من الجرم إلى المسؤولية، وكلاهما مباشر. فالاستماع إلى الياس حبيقة يقول إلى لجنة كاهان ما قاله للجنة جرمانوس (نسبة إلى المحقق العسكري العام اللبناني، الذي كُلِّفَ بالإشراف على التّحقيق اللبناني بشأن مجزرة صبرا وشاتيلا)، يعني أنّه لا هو ولا رجاله قد لوّثوا أيديهم في هذا العمل المرعب، وأنّ الإسرائيليين وعملاءهم هم المسؤولون عن كلّ شيء.

من المؤكّد، إنّ لجنة التّحقيق كانت تضع نصب أعينها التزامها بقضيّة «أمن إسرائيل وعلاقاتها الخارجيّة». لقد كانت تصطدم بحدود مهمّتها، والأسس ـ المحظَر البحث بشأنها ـ التي تشكّلت على أساسها. إنّ الفصل التام، الميكانيكي، الذي يفترضه التقرير ضِمناً، بين المسؤولين «المباشرين» (المذنبين) وبين المسؤولين «غير المباشرين» (وهم ليسوا مذنبين تحديداً)، يتطابق مع الفصل المطلق بين حقلي التحقيق: هنا مجرمون، وهذه مسألة لا تدخل في نطاق مهمّتنا. وهنا «مسؤولون غير مباشرين» عن قصورٍ أو إهمال، وربما «عدم إحساس»، وهذا هو موضوع التّحقيق. إنّ المذنبين لبنانيون، وكونهم من دولة أخرى، يستتبع غياب أيّة سلطة للجنة التّحقيق حيالهم وحيال «القوّات اللبنانية». سنعود لاحقاً إلى الطابع البالغ الهشاشة لهذا الإفتراض. إنّ مسؤوليّة الإسرائيليين «غيرُ مباشرةٍ»، ومن الطّبيعي عدم المبالغة في النّزاهة إلى حد تقديم مسؤولين أبرياء، إلى المحاكمة كمجرمين!.

وهكذا نصبح أمام حالة غريبة، حيث توجد جريمة دون أن يوجد مجرمون! إذْ لا يمكن محاكمة المسؤولين الإسرائيليين لأنّ مسؤوليتهم غير مباشرة، وكذلك لا يمكن محاكمة أو حتى التحقيق مع المذنبين، لأنّهم لبنانيون!.

إنَّ الوجه الآخر لهذه المفارقة، يكمن في الموقف العملي للقيادة العسكريّة الإسرائيلية حيال الكتائبيين وحلفائهم اللبنانيين الآخرين «الإختصاصيين» في «كشف الإرهابيين». فإذا كان المسؤولون الإسرائيليون قد ألقوا تبعة المجزرة على الكتائبيين في مواجهة الرأي العام الإسرائيلي والغربي، فإنَّهم لم يفعلوا الشيء نفسه تجاه الكتائبيين. ففي إجتماع ١٧ أيلول، لم يكن لدى رئيس الأركان الإسرائيلي سوى التهاني «لمسلكية الكتائب في الميدان»، وكما رأينا فإنَّ قرار إيقاف العمليّة لم تكن له أية علاقة «بالتجاوزات» المرتكبة، بل جاء استجابة للضّغوط الأميركية المباشرة. ولم يُظهرْ الإسرائيليون في أيّة لحظة انزعاجاً من الكتائب، أليس لأنّهم كانوا يتوقّعون الجواب؟

هذه اللعبة المزدوجة وهذا الكلام المزدوج للقادة الإسرائيليين حيال الكتائب، يبلغان الذروة مع هذه الحقيقة غير المقدَّرة حقَّ قدرها: حقيقة أنَّ الإسرائيليين لم يحاولوا أبداً إيقاف المجرمين، رغم معرفتهم بما يجري من تجاوزات وفظاعات من قبل الكتائبيين في المخيمات، وأنّها كانت تطال «مدنيين» أيْ نساءً وأطفالاً، مع أنّهم كانوا قادرين، وكان واجبهم يفرض عليهم ذلك. وإذا كانوا يعارضون الجريمة فِعْلاً، فلماذا حَموا القاتل خلال فراره؟ وإذا لم يكونوا شركاءَ فيها، فلماذا لم يعملوا على مساعدة العدالة لإضاءة كلّ جوانب هذا العمل الرّهيب؟.

إنَّ البرهان القاطع بشأن الانخراط المباشر للمسؤولين الإسرائيليين في مؤامرة تنظيم مجزرة المخيّمات بواسطة ميليشيات أقصى اليمين اللبناني، (من بينهم ولا شك، رجال الياس حبيقة الذي يظهرُ في تقرير كاهان وكأنّه المشرف على عمليّة التنفيذ) يكمن في العلاقة العمليّة بينهم وبين المنفذين قبل، خلال، وبعد المجزرة. وهنا يبرز، أكثر من أيِّ مكانٍ آخر، الكلامُ الرسميُّ الإسرائيلي المزدوج في تقرير كاهان. حيث أنَّ تصديق الرواية الرسميّة، التي تفترض أنَّ الفظاعات لم تكن بأيِّ حال من الأحوال إرادة أيِّ شخصٍ من الأشخاص «العاملين تحت الراية الإسرائيلية»، وبأنَّ كلَّ شيء قد توقَّف بمجرَّد معرفة إسرائيل بما يجري، لا يسمح بتفسير؛ لماذا لم يُقدِمْ المسؤولون الإسرائيليون على اعتقال المنفّذين المباشرين والذين أصدروا إليهم الأوامر، أي الجنود والقادة

المتّهمين بارتكاب جرائم حرب؟! ألَمْ يحاكَم ضبَّاط وجنود إسرائيليون، وتصدر بحقّهم أحكام بالسجن (مخففة) أحياناً، لارتكابهم أعمال عنفٍ تجاه المدنيين والمعتقلين أو المسجونين الفلسطينيين واللبنانيين، أو لإقدامهم على قتل مدنيين خلال العمليات القتالية؟ ألَمْ يحاكَم ويسجن الملازم في الجيش الإسرائيلي المدعو بينتو، بعد اعتراف عدد من الرُّتباء العاملين بأمرته، أنَّه قتل بيديه أربعة فتيان لبنانيين في عين إبل ورمى بجثثهم في بئر، خلال «عملية الليطاني» عام ١٩٧٨؟ أمّا الآن والمسألة تطال آلاف المدنيين، فلا شيء؟ من المشرِّف حقاً، إلقاء الضوء على المسؤولية غير المباشرة لبيغن الذي لم يَرَ شيئاً، ولم يسمع شيئاً، ولم يعرف شيئاً؛ شرط أن لا تكون هذه الخلقية الحازمة ستاراً يحجب حقيقة الجريمة.

ولكنَّ «الكاهاني»[1] يجيبك مفنِّداً، «المجرمون كانوا لبنانيين»، ليجرِ اللبنانيون تحقيقهم، ولينفِّذوا عدالتهم، فهذا يعنيهم!

كلاَّ ثم كلاَّ، أولاً لأنَّ المبادىء الأولية لمساعدة أو عدم مساعدة الأشخاص المعرَّضين للخطر، وكذلك مبادىء التواطؤ أو عدم التواطؤ في تنفيذ جريمةٍ من الجرائم، لا تتوقَّف عند حدود الدول، وبدرجة أقلّ عند حدود «الأعراق». فالفكرة القائلة بمحاكمة الجندي الإسرائيلي إذا قام بقتل النساء والأطفال في شاتيلا، وعدم محاكمة العضو في الميليشيا إذا ارتكب نفس العمل لأنَّه لبناني، لا تستند إلى أيِّ منطقٍ، خاصة عندما يحصل التواجد - وخلافاً لاتفاقات حبيب - بحجَّة الحؤول «دون حصول مذابح». فإذا كان «تساحال»[2] قد دخل إلى بيروت لحفظ الأمن والنِّظام، فإنَّه لا يستطيع الزعم بعد ذلك بعدم قدرته على القيام بدور البوليس، لأنَّ المجرمين لبنانيون، وبالتالي فهم خارج نطاق العدالة الإسرائيلية! فأشدُّ التفسيرات تقليلاً لدور القيادة العسكرية الإسرائيلية في مجرى المجزرة لا تستطيع تبرير ذلك!

ولكنّنا قد رأينا أن الكتائبيين - أو هؤلاء الذين يسميهم تقرير كاهان: «وحدة من القوات اللبنانية» - كانوا باستمرار، تحت إشراف فعَّال من القيادة

(١) المقصود كل مؤيّد لتقرير كاهان. (المترجم).

(٢) تساحال: اختصار لتعبير جيش الدفاع الإسرائيلي. (المترجم).

العسكرية الإسرائيلية. وفي بداية العمليّة أصدرت قيادة الأركان «أمراً يومياً» ينصّ على أنّ «جيش الدّفاع الإسرائيلي هو السلطة الوحيدة على الأرض». وقد خصّصَ تقرير كاهان، الواعي تماماً لموجبات هذا القرار المتعلّق بالجيش، قسماً كبيراً له، محاولاً إقامة البرهان على أنّ هذا القرار كان يستهدف التأكيد على خضوع الميليشيات اللبنانية للقيادة العسكريّة الإسرائيلية من حيث الشّكل، ولكنّه كان يستهدف سرّاً، كما يشير إلى ذلك الكُتّاب الأخيرون للتّقرير، تجنّب احتمال قيام «ازدواجية سلطة» بين الجيش والموساد! على كلّ حال، ألم ينزعج الجيش كثيراً عندما قُتِلَ إثنان من أفراد «جيش» سعد حداد، قرب المدينة الرياضيّة نهار الجمعة. وقد فسر النص الرسمي للتقرير وجودهم على بعد أمتار من مكان المجزرة (لقد سبق وحدّدت الأركان العامة الإسرائيليّة نطاق عمل مجموعات حداد، جنوب نهر الأولي، منذ حزيران ١٩٨٢)، بأنّهم «هاربون» من الخدمة، وأنّهم كانوا يقومون بأعمال نهب «لا علاقة لها بالعمليّات» الدائرة داخل المخيّمات. مهما يكن من أمر، وبالضّبط إذا صدقت رواية النصّ الرسمي لهذا الحادث، فإنّها تشير إلى سيطرة الإسرائيليين على مسرح العمليّات وعلى القوات الملحَقة.

إنّ الغياب الصفيق لمسؤوليّة الكتائب المباشرة، انطلاقاً من طبيعة قرار الأركان العامّة بأنّ «الجيش لن يدخل المخيّمات، وستقوم القوّات اللبنانية بعمليّات التمشيط بأساليبها الخاصّة»، يتبخّرُ في تحليل تقرير كاهان حول القيم الأخلاقية للجيش الإسرائيلي، التي لا يتقيّد بها الكتائبيون، كما هو معروف. وهنا تتّضح أهمية الاستطراد: منظّمون عندما ينبغي، إنّما يعرفون كيف يرتكبون هذه «التّجاوزات» التي يملكون سرّها والتي تشكّل جزءاً من «أخلاقيّات قتالهم» غير القابلة للمقارنة مع «طهارة أسلحة» مستخدميهم «المتحضّرين». إنّ حجّة العجز العملي للقيادة العسكريّة، التي ردّ بها على سؤال لجنة التّحقيق (لماذا لم يقدّم المسؤولون المباشرون عن الجريمة أمام محكمة ميدانيّة؟) لا تستند إلى أساس أخلاقيّ أو منطقي أو حقوقيّ.

إنّ التقاليد والأعراف والشرع، التي بُنِيَ على أساسها القانون الدولي، هي قاطعة في هذا المجال. فباستطاعة ومن واجب كل دول العالم، قمع ومعاقبة

جرائم الحرب، بغضّ النّظر عن جنسية المجرمين. وباسم هذا الواجب المقدّس، برز القادة الإسرائيليون في حينه، اختطافهم ومحاكمتهم وإعدامهم للمجرم النازي أيخمان.

إن أفضل الحجج وأسوأها تتلاقى هنا باتّجاه طرح مسألة المنفّذين. مع ذلك، من الممكن أن تكون المطالبة الأكثر إزعاجاً وإقلاقاً لإسرائيل في التحليل الأخير، هي المطالبة بمحاكمة دولية لمنفّذي المجزرة. بدل تكرار متابعة سلسلة اللامسؤولية، والإهمال وعدم الإحساس، غير الواقعية، حيث تضيع وتختفي المسؤولية المباشرة للقيادة العسكرية والحكومة الإسرائيليتين، ألم يكن من الأجدى ولا شك، السير من أدنى السلسلة إلى أعلاها، بدءاً من المنفّذين المؤكّدين كنقطة انطلاق؟ فأمام محاكمة دولية أو (وطنية)، ما هو عدد الذين كانوا سيحافظون على الصمت من بينهم؟ كان من الممكن عندها رؤية المسؤولية المباشرة تصعد السلسلة نحو الأعلى، إلى المستوى الذي لم يَرَ عنده تقريراً سوى المسؤوليّة غير المباشرة، وكان من الممكن عندها بالتأكيد، معرفة القصّة الحقيقيّة لهذه الجريمة الشنيعة. إنّ ظهور تطلّب كهذا اليوم وكأنّه مجرّد طوباوية، يعكس هشاشة النّظام الحقوقي الدولي، وعجزه وغيابه. فأيُّ نظام يقدر على الاستمرار، عندما تبقى جرائم على هذا المستوى دون عقاب؟ فهل من المقبول ـ حتى تحت غطاء النظريّات الاستعماريّة والعنصريّة القائلة باستمرار تقاليد الثأر لدى القبائل العربية ـ اعتبار قتل آلاف الأبرياء، مجرّد قدر جغراسي[1] لا يبقى معه سوى مسؤولين غير مباشرين، ويختفي المجرمون كليّاً؟ أليس هذا تحدٍ صارخ لمفهوم العدالة والمنطق؟ حتى بعد تقرير كاهان، بل خاصة بعد تقرير كاهان، تبقى هناك ضرورة ملحّة لإنشاء محكمة جزائية دولية تحقّق بمجازر صبرا وشاتيلا، وتُصدر أحكاماً بحقّ مرتكبيها.

(١) جغراسي: المقصود بها جغرافي ـ سياسي. (المترجم).

دوافع

إن سؤال « من تفيد الجريمة » ؟ ليس هو المناسب دائماً. لأنّه غالباً ما تخدم أكثر من طرف. وعندما تكون الجريمة عبارةً عن مجزرة، يمثّل استنكارها أمام الرأي العام حدثاً سياسياً، فإنّها قد تصبح بدون فائدة. للوهلة الأولى، يبدو أنَّ هذا ما حدث بالنسبة لصبرا وشاتيلا. إنَّ اكتشاف المجازر والصدمة التي أحدثها ذلك على النطاق العالمي، وضع السياسة الإسرائيلية في مأزق أدى إلى الانسحاب المهين للجيش الإسرائيلي من بيروت الغربية، تاركاً المكان لوحدات القوة المتعددة الجنسية، التي كانت قد انسحبت باكراً وعادت متأخرة، قبل أن تكتشف وسائل جديدة لعدم جدواها. وكان ارتباك القادة الإسرائيليين يزداد مع ازدياد نشر الوقائع من قبل الصحافة الإسرائيلية والعالمية، وانكشف نفيهم في اللّحظات الأولى على حقيقته ككذب فظ. إنَّ فقدان الاحترام والثقة والحصانة الخلقيّة للصهاينة بصورة عامة الناتج عن ذلك، يبدو عنصراً مرجّحاً « لبراءتهم » : إذْ ينبغي أن يكونوا مجانين، حتى يستثيروا ضدَّهم هذه العاصفة كلها، فقط من أجل « متعة » إدامة الثأر.

لا شك أنَّ الحقيقة أكثر بساطة. لقد حصل بالتأكيد خطأ في تقدير حجم الانعكاسات التي ستتركها المجزرة على الرأي العام الغربي، الذي لم يتحرَّك عملياً عندما سقطت مخيَّمات الرشيدية، عين الحلوة، برج الشمالي والمية ومية، في أيدي الإسرائيليين وأتباعهم اللبنانيين. مما لا يقبل الجدل، حصول إهمال واضح : مثلاً، كيف استطاع القائم بالأعمال النروجي اجتياز المخيَّمات، يوم الجمعة، وإخراج الأطباء النروجيين العاملين في مستشفى غزة، الذين نقلوا معهم معلومات وانطباعات لم تكن غريبة عن احتجاجات الأميركيين صباح السبت ؟ أو كذلك،

كما تساءل بتهكم أبراهام تال، في صحيفة هاأرتس الإسرائيلية الصادرة بتاريخ ٢٠ أيلول، تحت عنوان: «المصور هو المذنب» «من الذي جمع مئات الكتائبيين المسلّحين حتى الأسنان قبل دخولهم إلى المخيّمات، ومن جمع خاصة، أولئك الذين اصطفّوا أمام عدسات التلفزيون الإسرائيلي والتلفزيونات الأجنبية، وهم في جاهزية تامة للمعركة وللمجزرة، كما رأيناهم بأعيننا على شاشات التلفزيونات مساء الخميس؟ أشعر بأنَّ على أحد الضبّاط أن يقدِّم حساباً. فمن هو هذا الغبيّ اللامسؤول الذي يسمح بالتقاط مشاهد كهذه؟» لقد تأكّد التوقّع، ولكن يبقى السؤال.

إنّ شيئاً ما نتج عن سرعة اطلاع الرأي العام العالمي على كامل الملف - شيء له علاقة بالمعارضة داخل الآلة العسكرية والمؤسسات المدنية الإسرائيلية نفسها - أدّى إلى انحراف جزئيّ للمؤامرة، وجعل نتائجها غامضة وغير ثابتة، ورجّح سلبياتها على الايجابيات. لقد أمسكت المعارضة العمّالية في إسرائيل بالفرصة، رغم دعمها للحكومة عند مباشرة الحرب وخلالها، من أجل التملّص من حرب باتت لا تحظى بالتأييذ الشعبي، وتثير الغضب الحقيقي للعديد من الإسرائيليين. لكنّ الصدمة تمضي، بينما تبقى النتائج البعيدة المدى. من الواضح أنَّ شارون وإيتان والآخرين لم يصمِّموا هذه المجزرة، حتى يُنْظَرَ إليهم نظرة سلبية في الغرب. وأن يكونوا قد أجروا حساب الثمن بصورة دقيقة أو غير دقيقة، ليس له في النهاية أهمية كبيرة. إنّهم كانوا على استعداد لدفعه، لأنَّ هذه المجزرة تدخل في نطاق الحرب التي أرادوها، والتي تشكّل جزءاً من سياستهم اليمينية، بل استمراراً تقليدياً لها.

إنّ الدافع المؤكّد لذلك، لا يخفى على المراقب اليقظ لتاريخ المنطقة، لأنّه يتكرّر منذ عقود مع تكرار نزوح الرجال والنساء والأطفال الفلسطينيين. إنَّ الرغبة في تهجير سكّان المخيّمات الأخرى إلى مناطق أكثر أمناً، وبعيدة عن متناول الجيش الإسرائيلي، هي السبب الحقيقي لهذه المجزرة، نحو البقاع، أو نحو سوريا، ودائماً أبعد فأبعد عن حدود الاحتلال الإسرائيلي المطاطة.

لقد كتب امنون كابليوك، «تبدو هذه المجزرة مخططة بصورة واضحة. إنَّ هدفها إحداث هجرة كثيفة للفلسطينيين خارج بيروت ولبنان». إنَّ التدمير

المباشر للمخيّمات بواسطة الجرّافات، استناداً للتجربة المكتسبة في مخيّمات الجنوب، يؤكّد ذلك، وقد ورد في كل التعليمات المعطاة لوحدات الجيش المكلّفة بتقديم «العون لسكان لبنان»، منذ شهر حزيران. إنَّ الوزير يعقوب مريدور كان قد قال: «ادفعوهم إلى الشرق نحو سوريا. دعوهم يذهبون، ولكن لا تسمحوا لهم بالعودة». وقد أشار كابليوك إلى: «أنَّ المخطَّط كان معروفاً من قبل الوزير يعقوب مريدور، الذي أوضح خلال الاجتماع الوزاري المنعقد بتاريخ ١٣ تشرين الأول ١٩٨٢، بأنَّ الهدف كان دفع لاجئي الجنوب اللبناني نحو الشمال. فتدمير مخيمات الجنوب بصورة منهجيّة كان يستهدف دفع اللاجئين للهرب».

لنفهم جيداً: لم تكن الغاية في صبرا وشاتيلا قتل جميع السكان، بل تقديم نموذج للباقين على قيد الحياة، والذين كان بقاؤهم يثير قلق خبراء علم السكان الكتائبيين وحماتهم الإسرائيليين. وكان طبيعياً أن يرغب القادة العسكريون في إسرائيل بإشراك الكتائب في مؤامرة تخدم أهداف الطرفين.

منذ تلك الفترة، أخذ إرهاب «الميليشيات اللبنانية» يتصاعد ضد المدنيين الفلسطينيين، فوق الأراضي اللبنانية المحتلة من قبل إسرائيل: إختطاف، قتل، حملات تخويف، مركّزة على نفس الهدف - الرحيل. ولقد جرى طرد الكولونيل المتقاعد دوف يرميا من الجيش ومن ضبّاط الاحتياط، بناء على تدخّل شخصي من شارون، لأنّه كشف كل ذلك أمام الرأي العام من مقرّه في بيروت، في شهر تموز ١٩٨٢.

إنّه منطق دير ياسين. سنعود إليه لاحقاً.

مع ذلك، كان لهذه المجزرة دافعاً أكثر مباشرة، وأكثر ارتباطاً بإسرائيل. إنّها إرادة تحويل خروج مقاتلي منظمة التحرير الفلسطينية من بيروت المحاصرة إلى هزيمة، وقلب الانتصار المعنوي لعرفات إلى عجز، وحتى إلى سذاجة مذنبة. إنّها بشكل من الأشكال، الرّد الإسرائيلي على الانفتاح المتضمّن في قرارات قمة فاس والتباسات خطة ريغن. كان ينبغي في تلك اللحظة وبأي ثمن (وهنا يبقى السؤال الإضافي حول طريقة وتوقيت مقتل بشير الجميل) إحداث هذا التناقض وترسيخ هذا المأخذ، لدى الجماهير الفلسطينية ولدى قيادة الغرب التي كانت

تهنىء عرفات لواقعيّته. كان ينبغي عبر هذه التظاهرة الدّموية، إثبات عدم جدوى الواقعية، وعدم مصداقية الوعود الأميركية، وكون «الطريق السياسي» ليس سوى وهم، ومجرد فخّ إمبريالي. وهذا ما قاله الجنرال «السلمي» ماتي بيليد، في مقابلة تنبؤية عشية المجزرة: «من الطبيعي جداً أن تخشى الحكومة الإسرائيلية منظمة تحرير معتدلة، بينما تعتبر منظمة تحرير راديكالية نعمة. لا أحد ينتظر من إسرائيل أن تفاوض إرهابيين، ولكنّ كثيرين يرغبون بأن تفاوض منظمة تحرير معتدلة. وهكذا، قد تكون مجزرة في بيروت، أمراً يشجّع عليه، للتأكّد من عدم اختيار منظمة التحرير خطاً معتدلاً». في الحقيقة، ربّما كان التأثير على سياسة منظمة التحرير بهذا الاتجاه أو ذاك، الجانب الأقل أهمية، قياساً إلى هدف إضعاف شرعيّة قادتها ومصداقيتهم. كان ينبغي أن لا يبقى، انتصار الهيبة الذي حققته منظمة التحرير الفلسطينية، خلال حصار بيروت، بقيادة ياسر عرفات بدون ردّ.

بالنسبة للذين لا يتصوّرون أنّه من الممكن قتل آلاف الرجال والنساء والشيوخ والأطفال، من أجل هدفٍ غير ملموس، يكفي التّذكير بما كتبه ديفيد بن غوريون سنة ١٩٥٧، في اليوم التالي لإخلاء سيناء تحت الضّغط الأميركي - السوفياتي. لقد ردّ على أخصامه السياسيين الذين اعتبروا أنّه مع إعادة الأراضي «المحرّرة» إلى مصر، تكون إسرائيل قد خرجت من الحرب بدون أن تربح شيئاً: «هناك هدف آخر من حملة سيناء وهو خفض هامة الدكتاتور المصري، ولا ينبغي التقليل من أهميّة هذا المكسب. عندما كنت مسؤولاً عن الأمن، حتى قبل إقامة الدولة، كان يتملّكني قلق رهيب يعصر القلب: إننا نعرف حالة الإنحطاط والفساد التي يعيشها القادة العرب، والتي تُعدُّ أحد الأسباب الرئيسيّة لضعفهم العسكري. ولكنّي خشيت دائماً أن ينتصب رجل فذّ، كما حصل لدى القبائل العربية في القرن السادس، أو كما وقف آخر في تركيا بعد هزيمتها في الحرب العالمية الأولى، وهو مصطفى كمال، فألهب حماس الشعب، وأعاد له ثقته بنفسه، وحوّله إلى شعب مقاتل. انّ هذا الخطر يبقى ماثلاً باستمرار، وكان يبدو أنّ ناصر سيكون ذلك الرجل. وليس بدون مغزى، أن يحمل الأطفال صورته في مختلف الأقطار العربية. إنّ خفض قامته قد

شكّل نصراً سياسياً كبيراً». الدافع الثالث، بالنسبة لمنظّمي المجزرة، كان يتمثّل بافتتاح صفحة دامية جديدة في تاريخ المجازر «الطائفية» في لبنان. ولنتذكّر خطاب رفول إيتان أمام مجلس الوزراء، لحظة بداية المجزرة، حول حتمية وأزلية المجازر والمجازر المضادة في لبنان. إنّ إخراج منظمة التحرير الفلسطينية، وبدء الوفاق الوطني، ومحاولة المصالحة من قبل القادة الكتائبيين شكّلت «الخطر» الكامن في احتمال الخروج من دائرة القتال الطائفي. كان لا بدّ إذن، من وجهة نظر شارون وإيتان وشركائهم، إعادة إشعال حلقة الانتقام المفرغة، وكان لا بدّ من «توريط» الكتائبيين بالذات. ولا يمكن الاعتقاد بأنّ أجهزة الأمن الإسرائيلية كانت تجهل، أنّ نصف سكان المخيمات تقريباً هم من اللبنانيين، وأكثريّتهم من الشيعة[1].

إنّ سنة من السياسه الإسرائيلية في الجبل الدرزي (قامت على تشجيع التجاوزات الكتائبية، وعمليّات قتل المدنيين الدروز، ثمّ اتّجهت نحو تشكيل ميليشيات درزية للدّفاع الذاتي، تُسلّحها إسرائيل، في نفس الوقت الذي كانت تُسلّح فيه الميليشيات المضادّة. سياسة إدارة الحرب الطائفية لصالح الكتائب، ثم تراجعت تاركة إيّاهم وحيدين في مواجهة انتقام ضحاياهم. إنّ مرور سنة على إعادة إشعال الحرب الأهلية وتطييفها، يوضح مركزيّة هذا الدافع المرتبط بالطموحات المجنونة للأوساط الحاكمة في إسرائيل، الهادفة إلى تمزيق الدول العربية التي نشأت نتيجة «بلقنة» المنطقة إثر الحرب العالمية الأولى، وتحويلها إلى ساحة تتوزعها العشائر والقبائل والطوائف، وتكون إسرائيل الحكم العسكري الوحيد لصراعاتها المتواصلة.

إنّ هذه الأهداف الثلاثة المترابطة - احداث هجرة فلسطينية جديدة، إضعاف نفوذ منظمة التحرير فلسطينياً ودولياً، توريط القوات اللبنانية في مجزرة تعيد إشعال مسلسل القتال الطائفي - كانت تشكّل جوهر اللعبة التي أدارها مخططو هذه المجزرة المتعمّدة. ومن وجهة نظرهم، لا تعتبر حصيلتها سلبية إلى الحدّ الذي تبدو عليه للوهلة الأولى، كما في عام ١٩٥٧.

(١) النسبة المذكورة مبالغ بها بعض الشيء. (المترجم).

القسم الثاني

سوابق I: قبل قيام الدولة

بما أنَّه قد ثبت وجود جريمة، لها دوافع، وعن سابق تصوُّر وتصميم، في صبرا وشاتيلا، فلم يعد من غير المفيد، وعلى طريقة محاكم الحقّ العام، تفحُّص «ملفَّات» المتَّهمين، لاكتشاف أنَّ مناحيم بيغن، إسحق شامير، وأريل شارون، ولنكتفِ بهؤلاء الثلاثة، لم يكونوا يقومون بتجربتهم الأولى، عندما نسَّقوا أو راقبوا «بدون اهتمام» تنفيذ المجزرة بحقّ الأبرياء في مخيَّمات بيروت - الغربية. لأنَّنا حتى لو اقتصرنا في تعريفنا للمجزرة - بأنَّها تتعلَّق بقتل النساء والشيوخ والأطفال - فإنَّ تاريخ الحركة الصهيونية، والاستعمار اليهودي لفلسطين، مليء «بالمجازر» قبل وبعد قيام دولة إسرائيل سنة ١٩٤٨.

هذه الانتهاكات التي يجهل الرأي العام الغربي غالبيَّتها، رغم ثبوتها ثبوتاً لا يرقى إليه شك، تدخل في نطاق المسؤوليَّة الشخصيَّة المباشرة، لعدد كبير من الشَّخصيات الأخرى، غير الثلاثة المذكورين سابقاً، وكذلك في نطاق المسؤوليَّة الأخلاقية والحقوقية للمؤسسات السياسية والحكومية الإسرائيلية بمجملها. لنكن واضحين: نحن لا نتكلم هنا عن نزع ملكيَّة الشعب الفلسطيني، وعن طرده وعن القمع الذي يمارس ضدَّه، ولا عن الحرب المتواصلة التي تشنُّها الدولة الإسرائيلية، وريثة تحوُّل الحركة الصهيونية بعد عصر الإنتداب، ضد مقاتليه، ومناضليه، ومسجونيه. نحن لا نتكلم إلاَّ عن القتل المتعمَّد «للمدنيين» - النساء والشيوخ والأطفال -!.

لا يتعلَّق الأمر بالتأكيد، باختزال التاريخ إلى لائحة من الأعمال الإجرامية، ولا بكتابة جدول يشملُ التجاوزات المرتكبة في سياق حرب مئة عام شهدت بدورها، لجوء الضحايا والمهجَّرين والمنهوبين، إلى اعتماد العنف الأعمى.

ولا يتعلق الأمر بنفي كون هذا العنف قد شكّل حلقة مفرغة، أو دائرة جهنمية. بل يدخل في نطاق إلقاء الضوء، على هذه الفترات التي أدخِل خلالها العنف والثأر عضوياً، ببرودة وتصميم، في إطار سياسة الإرهاب؛ على «مجازر الدولة» هذه، التي لا يكون هدفها الأوحد تصفية الضحايا، بل الأثر الناتج عن المجزرة بحدّ ذاتها.

دير ياسين:

إنّها ولا شك بين المجازر أشهرها، ومن دون أدنى ريب، أكثرها شبهاً بما جرى في مذبحة بيروت، وقد جرت في ٩ نيسان ١٩٤٨، في قرية فلسطينية قرب القدس، تدعى دير ياسين.

إنّ تفاصيلها معروفة: في الصباح الباكر من يوم نيسان ١٩٤٨، هاجمت قرية دير ياسين مجموعتان تنتميان إلى مجموعتين سياسيتين - عسكريتين سرّيتين (هارغون هتسفائي هليئومي، أو المنظمة العسكرية الوطنية التي كان يرأسها مناحيم بيغن، وليحي، أو لوحامي حيروت يسرائيل أو المقاتلون من أجل حرية إسرائيل، المعروفة أكثر بالغرب، باسم «مجموعة شتيرن» وكان الرجل الثاني فيها إسحق شامير)، وقتلتا ٢٥٤ رجلاً وامرأة وطفلاً.

ولكنّ المغزى الحقيقي، والملابسات، والمسؤوليّات في «قضية دير ياسين» أقل شهرة. إننا نملك بهذا الخصوص، ملفاً مقلقاً وفي نفس الوقت غير قابل للنقض: إنّه المقابلة التي دوّنتها بصورة دقيقة الصحيفة اليومية الإسرائيلية يديعوت أحرونوت، بتاريخ ٤ نيسان ١٩٧٢، وكانت قد أجرتها مع الكولونيل في الاحتياط مئير بايل، البروفيسور في التاريخ العسكري بجامعة تل أبيب، الذي كان قد بدأ يومها «عمله» كمعارضٍ سياسي. ولكنّ مقدرته الحقيقية في الكلام عن دير ياسين، كانت عائدة بدون شك، إلى وجوده السابق في المنطقة، كضابط إرتباط في الهاغانا، أي القوة العسكرية «النظامية»، الرسمية، للإدارة الصهيونية - العمالية.

يتّضح من شهادته المثبتة بالنّص، ومن إفادات مباشرة أخرى، أن السرد البسيط للوقائع يترك معطيات أساسية متعلقة بمجزرة دير ياسين، في الظل.

من المناسب أولاً التذكير باختصار بمعطيات الوضع. إنّ إعلان الجمعية العامة للأمم المتحدة، في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٧، قرار تقسيم فلسطين إلى دولتين، أطلق موجات العنف مجدّداً على الأرض الفلسطينية: كانت القوّات البريطانية تزمع الرّحيل قبل ١٥ أيار ١٩٤٨، وكانت المنظمات الصهيونية تحاول السيطرة على المواقع التي تخليها القوة المنتدبة، وخلال ذلك - كانت تطرد أكثرية سكّان - «الأحياء» العربية في المناطق ذات الأغلبية اليهودية. وينبغي الإشارة، إلى أنّ هذه الحملة كانت تستهدف خاصة، السيطرة على المواقع والمناطق الداخلة في نطاق الدولة العربية حسب خريطة مخطط التقسيم المقرّة من قبل الأمم المتحدة. علماً بأنّ الإدارة الصهيونية - العمالية بقيادة بن غوريون، كانت تقبل هذا المخطّط شكلياً، بينما كان «المتطرفان» بيغن وشامير، اللذان يطالبان علناً بفلسطين الكبرى حتى حدود العراق، يرفضانه قطعياً.

حدث ذلك كله قبل ١٥ أيار ١٩٤٨، قبل إعلان دولة إسرائيل، وقبل دخول الحرب بمواجهة الدول العربية في ١٥ أيار. على الأرض، كانت القوات الفلسطينية تقتصر على الميليشيات المحلية وبعض «المتطوعين» الذين كانوا قد تجمّعوا في سوريا بقيادة القاوقجي؛ أي أنّها كانت بمجملها أقل عدداً وخاصة أقل تسليحاً بكثير، قياساً إلى القدرة القتالية للمنظمات الصهيونية. في تلك الفترة بالذات، استعمل الصهاينة طاقتهم العسكرية القصوى لانتزاع المدن والقرى العربية الواقعة خارج الدولة اليهودية حسب مخطّط التقسيم، وطرد سكانها. في هذا السياق بالذات تأتي عملية هارغون وشتيرن في دير ياسين: حيث أنّ القدس لم تدخل في نطاق الدولة اليهودية حسب مخطّط الأمم المتحدة، بل كان ينبغي أن تشكل منطقة ذات طابع دولي، ضمن القسم العربي من فلسطين. لقد عارض ذلك، بيغن وشامير صراحة، وبن غوريون عملياً وبنشاط، وأرادوا خوض وربح «معركة القدس» قبل ١٥ أيار ١٩٤٨. في نفس اللحظة التي بدأ فيها المهاجمون قتل المدنيين في دير ياسين، كانت قوات الهاغانا تضرب الحصار على بلدة القسطل، التي تبعد عنها بضعة كيلومترات، والتي تشكل مفتاح العاصمة.

أكّد بايل، رغم الإدعاءات المغايرة، بأنّ القرية كانت مسالمة كلياً، ولم يكن لها أية أهمية استراتيجية. ويبدو أنّه بالإضافة إلى رغبة المنظمتين «المتطرفتين»

بلعب دور في « المعركة التاريخية لتحرير القدس » والمزايدة على النشاط العسكري لمنافسيهم العماليين، كانت هناك إرادة أحد ضبّاط الأرغون، يهوشع غولدشميدت، الذي ترعرع في مستعمرة مجاورة لجيفات شول، والذي تحكم به هاجس الانتقام من اضطرابات ١٩٣٦، وتلقين عرب دير ياسين « درساً لا ينسى ».

واجه المهاجمون، في دير ياسين، مركزاً واحداً للمقاومة: تمركز عدد من رجال البلدة في أحد الأبنية، وفتحوا النار على رجال الكومندوس المتقدمين نحوهم. استمرت « المعركة » طيلة الصباح، وحسب ما ذكره مئير بايل « توقّف القتال ظهراً. ولكن رغم الهدوء الظاهر، لم تكن البلدة قد استسلمت. خرج عندها رجال أرغون وليحي من مخابئهم وبدأوا « تنظيف » البيوت. كانوا يطلقون النار على كل ما يقع عليه نظرهم، بما في ذلك النساء والأطفال. لم يحاول قادة الهجوم إيقاف المجزرة (...) في هذا الوقت، وُضعَ ٢٥ عربياً في شاحنة عبرت ماناحي يهودا وزيخرون يوسف (حيّان يهوديان يقعان في ضواحي القدس)، على طريقة استعراضات الأسرى في احتفالات النصر الرومانية. وفي نهاية « النزهة »، أُخذَ الأسرى إلى نقطة تقع بين دير ياسين وجيفات شول وذُبحوا بدم بارد ». وقد وجدت في نهاية المجزرة ٢٥٤ جثة في دير ياسين.

بعد المجزرة مباشرة، وبعدما اطّلع الرأي العام على الوقائع، وخاصة بعد قيام الدولة رسمياً، وحتى اليوم، واصل القادة العماليون في الدولة الإسرائيلية الزعم بأنهم لا يتحمّلون أية مسؤولية في مذبحة دير ياسين، التي ارتكبتها عصابات بيغن وأعوانه غير « المنضبطة »، وان بن غوريون كان طوال سنوات عديدة، يعتبر هؤلاء بكل بساطة، « فاشيين ».

إنّ شهادة بايل المدعومة بالمستندات والمؤكّدة من قبل كُتّاب إسرائيليين آخرين، كمؤرّخ هارغون، يهوشع أوفير، في كتابه على الأسوار، تتطابق بصورة تامة مع الصورة التالية. « بعد تخطيطهم لعملية الهجوم على دير ياسين، التقى قادة هأرغون وليحي مباشرة بديفيد شاتيال (قائد الهاغانا في منطقة القدس) وطلبوا منه تأييد العملية. فوجىء ديفيد باختيار الهدف وسأل: « ماذا هناك في دير ياسين؟ إنّها قرية مسالمة. وبالواقع هناك اتفاق بعدم التقاتل بين

جيفات شول ومختار دير ياسين. وهي لا تشكل عقبة من وجهة النظر الأمنية. إنّ هدفنا الراهن يتمثل باحتلال القسطل. أقترح عليكم الاشتراك بذلك. سأعطيكم بيت فاغان كقاعدة، ويمكنكم الانطلاق من هناك لاحتلال عين كرم وتدمير إحدى القواعد العربية ». رفض قادة المنظمات المتطرّفة اقتراحه، معتبرين ذلك « كثير التعقيد ». فقال لهم شاتيال عندها: « سأعطيكم مهمة أسهل. إذا أردتم، انطلاقاً من موتزا، تستطيعون مهاجمة قلنيه التي أصبحت نقطة تجمّع للقوات العربية المشتبكة مع موتزا. هناك تستطيعون فعل ما تريدون، اجتياح، تدمير، نسف... ». رفض القادة هذا الاقتراح كذلك. لقد كانوا قد اتخذوا قراراً لا رجوع عنه ـ الهجوم على دير ياسين. أعطى شاتيال عندها موافقته، معتبراً أنّ الرّفض يتطلّب استخدام القوة، وقد يتسبّب ذلك في حرب أهلية شاملة بين اليهود أنفسهم. ومع ذلك، قال قائد الهاغانا لقادة المنظّمات المتطرّفة: « إذا أخذتم دير ياسين ـ فدعّموا مواقعكم ».

إنّ اشتراك الأركان العامة للهاغانا بمجزرة دير ياسين، لا يقتصر على كل حال على مجرد « السماح » هذا. لأنه مع بداية العملية، ومواجهة نيران القرويين المتشبثين بمنازلهم « ذهب أحد رجال ليحي لطلب قوات دعم. ترك ساحة القتال، وتوجّه بسرعة إلى معسكر « شنيلير » في القدس. في ذلك الوقت كانت البالماح (ميليشيا صهيونية ـ عمالية مرتكزة إلى المستعمرات الزراعية ـ الكيبوتزيم والموشافيم ـ وتابعة للهاغانا) تستخدم هذا المعسكر كقاعدة للكتيبة السادسة. دخل رجل ليحي إلى مكتب قائد المعسكر يعقوب فاغ « ياكي » من كيبوتز مرهافيا، وقال له بصوت مخنوق: « إنّنا نقوم بهجوم على دير ياسين ونواجه متاعب. من الضروري أن تساعدونا! ». جمع ياكي عدداً من الرجال، أصعدهم إلى شاحنة مع مدفع هاون، وتوجّه معهم نحو دير ياسين. توقّفوا على بُعد مئتي متر من مدخلها الغربي وفتحوا النار ».

ويقول مئير بعيل الذي كان في المنطقة، كما ورد سابقاً، بصفته ضابط ارتباط الهاغانا: « عندما رأيت رجال ياكي في هذا القطاع، نصحتهم بالانسحاب سريعاً قبل التورّط في أعمال قذرة. استمعوا إلى رأيي وغادروا ميدان المعركة، ولكنّ قصف الهاون كان قد ساعد المهاجمين في إنجاز مهمتهم ».

تقسيم عمل نموذجي، لا علاقة له بالنفي المتعفِّف الوارد سابقاً، وليس بعيداً عن التذكير بتقرير تساحال ـ القوات اللبنانية بشأن صبرا وشاتيلا.

بالنسبة لجريمة دير ياسين، لم يقلق أحد أبداً. لقد شاركت المنظمتان في إقامة دولة إسرائيل، ثم تناوبتا على قيادة معارضتها البرلمانية، ورئاسة وزارتها. طبعاً، أدان رئيس الأركان ليحي، ناتان يلين ـ مور، عمليات قتل المدنيين في دير ياسين، باسم الأخلاقية العسكرية! اليهودية. ولكنَّ هذه الإدانة اليتيمة كانت مجرّدة من أي أثر ملموس، ولم يبادر العماليون[1] إلى تشكيل لجنة تحقيق في ذلك الوقت، رغم أنَّهم لم ينزعجوا من استخدام المجزرة سلاحاً سياسياً ضد أخصامهم «التحريفيّين» (هكذا عُرف منذ جابوتنسكي، بُعَيْد الحرب العالمية الأولى، اليمين العسكري في الحركة الصهيونية). لأنَّه لم يكن هناك في دير ياسين لا صحفيين ولا تلفزيون. على كل حال هل كان من الممكن للرأي العام الغربي، سنة ١٩٤٨، أن يتأثَّر لمقتل بضع مئات من المدنيين العرب في فلسطين، بينما كانت أوروبا خارجة من حرب قتل فيها خلال ست سنوات أكثر من خمسين مليون ضحية، وبينما كان قمع الاستعمار الفرنسي، ونكتفي بهذا المثل، يقضي على عشرات آلاف القتلى في مدغشقر، في الوقت الذي لم يكن فيه «الرأي العام» وحده على كل حال، غير متنبه لما يجري. ناهيك عن أنَّ قتل المدنيين في صراعات تنخرط فيها «جماعات» على أرض واحدة، مسألة شائعة وعادية، ولا تتوسط فيها الدول. وهل كان قتل المستعمرين لأبناء المناطق المستعمرة أو العكس، يتميّز بغير الاعتبارات الكميَّة والوسائل المستعملة للتصفية المتبادلة؟ في عام ١٩٢٩ و١٩٣٦، ألم يهاجم المنتفضون العرب المدنيين اليهود في حبروت وجيفات شول وغيرها؟ في النهاية، عدا الأصوات العربية التي كانت تصرخ في الصحراء باسم دير ياسين، فإنَّ المجزرة التي ارتكبت بحقّ سكان قرية مسالمة، وبدم بارد، لم تَحدث أثراً إلاّ وسط الطبقة السياسية ـ العسكرية الإسرائيلية الحديثة الولادة. وكانت التناقضات الناشئة وسطها، السبب الذي كشف جوانب مجهولة من الحقيقة. وقد عبّر مئير بعيل عن رأيه قائلاً: «إنَّ الهجوم على

(١) المقصود قيادة حزب العمال الإسرائيلي. (المترجم).

دير ياسين لطخة سوداء في تاريخ الشعب اليهودي. وقد تسبَّب ذلك، من وجهة النظر السياسية، بأذى كبير لنا. لقد نفى قادة الطائفة (اليهودية في إسرائيل) ديفيد بن غوريون، وديفيد شاتيال، ورؤساء وكالة الأنباء اليهودية حدوث الهجوم...».

أثارت هذه الإدانات غضب «التحريفيين»، الذين لم يتورَّعوا بدورهم عن استنكار «خُبْثِ» العماليين، وكان أنصار هأرغون وشتيرن في ذلك الوقت يدعونهم «أتباع عبد الله»، ملمحين بذلك إلى «تخلي» حزب العمال عن الأراضي التي تشكِّل المملكة الأردنية. وقد جاء في بيان لمنظمة ليحي بنهاية نيسان ١٩٤٨ «رداً على تصريح الهاغانا الجبان»: «إنَّ احتلال دير ياسين قد أرعب العرب في كل القرى المجاورة. في ملحا وقلنيه وبيت ـ أقصى لاذ السكان بالفرار، وذلك كله يساهم في إعادة وصل العاصمة بباقي أنحاء البلاد». استنكر هذا الإعلان الصادر، في نفس وقت صدور بيان مشابه عن الأرغون، أكاذيب الهاغانا، وكشف مضمون رسالة كتبت، في ٧ نيسان ١٩٤٨، أي قبل يومين من المجزرة، وموجَّهة من القائد المحلي للهاغانا إلى قائدي المنظمتين السريتين المتطرفتين: «بلغني أنكما تزمعان على اقتحام دير ياسين. أحبُّ أن ألفت نظركما إلى أنَّ احتلال دير ياسين لا يمثل سوى خطوة في إطار خطتنا العامة. ليس لديَّ اعتراض على أن تكلِّفوا أنفسكم هذه المهمة، شرط حيازتكم قدراً كافياً من القوة يسمح بالاحتفاظ بها بعد السيطرة عليها. وينبغي أن أحذِّركم بأنكم إذا لم تكونوا قادرين على الاحتفاظ بالقرية، فإنَّ تدميرها سيدفع سكانها لمغادرتها، وستأخذ قوى معادية مراكز لها بين أنقاضها. إنَّ وضعية كهذه ستكون على حساب خطوط المعركة العامة، وستكلِّف إعادة احتلال القرية ضحايا عديدة. وهناك اعتبار آخر لا بدَّ من وضعه في المقدمة وهو الخطر المحدق بمجمل الخطة في حال محاصرة قوى معادية للقرية...».

لقد أشار بيان الأرغون، الذي كشف مضمون هذه الوثيقة، إلى أنَّ: «قائد الهاغانا كذب بصورة واضحة عندما أكَّد، بعد اقتحام دير ياسين، بأنَّ ذلك كان مخالفاً «للخطة العامة». فالحقيقة العارية أنَّ احتلال دير ياسين كان جزءاً من مخطَّطه الخاص. إنَّ جنود الأرغون وليحي لم يكتفوا بنسف القرية، بل

احتفظوا بها عدّة أيام بغية تسليمها للهاغانا». وأضاف بيان ليحي إلى هذه المعلومات تفصيلاً «حاداً»: «أما فيما يتعلّق بادعاءات السرقة والنهب، فإنّ رجال سوليل بونيه (شركة إنشاءات تابعة للهستدروت، اتحاد النقابات الخاص بالصهاينة العماليين) وصلوا في إثر رجال الهاغانا القادمين للسيطرة على دير ياسين. وقد باشروا فوراً بنقل الآلات المستخدمة في مقلع القرية. وأتت سيارات عديدة وعادت محملة بالمواد الغذائية الموجودة في البلدة. فكما وضعوا يدهم على النصر، كذلك نهبوا قرية دير ياسين»!.

وفي هذا التصريح الغاضب، كشفت ليحي، أنّ رجال هأرغون و«شتيرن» سمعوا، من راديو القدس الموجه من قبل البريطانيين، بعد ثلاثة أيام من احتلال القرية، أنّ الطيران الإنكليزي كان ينوي قصفها، وأنّ هذا المخطط لم يُلغَ إلاّ بعد دخول جنود الهاغانا إليها.

يؤكد مئير بايل، الصهيوني ـ العمالي سنة ١٩٧٢ كما كان سنة ١٩٤٨، بأنّ: «إشاعات القصف الإنكليزي قد عجّلت إنسحابهم» ولكنّه يرفض من ناحية ثانية «الإدّعاء بأنّ حادثة دير ياسين كانت ستدفع إلى هجرة عربية كثيفة من قراهم وبلداتهم. حيث أنّ الهاغانا كانت قد بدأت تطبيق مخطّطها ـ الهادف بالتحديد إلى إنشاء سلسلة من المستعمرات اليهودية بدءاً من المطلة الواقعة على الحدود اللبنانية وحتى الحدود المصرية، كلها على أراضي الدولة العربية المحددة من قبل الأمم المتحدة ـ وكان هذا المخطط يطمح إلى احتلال القرى العربية المقاومة وطرد سكانها».

لقد أصبحت تفاصيل «مخطط داليه» المشهور معروفة اليوم. وقد كتب يوري أفنيري في أسبوعية هعولام هازيه التي يديرها، بتاريخ ١٩ آب ١٩٥٩، ما يلي: «قبل هجوم الجيوش العربية، كان طرد الفلاحين العرب قد أصبح هدفاً عسكرياً هاماً لدى القيادة العسكرية الصهيونية. بتاريخ ١٠ آذار ١٩٤٨، صدر عن الأركان العامة للجيش قرار عرف باسم «مخطط د» وتضمّن إلى جانب فقرات أخرى، الفقرة التالية: «تدمير القرى (بالحرائق، والقصف ووضع الألغام) وخاصة تلك التي لا يمكن الاحتفاظ بها. ونؤكد كذلك على ضرورة طرد السكان العرب من بعض التجمعات المدينية».

يزعم المؤرّخون الصهاينة، عماليون كانوا أم «تحريفيون»، أنّ المهاجمين قد أرسلوا قبل مجموعات الاقتحام، شاحنة مزودة بمكبّر للصوت، من أجل حضّ القرويين على الفرار. ولكنّ الشاحنة سقطت في حفرة كان أبناء القرية قد جهّزوها استعداداً لمواجهة الهجوم، فتوقّف مكبّر الصوت عن العمل. وهكذا يكون القرويون بكل بساطة، قد قتلوا لأنّهم لم يغادروا. الأساسي هنا: أنّ إخلاء القرية وليس السيطرة عليها، كان يشكل جوهر المخطّط، الخاص أو العام، العمالي أو التحريفي، بالنسبة لدير ياسين. في النسخة الرسمية جداً، لكتاب «تاريخ حرب الإستقلال» الصادر سنة ١٩٥٩، أي في مرحلة إسرائيل العمالية بقيادة ديفيد بن غوريون، نقرأ أنّه بدون أدنى شك «شكّلت دير ياسين عملاً مساعداً على الانهيار اللاحق للعمق العربي. إنّ الدعاية التي قام بها الناطقون الرسميون العرب قد ساهمت بدورها بالوصول إلى نفس النتيجة. اعتقاداً منهم بأنّ إبراز الوحشيّة اليهودية يساعد على إثارة حميّة شعوبهم لخوض الحرب المقدسة، لم ينجحوا في الحقيقة سوى بإرعابها».

إنّ صبري جريس، الذي يذكر هذه الملاحظات، يشير إلى أنّ الصيغة الرسمية تعتبر: «أنّ القادة العرب الذين أرادوا» «استغلال» المجزرة، يتحمّلون مسؤولية نزوح السكان. ولكنّ أيّ عارف لحقيقة البلد يعلم بأيّة سرعة تنتشر أخبار من هذا النوع، بدون حاجة لنشاط إعلامي استثنائي، عربي كان أم يهودي». علماً بأنّ العديد من شهود ومؤرّخي هذه الحقبة، يؤكّدون «الاستغلال» المنهجي للمجزرة من قبل العماليين أنفسهم، بهدف إثارة الفوضى والنّزوح: «كان سكان القرى يهربون صارخين (دير ياسين! دير ياسين!) بمجرّد أن يبثّ عملاء الهاغانا وسطها إشاعات عن قدوم رجال هأرغون وشتيرن»!.

وجاء في بيان آخر صادر عن ليحي بعد حادثة دير ياسين مباشرة: «إلى المحرّضين الذين يتصرّفون كمراقبين نقول: عندما هاجمت الهاغانا قرية طوبيا في الجليل الأعلى، وذبحت النساء والأطفال فقط، لم يعطِ أيّ تحذير مسبق. كما ينبغي تذكير الخبثاء بهجماتهم على برداس أبولين، وفندق سميراميس، ووادي الجوز، ...».

وكتبت جريدة الأرغون «حيروت» التي كانت قد أصبحت سرية منذ كانون الثاني ١٩٤٨، مستنكرة خبث أولئك الذين «يمتدحون الهاغانا لأنَّها لم تنفِّذْ عمليات رد عشوائية. وهم في ذلك يمارسون الرّياء الصفيق. فقد قتلت الهاغانا حارس مرقب الرَّملة، ولم يثبتْ انتماؤه لعصبة ما. وقد جرحت ثلاثة مسافرين من أصل ستة في باص عربي، دون أيَّة دلالة على أنَّهم «ثوار» وليسوا مجرَّد مسافرين. كما قتلت الهاغانا عربياً وجرحت عدداً آخر في هجوم استهدف قافلة عمال عرب قرب رامات ـ هاكوفيش. إنَّ الهجمات ضدَّ الباصات المدنية وضد المدنيين في أماكن مختلفة تفضح أكاذيب الإعلام الرسمي (وليس ضرورياً التذكير بالهجوم على مقهى فاجه، وحادث أبو لبن، وحمضيات كفرسركين). إنَّ رياء كهذا يثير الاشمئزاز.

إنَّنا نقول بوضوح: من المستحيل انتقاء الأهداف. إنَّ هجماتنا كانت وستبقى موجهة ضدّ العصابات المسلحة. أحياناً قد يسقط مدنيون ضحية هجمات كهذه. علينا الإعراب عن الأسف في مثل هذه الحالات. ولكنَّ الدفاع النشط لا ينبغي أن يتوقف». ويضيف الكاتب، لا يمكن الحصول على السّلام إلاَّ بثمن «مواصلة الهجمات على مخابىء القتلة، وعلى هؤلاء الخبثاء الذين كانوا يخطِّطون منذ بضعة أيام، لإزالة خمسين قرية بكل بساطة، أن يتوقَّفوا عن توجيه المواعظ الأخلاقية لغيرهم»!.

عودة إلى الوراء:

من المناسب معرفة أنَّ «تحريفيي» أرغون وشتيرن، لم يكونوا من ناحيتهم مصابين (بفيروس) الخبث. فمنذ الثلاثينات بدأوا عمليات القتل «العشوائي» للنساء والرجال والأطفال الفلسطينيين، كنهج «عسكري» لقد كشف مؤرِّخ الأرغون الرسمي، ديفيد نيف، في كتابه «معركة التنظيم العسكري الوطني، ١٩٣١ ـ ١٩٣٧» الصادر في تل أبيب عن معهد كلوسنر، مصمم هذه العمليات. ذكَر بأنَّه منذ عام ١٩٣٦، أدَّى تزايد الهجمات الفلسطينية ضد المستعمرات اليهودية إلى دفع الهاغانا نفسها، تحت ضغط قاعدتها، إلى السماح بعمليات انتقام تطال المدنيين العرب. وقد ردَّ شاوول مئيروف (أفيغور) على بعض مسؤولي

وكالة الأنباء اليهودية الذين أعربوا عن مخاوفهم حيال مصير المدنيين العرب خلال مثل هذه العمليات: «رغم أنَّ التعليمات تمنع أعمال العنف ضد النساء والأطفال، فإنَّ الملابسات قد تمنع اقتصار الضربات على الذين نريد توجيهها إليهم ـ إن القنبلة لا تختار هدفها». وكتب نيف، بعد مقتل الأختين في يافا «سمحت الهاغانا لرجالها بتنظيم عدة غارات انتقامية. اعتقدت الوحدات عندها، بأنَّ سياسة ضبط النفس قد انتهت» وذكر ابرهام أهيتوف، قائد الهاغانا في تل أبيب: «كان فرح الرجال وحماسهم في تلك اللحظات، لا يوصف». «لقد تعانقوا وتبادلوا التهاني» بعد تنفيذ عملية إلقاء أربع قنابل على منزل في ضواحي يافا، أدَّت إلى مقتل أربعة مواطنين عرباً. هؤلاء الرجال أنفسهم كانوا متضايقين جداً خلال حادث آخر (جرى في قرية جاموسين العربية قرب ساقية يرقون) لأنَّ عدد القتلى العرب كان قليلاً: «شعرنا بالخجل من النتائج الهزيلة. شارك بالعملية ما بين عشرة وثمانية رجال، ولم ننجح سوى بقتل امرأة عربية وجرح أخرى». وقد كتب نيف: «إنَّه بعد انفجار قنبلة في شارع القدس الرئيسي، بتاريخ ١٧ أيار ١٩٣٧، أمر القائد المحلي للهاغانا، يعقوب بات، رجاله بإلقاء القنابل على مقاهي حي رميمة وشارع ماميلا. فقتل ثلاثة أشخاص عرباً وجرح عشرة آخرين». وأضاف بأنَّ رأي بات بأحداث تلك الفترة كان: «إنَّ منفِّذي هذه العمليات كانوا يشعرون بالسعادة. وبعد تذوُّقنا طعم الانتقام اللَّذيذ، سمحنا لأنفسنا بتنظيم الكمائن». ويعلق نيف على ذلك: «كانت هذه العمليات موجهة ضد المدنيين العرب (أي ضد السكان المعتبرين «أبرياء» من قبل السلطات اليهودية). إنَّ الهجمات المضادة لم توجَّه مباشرة ضد الذين كانوا يقومون بعمليات عنفٍ ضد اليهود وهكذا لم تكن هناك علاقة جغرافية بينها وبين أمكنة حصول الحوادث الأصلية. إنَّ الاعتبار الأساسي الذي كان يملي اختيار هدف الهجوم، كان سهولة بلوغه وعدد العرب الممكن إصابتهم». يذكر ابرهام أهيتوف الذي كان يوجِّه عمليات الردِّ هذه «في اللحظة المقرَّرة للتنفيذ، اتّصل بي ضابط الارتباط ونبّهني إلى عدم وجود عدد كبير من العرب. أمرت الرجال عندها بالانتظار حتى يصل عدد أكبر من الناس...». بعد عرض حوالى إثنتي عشرة عملية انتقامية عشوائية نفَّذتها الهاغانا

ضد المدنيين العرب العاديين، ينتقل نيف إلى الأساسي في كلامه، أي العمليات المنفَّذة من قبل الأرغون: ذبح مدنيين في بستان موز قرب بتاح – تكفا، قتل جمّالين على الطريق الواقعة غرب تل بن يمّين، وقتل امرأة وعدد من الحيوانات الداجنة (« بسبب النّقص في الخبرة ») كما أوضح ذلك فيما بعد، قائد الأرغون في تلك الفترة، ريخمان). بعد حادثة أخرى، قَتَل خلالها قناصة عرب طفلاً يهودياً في مدرسة الكرمل بتل أبيب، أرسلت أرغون رجلين ألقيا قنابل على أحياء عربية في تل أبيب وقتل عربي على يد الأرغون في شارع الأثيوبيين بالقدس، كما جُرِحَ أربعة آخرون بعد إلقاء قنبلة أمام مستشفى شعار الصدق، وقُتِلَ كذلك عامل زراعي خلال هجوم على بستان ليمون يقع شمال – شرق تل أبيب.

في ١٧ آب ١٩٣٦، شنَّت وحدة كومندوس من الأرغون تضم تسعة رجال وإمرأة، هجوماً على قطار قرب تل أبيب: « فقتل أرمني، وجُرح خمسة من العرب (أحدهم كانت جراحه خطيرة) وأصيب جندي بريطاني بجراح طفيفة ».

طوال سنوات ١٩٣٦-١٩٣٩، استمرَّ هذا الإرهاب الصهيوني ضد المدنيين العرب، وتصاعد. ولن نعف القارىء من مسلسل العمليات التي قامت بها الهاغانا أحياناً والأرغون أحياناً أخرى، ضد المدنيين العرب. وكان مبدؤها الوحيد، قتل العديد من المدنيين الفلسطينيين، مقابل كل ضحية يهودية. مارة أو مسافرون، نساء وأطفال، عمال عزل، قطارات، سيارات أو عربات، كلها كانت أهدافاً مفضَّلة بالنسبة للمنتقمين. ومع تصاعد الحملة، أصبحت الأماكن العامة والمقاهي والأسواق، أهدافاً تقع ضمن دائرة الاختيار. في ٤ تموز شنَّت الأرغون هجوماً واسعاً في عدة أنحاء من البلاد. ثلاث هجمات في تل أبيب جرحت ١٢ مدنياً فلسطينياً، بينما أدّى الهجوم على باص في القدس إلى مقتل ١١ عربياً، وفي ٦ تموز، وضعت قنبلة في سوق حيفا أدّت إلى مقتل ٢١ مدنياً، وجرح ٥٢ آخرين. في نفس اليوم قتلت قنبلة وضعت في المدينة القديمة عربيين وجرحت ٤ آخرين. بعد يومين من ذلك التاريخ، زرعت الأرغون قنبلة في مرآب للسيارات بالعاصمة، أدَّت إلى مقتل ٣ أشخاص وجرح ١٩، إثنان منها بصورة بالغة. في ١٥ تموز، فجرت الأرغون لغماً كهربائياً أمام أحد المساجد

فأوقع عشر ضحايا من المؤمنين وجرح ثلاثين. بعد عشرة أيام وضعت قنبلة في سوق حيفا أدَّت هذه المرة، كما يقول نيف: « إلى حمَّام دم لا سابق له، واحتلت الحادثة الصفحات الأولى في صحف العالم بأسره (...). كان التقدير الرسمي أن ٣٥ عربياً قد قتلوا و ٧٠ قد جرحوا. لكنَّ الرقم الحقيقي للضحايا تجاوز ذلك بكثير، لأنَّ سياسة الانتداب البريطاني والمؤسسات اليهودية كانت تميل إلى تخفيض عدد الضحايا لضبط إلتوتّر ». في ٢٦ تموز، اكتشف التجار العرب في سوق القدس القديمة، عضو الأرغون يعقوب راز، وهو يحاول الهرب بعد وضعه قنبلة تزن ٣٥ كيلو، فقام البوليس البريطاني بإبطال مفعولها. ولكنَّ راز توفيَ متأثراً بالجراح التي أصيب بها على يد الجماهير الغاضبة، ليصبح بعد ذلك بطلاً فلكلوريا » لدى « التحريفيين »، نسجت حوله الأساطير، والأشعار، والأغاني الكثيرة.

يذكر نيف على لسان يعقوب مريدور (الذي أصبح عام ١٩٨٢ وزير السكان اللبنانيين في وزارة مناحيم بيغن) والذي كان يومها قائد الأرغون في منطقة رامات – غان الواقعة شمال – شرق تل أبيب، انَّه قال: « كل ليلة، كانت تنطلق خمس أو ست مجموعات لتنفيذ مهمّات متعددة ». شيئاً فشيئاً حلّت الكمائن محلَّ الهجمات المفاجئة « ذات المردود الأقل » بالنسبة لعدد الضحايا. وقد جاء في « النشرة الوطنية عدد ٣ » الصادرة بتاريخ ٥ آب ١٩٣٧، رداً للأرغون على جريدة « بالستاين بوست » (Palestine Post) التي أحصت ٧٥ ضحية أوقعتها عمليات الرد خلال الأسابيع الثلاثة الأولى من شهر تموز، أنَّه في حال أضيف إلى هذا الرقم عدد القتلى الذين سقطوا في اللغم الثاني بحيفا والذين سقطوا في الأسبوع الأخير من تموز « يكون عدد القتلى العرب قد بلغ ١٤٠ قتيلاً، وهو أكبر من عدد القتلى اليهود الذين سقطوا طوال سنة ونصف – منذ نيسان ١٩٣٦ وحتى آب ١٩٣٧ – ».

خلال سنة ١٩٣٨، تطوّرت تقنية الإرهاب الموجَّه ضد العرب وتنظَّمت. فبينما كانت الأرغون تُعدُّ مجموعاتها المتخصِّصة في الهجمات ضد المدنيين العرب، بدأت الهاغانا، تحت الضغط المزدوج، لقاعدتها الشعبية من جهة، وللمزايدات المتواصلة من قبل التحريفيين الذين كانت شعبيتهم تتصاعد مع تصاعد عدد

ضحاياهم، بإنشاء شعبة سميت «بوم»، أو «العمليات الخاصة». وكلّف ليفي أبرهامي، قائد الهاغانا في منطقة حيفا، بإعداد هذه الشعبة التي تولت تنظيم الهجمات ضدّ الأحياء السكنية والمدنيين العرب. فبادر من تلقاء نفسه، في شباط ١٩٣٩، إلى تنظيم عملية (بعد مقتل اليهودي كيريات آمال) أدّت إلى مقتل ثلاثة مزارعين عرب من بينهم إمرأة. تلقى على أثرها تأنيباً من القيادة العليا للهاغانا، لأنّه لم يتلقى الأمر بتنفيذ العملية عبر القنوات النظامية.

استمرّ الإعلان عن هذه العمليات، بصفتها عمليات انتقامية كردّة فعل على اعتداءات العرب الموجّهة ضد المستعمرات اليهودية، رغم الوضوح، كما يقول نيف، بغياب أيّة علاقة بين منفّذي الاعتداءات وبين ضحايا «الانتقام» المدنيين. إنّ التّفاوت البارز بين عدد ضحايا العمليات العربية، وعدد ضحايا «عمليات الانتقام» اليهودية، يعكس من ناحية الطابع الأقلاّوي للطائفة اليهودية آنذاك (٢٥٪ من مجموع السكان)، ومن ناحية ثانية الذهنية الاستعمارية التقليدية «لمنظّري» هذه الاستراتيجية. ولكن سرعان ما تحوّلت «عمليات الانتقام» هذه، بنظر قادة الأرغون إلى الطريقة الوحيدة لممارسة السياسة. وهكذا اعتبر العرب صدور «الكتاب الأبيض» سنة ١٩٣٩، الذي وضع حداً جدّياً لمطامح الصهاينة، انتصاراً سياسياً. فانطلقت التّظاهرات الشعبية في كلّ أنحاء فلسطين، واختلطت في حيفا الأعلام الفلسطينية بالأعلام البريطانية، وسط هتاف الجماهير «تحيا العدالة البريطانية، يحيا المفتي الحاج أمين الحسيني»!.

دعت عندها القيادة العليا للأرغون «إلى عقد اجتماع طارىء، وقررت وضع حدّ لفرح أعدائها، ونسف قرار ماك دونالد وتحويل ذلك النّهار إلى «يوم أسود». وفي ٢٧ شباط انفجرت قنبلتان في حيفا، الأولى في السوق، والثانية في قاعة محطّة القطارات، وكانت الحصيلة: ٢٧ قتيلاً و ٣٩ جريحاً. واكتشف البوليس قنبلةً ثالثةً قبل انفجارها. في القدس، هوجمَ باصان، وقتل عربي في شارع ماهاني يهودا، وانفجرت قنبلة في سوق الخضار الواقع في المدينة القديمة، أدّت إلى مقتل ثلاثة وجرح ستة. أما في تل أبيب، فوقع هجومان على المارّة العرب، أسفرا عن ثلاثة قتلى وجريح في حالة الخطر. كما وضعت الأرغون ألغاماً على الطّرق أدّت إلى جرح خمسة مدنيين في ثلاث نقاط مختلفة.

بعد مدة قصيرة، وضعت الأرغون قنبلة مخبأة في معطف تُرِكَ على أحد مقاعد سينما ركس، في القدس الشرقية. وقد تبنّت الأرغون العملية، وأعلنت ذلك في بيان أشار إلى إصابة ١٨ شخصاً: «١٣ عربياً، ٣ ضبّاط من البوليس البريطاني، رجل يهودي مع زوجته كانا يقضيان وقت فراغهما يومها في السينما العربية المستهدفة».

لقد استهدفت عدة عمليات مبنى البريد المركزي في القدس. في أوقات الإقبال الشّديد، ولكنّ عوائق مختلفة حالت دون حصول حمام دم عمل له بصورة مصمّمة. أما بعد الهجوم على قرية لوبيه، فقد استنكرت صحافة الهاغانا، التي تسبق العملية للارغون، أعمال «الإرهابيين المجانين والمجرمين». وكتب بن غوريون: «إنّ هذه العمليات تشوّه قضيّتنا وتخدم أعداءنا» ولكنّ نفس الصحافة، أصيبت بالصمت بعد أيام قليلة، عندما تبنّت الهاغانا العملية. بين ٤ و ٨ تموز ١٩٣٩، خصّص «الراديو الحر» التابع للارغون، والمسمّى (كول إسرائيل هالاهومات) أي «صوت إسرائيل المقاتلة»، سلسلة نشرات - طبعت ووزعت فيما بعد - أحصت نتائج العمليات التي نفّذت ضد المدنيين العرب خلال المدة التي سبقت ذلك: كانت الحصيلة ١٧ عملية ما بين ٢٦ حزيران و ٤ تموز ١٩٣٩، أدّت إلى مقتل ١٥ مدنياً فلسطينياً وجرح ٧٠ آخرين.

إنّ هذا العرض الدامي يصبح بسهولة مكرراً ومملاً، ولكنّ الهدف منه إبراز حقيقة كون تواصل عمليات القتل تأتي نتيجة سياسة محدّدة. وهذا ما نستطيع تسميته، بدون أيّة مبالغة الإرهاب. إنّ تقليد الإرهاب هذا، الذي يعود إلى تاريخ بعيد نسبياً، والذي لم يكن حكراً على الصهاينة «التحريفيين»، والذي يشكّل الذاكرة والافتخار السرّي لعدّة أجيال من مقاتلي إسرائيل، هو ما نريد إلقاء الضوء عليه. وتذكُّرُهُ، يسمح لنا اليوم بفهم، لماذا وكيف يمكن أن تحصل مجازر كالتي حصلت في صبرا وشاتيلا، وكيف كان يمكن لمجزرة كمجزرة دير ياسين، أن تجري في نيسان ١٩٤٨ وَسَطَ لامبالاة عامّة؟؟

شهدت سياسة الإرهاب هذه فترة ركود، مع اندلاع الحرب العالمية الثانية. كان واضحاً، أنّ قادة «بيشوف» قد قرّروا، حسب تعبير بن غوريون، دعم

الحلفاء في أوروبا وكأنَّ الكتاب الأبيض في فلسطين لم يوجد، ومواصلة التَّصدي لبريطانيا العظمى في فلسطين كما لو أنَّ الحرب في أوروبا غير موجودة. حتى الارغون قبلت هذا المبدأ ـ مع تحفُّظات عديدة. ولكنَّ ذلك لم يكن يعني، سوى إيقاف العمليات ضد القوات البريطانية والاسترالية، وليس ضد المدنيين العرب، الذين انتقل بعضهم إلى تأييد دول المحور. في المقابل، رفضت ليحي أيَّة هدنة مع «الامبريالية البريطانية»، وذهبت إلى حدّ إقامة صلات مع السلطات الفاشية القائمة في بيروت، حيث جرت اتصالات مباشرة مع النازيين، خلال صيف ١٩٤١، بواسطة ناتان يلين مور. وكان إسحق شامير، الذي أصبح فيما بعد رئيساً لوزراء إسرائيل، الرجل الثاني في ليحي، وكان معنياً مباشرة بإقامة هذه الصلات. حتى ان ليحي أعدَّت «مشروع اتفاق» يحدِّد أسس «تحالف» بين «حركة التحرر الوطني اليهودية» وبين الرايخ الثالث من أجل «إقامة نظام دولي جديد». إنَّ رغبة النازيين بالتخلُّص من يهود أوروبا، تلاقت مع رغبة الصهاينة في جذب اليهود الأوروبيين إلى فلسطين، ولم تكن لتشكل على ما يبدو عائقاً في وجه تحالف كهذا، ولكنَّ النازيين رفضوا ذلك، بعد فترة من التردُّد.

بتاريخ ٣٠ كانون الأول ١٩٤٧، ألقت عناصر من الأرغون ثلاث علب مليئة بالمتفجرات الممزوجة بقطع من الحديد، على مجموعة من العمال العرب في مصفاة حيفا، فقتلت ستة منهم وجرحت ٤٢ آخرين. تبع ذلك هجوم وَسَطَ المدينة أسفر عن مقتل ١١ مدنياً فلسطينياً وجنديين بريطانيين.

لقد أدَّت عملية المصفاة، حيث كان يعمل ٤٧٠ يهودياً و ١٧٠٠ عربي، إلى اضطرابات مباشرة ذهب ضحيتها ٤١ يهودياً. فردَّت الهاغانا بهجوم على بلد الشيخ، أسفر عن مقتل مئة مدني عربي، خلال نصف ساعة.

طوال سنة ١٩٤٧، والأشهر الأولى من ١٩٤٨ حتى ١٥ أيار، تصاعدت حملة الإرهاب، ضمن سياق خطَّة استراتيجية جديدة: وفعلاً، لم يعد الهدف مقتصراً على التخويف، بل أصبح موجَّهاً لدفع السكان إلى النزوح، حسب نهج سيتعمم خلال الحرب، ورُسِمت خطوطه العامة في مشروع «داليت» الشهير، الذي أعدَّته الهاغانا بتاريخ ١٠ آذار ١٩٤٨.

وهكذا انتظم «النموذج» الإسرائيلي لمجزرة الدولة، على اساس أهداف

ثلاثة: الانتقام والتخويف والتهجير، وتوجيه عملية التصعيد. وكل هدف من الأهداف المذكورة، يدفع باتجاه تعميق الصدام الطائفي ويغذّي مسلسل الانتقام الجهنَّمي. ويمكن اعتبار حادثة مصفاة حيفا نموذجية، في هذا المجال. لقد كتب أوري ميلتسين، مقالاً نُشِرَ بتاريخ ٧ نيسان ١٩٧٨، في ملحق جريدة هاأرتس الإسرائيلية، جاء فيه: «إنَّ علاقة السبب بالنتيجة، بالنسبة لعملية الارغون في مصفاة حيفا والرد العربي، واضحة للعيان وضوح الشمس».

قبل ذلك بكثير، إثر الاضطرابات المضادّة لليهود في القدس والخليل عام ١٩٢٩، استنكر مارتن بوبر، الاستفزازات التي ارتكبها اليمين الصهيوني المتطرِّف ضد الأماكن المقدَّسة الإسلامية، وردَّ عليه ناحوم غولدمان، الذي لم يكن قد أصبح متعقلاً بعد، في صحافة الـ«ييشوف»: «ينبغي على بوبر معرفة، أنه ليس من المناسب قول الحقائق في كل مكان». بعد دير ياسين، التي لم يكن وقعها على السكان الفلسطينيين سهلاً، جاء الرد العربي عنيفاً، وقد كتب مئير بعيل حول ذلك: «في اليوم التالي للهجوم، قُصِفت القدس للمرة الأولى. ووضعت قنابل في الأحياء الغربية للمدينة، وبتاريخ ١٣ نيسان، هاجمت مجموعة مسلحة قافلة أطباء وممرضات يهود كانوا متجهين نحو مستشفى هداسا. فقُتل عشرات منهم.

إنَّ الأساليب التي استخدمت خلال العمليات الصغيرة في الثلاثينات، وطوِّرت حتى منتصف عام ١٩٤٨، جرى استخدامها، ولكن «بمقاييس أكبر»، بعد رحيل القوات البريطانية. إذ كان الهدف عندها، إفراغ فلسطين من أكبر عدد ممكن من السكان العرب، «تدمير القرى، إحراقها ونسفها، وتلغيم الركام» حسب ما نصّ عليه مخطَّط «داليت». وهذا ما أشار إليه زئيف شيف في «قاموس الدفاع الإسرائيلي» عندما كتب: «إنَّ قسماً كبيراً من أهداف مخطَّط داليت كان قد نُفِّذ قبل هجوم الجيوش العربية في ١٥ أيار ١٩٤٨، حيث انها كانت قد تحقَّقت تدريجياً، عبر نقل الجهد العسكري من جبهة إلى أخرى». بدأ إفراغ المدن من سكانها العرب، في حيفا (حيث بدأت العملية في شباط ـ آذار ١٩٤٨ بهجمات تخويف، ثم توجَّهت بهجوم كبير على الأحياء العربية في ٢٢ نيسان أسفر عن مقتل أكثر من مئة مدني، وأدَّى إلى هجرة كثيفة) وتكرَّر نفس الشيء في

يافا، بتاريخ ٢٥-٢٨ نيسان، وفي اللد بتاريخ ١١-١٢ تموز (أي خلال الحرب)، حيث تمّ ذلك بقيادة موشي دايان، وكانت حصيلة العملية الأخيرة ٢٥٠ قتيلاً من «الإرهابيين والمدنيين» كما قيل فيما بعد.

وهكذا طرد حوالى المليون فلسطيني من بيوتهم وقراهم وأراضيهم، وفي النهاية من وطنهم. وفي مجرى ذلك، لم تكن المجزرة، صغيرة كانت أم كبيرة، مسألة هامشية أو ثانوية في مسار «الحرب». بل على العكس من ذلك، كانت جزءاً من السياسة الصهيونية (في ظلّ الانتداب) وإسرائيلية (بعد إنشاء دولة إسرائيل): إنّ المجزرة تُشكل جوهر هذه السياسة، وتعكس ميولها العميقة، واتجاهاتها المستقبلية.

سوابق II : المجزرة كاستمرار للسياسة

إن مراجعة الثلاثينات والأربعينات في فلسطين، حيث تتّخذ دير ياسين قيمة الرمز لتلك الفترة، تظهر حدود الصورة التي تجعل من «متطرّفي» هأرغون وشتيرن المجرمين الوحيدين في حرب المئة عام هذه، ومن عماليي «الهاغانا» و «البالماح» إنسانيين يدخلون الحرب رغماً عنهم.

إنّ السنوات التي تلت إنشاء دولة إسرائيل، والتي تميزت بسيطرة حزب العمّال على المؤسسات كما على المجتمع الإسرائيلي، وهيمنة شخصية ديفيد بن غوريون البالغة القوة، قد محت هذا الوهم.

حيث وُجدت الممارسات الإرهابية المكتسبة والمطوّرة خلال الصراع مع السكان الفلسطينيين نطاقاً جديداً لها - بعد اتفاقات رودس في كانون الثاني ١٩٤٩، التي سمحت للدولة الجديدة، بدخول الأمم المتحدة مرفوعة الرأس - خارج الحدود الجديدة للدولة. بينما كان الجيش المسمى: «جيش الدفاع الإسرائيلي» ينصب ستاراً من النار والموت بين اللاجئين وبيوتهم، وبينما كانت عمليات تدمير القرى وطرد سكانها تتابع «بطريقة باردة»، على صعيد آخر، كان بن غوريون يدفع عملية توحيد العماليين والتحريفيين في إطار المؤسسات الوطنية، وخاصة الأجهزة العسكرية و «الأمنية». أنشأ، انطلاقاً من أدوات ما قبل الحرب، بنية سياسية - عسكرية - بوليسية قوية، سرية (رغم «شرعيتها») وطليقة من كل رقابة برلمانية أو وزارية. كانت تلك بداية «الموساد» (للعمل الخارجي) و «الشين-بيت» هما حرفا البداية في جملة شيروتاي بيتاهون، أي «جهاز الأمن» - (للعمل الداخلي)، هذان الجهازان اللذان لا يخضعان سوى لسلطة رئيس الوزراء. إنّهما يعملان دون قيود أو اعتبارات

قانونية، بالتكامل والتنسيق مع أجهزة مخابرات الجيش، التابعة لوزير الدفاع: ولا ننسى هنا أن بن غوريون تسلم المهمتين لمدة طويلة.

المؤسسة، كما تسمَّى، تخترق وتشرف على مختلف الأجهزة العسكرية، تحت سلطة[1] رئيس الدولة. إنَّها التعبير المكثَّف لفلسفة بن غوريون «الدولتية»: إنها تستوعب داخل بنية واحدة، وتحت قيادة واحدة، «منافسات» الهاغانا، الأرغون، البالماح وشتيرن. وفي مقابل الاقتصاد «المختلط» الذي اقترحه بن غوريون كخلاصة «للاشتراكية» و«الرأسمالية»، تقف، في الميدان الأمني، هذه المؤسسة الجديدة والقوية التي تجمع علمية العماليين وخطابية التحريفيين وتصميمهم على متابعة خطّ «الدفاع النشط»: أي تغليب العنف، ولأسباب سياسية بحتة، على نهج الحوار. بالتأكيد، استطاعت «نشاطيَّة» أقسام واسعة من الحركة العمالية - الصهيونية، بظلّ الانتداب البريطاني، والتي لم تكن مضطرة للرغبة في أيّ شيء مما لدى أخصامها اليمينيين «السريين»، أن تنتج، إضافة لشخص قائدها، عدداً من منظّري وممارسي الإرهاب. ولكن لم تكن هناك فرصة واقعية وعملية لهذا النهج الإرهابي للتحوّل من تيّار داخل المجتمع، إلى «طليعة متقدمة» للمجتمع الرسمي بأسره، إلاَّ بعد إقامة الدولة، ودمج «المنظمات السرية» بأجهزتها. ينبغي متابعة الصعود الثابت الذي لا يقاوم لهذه المؤسسة، بفضل بن غوريون، وورثته، الذين لم يكتفوا بواسطتها بدفع مطامعهم الإقليمية، وإثارة الانقسامات بين أعدائهم العرب والفلسطينيين مما أدّى لإضعافهم، بل عمدوا إلى خداع حلفائهم والتلاعب بالعملية السياسية «الديمقراطية» في إسرائيل.

في عام ١٩٥٠ بالتحديد، ظهرت بوضوح إمكانات هذا الجهاز الجديد للمرة الأولى - رغم أن وقائع ذلك، لم تزل حتى الآن مجهولة، أو غير متداولة في الحياة السياسية في إسرائيل، ولم تكشف للرأي العام إلاَّ بعد مدة طويلة من ذلك الوقت. هنا أيضاً، كان الأمر متعلقاً بعمليات قتل إرهابية، ولكنَّ ميدان التنفيذ وطبيعته كانا يشيران إلى نموذج جديد، ومستوى أرفع في «منطق» مجزرة الدولة. حيث قامت الاستخبارات الإسرائيلية، وفاء منها لتقليد العمل «خلف

خطوط العدو»، بتنفيذ عمليات في مناطق بعيدة جداً عن حدود الدولة الجديدة، منها... العراق!

إنَّ القارىء الطيِّب القلب الذي قد يعتقد بأنَّ هذه العمليات كانت تستهدف ضرب فدائيين عرب محتملين يستعدون لمهاجمة الدولة اليهودية الصغيرة، سيجد أنَّ عليه تعلّم الكثير حول مفهوم بن غوريون للأمن الإسرائيلي. فعمليات القتل التي نفَّذتها الاستخبارات الإسرائيلية في بغداد بين عامي ١٩٥٠ و ١٩٥١، تمّت بالاتفاق مع بعض شخصيات السلطة العراقية الحاكمة آنذاك، ولم تكن ضحاياها سوى... اليهود العراقيين!

إنَّ إعلان هذه الوقائع بدا حداً، إلى درجة أنه لم يتم كشفها إلاَّ على دفعات، خلال سنوات متتالية، ولم يتعدَّ ذلك أبداً، حدود الرأي العام الغربي. كأنَّ فظاعتها كانت تجعلها غير قابلة للتَّصديق، ورغم معرفة أكثرية اليهود العراقيين في إسرائيل بها، لم تجرِ طباعتها، إلاَّ بصورة هامشية خلال الستينات. ومرة أخرى، كانت أسبوعية يوري أفنيري، هاعولام هازيه، هي التي نشرتها بتاريخ ٢٠ نيسان وأول حزيران ١٩٦٦. كما نُشرَ تقرير مفصَّل عن «العملية» في صحيفة «الفهود السود الإسرائيليين»، عام ١٩٧٢، بقلم كوخافي شمش، المولود في العراق. وقد أكَّد ذلك شهود آخرون من بينهم ديبلوماسي أميركي سابق في بغداد، ثم الصحافي باروخ نادل من الصحيفة الإسرائيلية الهامَّة يديعوت أحرونوت. هذه الشهادات سمحت للمحاكم العراقية، منذ ١٩٥١، بإثبات: أنَّ القنبلة التي ألقيت، بآذار ١٩٥٠، على مقهى الدار - البيضاء، حيث كانت تلتقي الشبيبة اليهودية المثَّقفة، والتي لم تسفر، بمعجزة، عن جرح أحد، وكذلك القنبلة التي ألقيت في كانون الثاني ١٩٥١ على كنيس مسودا سمتوف، والتي قتلت عجوزاً وجرحت شابين، قامت بإلقائها عناصر الاستخبارات الإسرائيلية، بإشراف عملاء أرسلوا خصيصاً من فلسطين، للقيام بذلك.

كتب كوخافي شمش: «قبل إنشاء الدولة الإسرائيلية، أقامت الحركة الصهيونية منظمة سريّة هامة في العراق. كانت تعمل تحت إسم «الحركة». نظّم مبعوثون إسرائيليون، بواسطة أعضاء محليين، شبكة سريّة أمّنت النقل المتواصل للمهاجرين نحو إسرائيل». هذه الشبكة التي كانت مرتبطة بفعالية، بإدارة

الوكالة اليهودية في فلسطين، راكمت تجربة مؤكدة بتنظيم الهجرة غير القانونية، وكانت شبيهة بشبكات أخرى عملت في مصر، ومرّاكش، وعملياً في مختلف الدول العربية التي كانت تضمُّ جاليات يهودية هامة. بعد إقامة الدولة الصهيونية، أصبح نقل هذه الجاليات إلى إسرائيل هدفاً اساسياً لدى القادة العماليين، وخاصة بن غوريون، الذي نظر لمقولة «تبادل السكان» مشرِّعاً بذلك طرد أكثر من مليون عربي فلسطيني. «تبادل» كان التعبير المستعمل منذ الثلاثينات، من قبل القادة الصهاينة ـ العماليين، للتَّعريف بمشاريع الطرد المكثَّف، (عفواً النقل السلمي) لسكان فلسطين العرب. لأنَّه بالنهاية، كان مخطَّط داليت، الذي مثَّلت دير ياسين إحدى حلقاته، كما رأينا، الصيغة العسكرية لمشروع نقل للسكان، تم إعداده عام ١٩٣٧، عندما ناقش القادة الصهاينة الإشتراكيين المجتمعين بمؤتمر في زيورخ، أوَّل مشروع بريطاني لتقسيم فلسطين، تضمَّنته اقتراحات لجنة بيل. لقد دافع بن غوريون عن ذلك المشروع، بمواجهة الأكثرية الرافضة لأيِّ تقسيم «إضافي» لفلسطين، مستنداً إلى منطلقين أساسيين. أولاً، إنَّ قبول التقسيم لن يُلزم بشيء، لأنَّ العرب سيرفضون، وستكون الحرب، التي تغيِّر الحدود، وهذا ما حصل. ثانياً، إن مبدأ التقسيم سيستتبع مبدأ نقل السكان العرب خارج أراضي الدولة اليهودية، لأن لا نفع من مشروع التقسيم إذا لم يؤدِّ إلى إبقاء السيادة بيد اليهود، وحتى إلى إبقائهم وحدهم فوق أراضي «دولتهم»؟ وقد أضاف، على كل حال، سيكون هناك متسع من الوقت لاحتلال باقي الأراضي لاحقاً! فبن غوريون المتوجِّس من الديمغرافيا أكثر مما هو متوجِّس من الجغرافيا، كان واعياً أنَّ «تبادلاً للسكان» (خادعاً على كل حال، طالما ان الفلسطينيين لن يذهبوا إلى الدول التي جاءت منها أكثرية اليهود)، هو ما يعطي للدولة الصهيونية الرسوخ الإقليمي الذي تحتاجه. ولكي تصمد «عملية الزَّرع» كان لا بدّ، ليس فقط، من تحويل الدولة إلى قلعة منصوبة وسط العالم العربي الغريب والمعادي، حسب طريقة الدعاية العربية في وصف ذلك. بل كان لا بدّ من أن تصبح الدولة تتويجاً لنظام جديد للمنطقة بأسرها، بحيث تكون إسرائيل دولة اليهود في العالم العربي بأسره، على غرار ما خُطِّط للبنان عام ١٩٢٦، لأن يكون دولة المسيحيين في المشرق العربي بأكمله. وهكذا تُطبَّق نظرية «التجميع الإقليمي» لليهود، التي

ظهرت في أوروبا الشرقية، بصورة أفضل على نطاق العالم الإسلامي، وخاصة العالم العربي.

لقد كانت التجربة برهاناً قاطعاً، في فلسطين نفسها، طوال الثلاثينات. نتيجة وقوعهم بين الاستعمار الصهيوني من جهة، والانتفاضة العربية من جهة أخرى، أخذ اليهود الفلسطينيون يندفعون ببطء نحو المنظمات السياسية ـ العسكرية الموجَّهة من قِبل «المهاجرين الجدد» القادمين من أوروبا. بعد الاستفزازات التي حدثت عام ١٩٢٩ واستنكرها مارتن بوبر، رحل اليهود اليمنيون الذين كانوا قد استقروا في قرية سلوان الإسلامية منذ نهاية القرن الماضي. وبعد اضطرابات ١٩٢٩ وانتفاضة ١٩٣٦، نزح يهود الخليل، الذين كانوا مستقرّين فيها بهدوء بظل السلطة العثمانية المتعددة الطوائف، وذهبوا يحتمون داخل المستعمرات الصهيونية. هذه الحركة، التي أحدثها الصِّدام الطائفي العنيف، والخوف وعدم الشعور بالأمن، جاءت لصالح الفلسفة الطائفية والعرقية للقادة الصهاينة. وأثبتت التجربة، أن العدوانية العربية المستثارة بصورة واعية، غذَّت آلية تصاعد التناقضات، كما أراد المستفزّون. ولم تكن العمليات التي نُفِّذت في العراق إلاَّ تتمة لذلك. إلاَّ أنَّ غياب العدوانية العربية هناك، دفع الاستخبارات الإسرائيلية إلى تنفيذ اعتداءات ضدَّ اليهود، «لتشجيع» الهجرة البطيئة والمقتصرة حتى ذلك الوقت على بعض المراهقين، والتي لم تطل بشكل جدّي، طائفة فخورة بأصولها «البابلية» ومتداخلة مع الطبقات المالكة والحاكمة في العراق، وفي أوساط المعارضة الديمقراطية والاشتراكية.

ولكن مع ذلك، كما يقول كوخافي شمش، فإنَّ الهجرة غير القانونية «قد أثارت عدَّة صدامات بين البوليس العراقي وادلاء القوافل وسط الجبال». وقد أحرجت هذه الحوادث الحكومة العراقية، ظاهرياً، مما دفعها إلى إقرار تدابير مسهلة للهجرة الشرعية. ويقول كوخافي شمش كذلك ان الجرائد العراقية كتبت بمناسبة عيد بوريم اليهودي، في آذار ١٩٥٠: «إنَّ اليهود العراقيين يحتفلون اليوم بحدثين: البوريم وضمانة القدرة على الهجرة إلى إسرائيل». ويضيف بأن الصحافة دافعت عن تلك التدابير معتبرة: «أنَّ الصدامات التي جرت بين البوليس ومجموعات المهاجرين، تشير إلى رغبة قسم من اليهود في عدم البقاء في هذا البلد.

إنَّ هربهم يعطي سمعة سيّئة للعراق. إنَّ الذين لا يريدون العيش بيننا، لا مكان لهم هنا. فليرحلوا».

مع ذلك، ورغم تسهيل المعاملات الرسمية الخاصة بالهجرة، «فإنَّ الحركة لم تصبح نشطة». لم تُبْدِ غالبية اليهود العراقيين أيَّ حماس للذهاب إلى الدولة الحديثة، فقط استفاد بضع مئات من الأشخاص من الفرص الجديدة الشرعية للهجرة. يفترض شمش أنَّ الحملة الدعائية التي رافقت التدابير الجديدة، والتعاون الذي أبداه البوليس، أثارت تخوفاً من وجود فخٍ ما.

على كل حال، إن رفع قيود الهجرة عن مئة ألف يهودي عراقي، لم يؤدِ إلى أيّة موجة من التوجُّه نحو إسرائيل، وسط طائفة لم تتصور لنفسها مستقبلاً خارج المكان الذي عاشت فيه دوماً، وكانت شبيبتها تشعر بنفسها - حتى السجن والتعرُّض للتعذيب - جزءاً من الشبيبة العراقية كلها.

ويقول كوخافي، فقط بعد انفجار قنبلة ألقيت من سيارة على زبائن مقهى «الدار البيضاء»، خلال اليوم الأخير لعيد البيسا ١٩٥٠، - حصل اضطراب «واعتقد اليهود أنَّ إرهابيين عراقيين يحاولون قتلهم» - مما سرَّع حركة الهجرة نوعاً ما، ولكن لفترة قصيرة. في المحصلة النهائية، وصل ١٥٠ يهودياً إلى اللد، عبر قبرص، بعد تلك العملية التي لم تؤدِّ إلى ضحايا. بعدها، انفجرت قنبلة ثانية، في المركز الثقافي الأميركي، وسرت شائعة وسط الطائفة اليهودية، بأنَّ اليهود هم المستهدفون - حيث أن عدداً كبيراً منهم كان يتردَّد إلى المركز، ولكن هذه المرة أيضاً، لم يدفع الخوف والاضطراب سوى عدد قليل من اليهود للتّخلي عن مواطنيتهم وبلدهم. ويتابع شمش، «انتهت سنة ١٩٥٠، وكان يقترب شهر آذار - الموعد النهائي للتسجيل». عندها ألقيت القنبلة القاتلة على الكنيس، وأحدثت اضطراباً كبيراً. «هذه المرة، لم يبقَ هناك شك لدى اليهود، بأنَّ هناك منظمة معادية لهم تتآمر عليهم. فمن الأفضل مغادرة العراق طالما الفرصة ما تزال متاحة. فتشكلت الصفوف مجدَّداً. في اليوم الأخير للمدَّة المقررة، دفع اليهود حتى ١٥٠ و ٢٠٠ دينار من أجل تسجيل أسمائهم على لائحة طالبي الهجرة قبل إيقاف التسجيل عند منتصف الليل. وعندما انتهى كل شيء،

كان قد بقي ٥٠٠٠ يهودي عراقي فقط لم يسجلوا أسماءهم من أجل الذهاب إلى إسرائيل».

بعد أيام قليلة، أصدرت حكومة نوري السعيد قراراً، يعاكس نهج التسامح الذي كانت قد أبدته حيال الخطة الصهيونية، والذي كان قد بلغ حدَّ إبرام إتفاق سرّي، ويقضي بالمصادرة الفورية لممتلكات جميع الذين سجّلوا أسماءهم، وتخلّوا عن هويّتهم العراقية. وأشار شمش إلى أنَّ: «الخمسة آلاف يهودي الذين احتفظوا بمواطنيتهم، احتفظوا بكامل ممتلكاتهم».

إنَّ عناد العدالة والبوليس العراقي، سمحا بكشف حقيقة ما جرى، لصالح معرفة التاريخ الحديث للشرق الأوسط، معرفة حقبة من بين الحقبات الأخرى، تتميَّز بما دعاه جورج مارشيه، بُعيد الاجتياح الإسرائيلي للبنان، في آذار ١٩٧٨ «تسلسل العنف»: إنَّ حرب فلسطين، كما هو معتقد، قد أدَّت إلى أعمال معادية لليهود، تسبَّبت بهجرة طائفة بأكملها. ولكن هناك حادثان كشفا بدقَّة، أنَّ المسألة، هي مسألة مؤامرة، ارتدت قناع التاريخ.

يقول كوخافي شمش أنّه: «بعد القنبلة الأولى في الدار البيضاء، سرت شائعات حول مسؤولية الشيوعيين عن الاعتداء. ولكن فيما بعد، تبيّن أنَّ هناك من وزَّع بياناً يُركِّز على المخاطر المحيقة باليهود، وينصحهم بالذهاب إلى إسرائيل، بعد أربع ساعات فقط من العملية. وقد بدا ذلك غريباً، لسلمان البيّات، قاضي جنوب بغداد. فأعلن أنَّ التوزيع السريع للبيان يشير إلى أنَّ كاتبيه كانوا على معرفة بالحادث. وأمر البوليس بمباشرة التحقيقات حول مصدر البيان، (...) وفعلاً، أُلقي القبض على شابّين، ولكنَّ وزارة العدل تدخَّلت، وأفرجت عنهما، ونُقلت القضية إلى قاضي القسم الشمالي من بغداد، كمال شاهين» الذي لم يتابعها. وحسب ما قاله شمش «كان هناك على ما يبدو تواطؤ، بين الحكومة والقضاء والمندوبين الصهاينة».

خلال صيف ١٩٥١، شاهد لاجىء فلسطيني، يشتغل بائعاً في متجر كبير ببغداد، المبعوث الإسرائيلي الخاص يهودا تاغار، وكان يعرفه في فلسطين قبل حرب ١٩٤٨ وقبل هروب عائلته إلى بغداد. خلال الزيارة الثانية لتاغار إلى المخزن، برفقة مردخاي بن بورات رئيس حركة الهجرة السرية و«مراسل

الهاغانا، قام العامل الفلسطيني بإعلام البوليس، الذي أوقف الرجلين. ولكن تمّ الإفراج عن تاغار وبورات الذي لجأ إلى إسرائيل، واعتقل البوليس إثر ذلك شالوم صالح، المسؤول عن مخازن السلاح الخاصة بالهاغانا. «انهار الرجل خلال التحقيق وقاد البوليس إلى الكنيس حيث كشف الأسلحة المخبّأة منذ الحرب العالمية الثانية. ودفع حياته ثمناً لدوره، بعد محاكمته. ثم اعتقل ١٥ شخصاً متورطين في القضية، أُعدم منهم إثنان، وأُلقي بالباقين في السجن لمددٍ طويلة».

سنة ١٩٧٧، كتب الصحفي باروخ نادل، العضو السابق في منظمة شتيرن، في الجريدة الإسرائيلية المعروفة يديعوت أحرونوت، إنّ مردخاي بن بورات، الشخصية السياسية العمالية ورئيس جمعية اليهود القادمين من البلدان العربية، الرسمية جداً، كان المنظم الأساسي للعمليات الإرهابية المعادية لليهود، التي جرت في العراق بين ١٩٥٠ و ١٩٥١. فطلب بن بورات بإحضار نادل للمحاكمة بتهمة التجنّي والذّم، فوجّه هذا الأخير للمدّعي، بواسطة محكمة تل أبيب، استجواباً مفصّلاً تضمن ٣٦٥ سؤالاً متعلقاً بنشاطات بن بورات في بغداد خلال فترة «القضية». وفي ٨ تشرين الثاني ١٩٧٧، كتب نادل في الصحيفة التي يشترك بتحريرها، بما أنّ بن بورات لم يرد على الاستجواب المكوّن من ٢٩ صفحة الذي وصله بواسطة محامي نادل، فإنّ هذا الأخير «يطالب المحكمة بإجبار بورات على ذلك». وجاء في الصحيفة «دفاعاً عن نادل»، «إنّ نادل يعتبر كل ما قاله صحيحاً، ولا يمكن القبول بأنّ سمعة بن بورات قد تأذّت، نظراً إلى أنّ سلوكه كان يثير اشمئزاز العديد من اليهود (...) يتساءل نادل، في استجوابه، كيف يُفسّر بن بورات إخلاء سبيله، رغم معرفة المحقّقين في بغداد بأنّه كان ضابطاً إسرائيلياً مكلفاً بتنظيم الهجرة. وسأل بن بورات أيضاً، هل يعلم أن هناك من بين نشطاء الهجرة، من يقول بأنّ مردوك (لقب بن بورات في العراق) هو الذي ألقى القنبلة التي قتلت ثلاثة أشخاص، من مرشّحي الهجرة، في كنيس شمتوف في بغداد.

بدل الإجابة على الاستجواب، الذي ورد فيه من جملة الأسئلة، السؤال التالي: «هل استخدم بن بورات أجهزة الاتصال الخاصة بالهاغانا في العراق، من أجل شراء سجّاد وأدوات منزلية خاصة به من إيران؟»، فضّل بن بورات،

سحب دعواه، والتخلّي عن مبلغ نصف مليون ليرة كان قد طالب به سابقاً.

إذا كنت قد توقّفت طويلاً عند حادثة العراق، رغم أنها لا تعتبر سوى مجزرة صغيرة من حيث عدد الضحايا، فذلك لأنّها تشكل منعطفاً، ليس من ناحية الوسائل فحسب، بل كذلك من ناحية الخطط والأهداف، بموازاة تحوّلات الـ«ييشوف» داخل الدولة. في السابق، كانت «للعمليات الانتقامية» صفة المثال: كان يجري تبنّيها، للتأثير والتخويف، وكانت المنظمات التي تنفذها، تفتخر بها. كانت تمثّل، بمعزل عن طابعها الاستفزازي، تعبيراً عن الحقد الموجّه لضحاياها، وعن الرغبة في الانتقام. أما هنا، فعلى العكس من ذلك، فإسرائيل تضرب اليهود العراقيين من أجل «إنقاذهم»، وهذا ما لا يمكن الاعتراف به. إنّها تتخفى وراء قناع العدو، إنها تحلّ محلّه إذا عجز، وتحرص على إنجاح الدور الذي تفترضه لاستراتيجيته. ينبغي التأمّل في هذا «التقليد»، واستخلاص ما يترتّب عليه في الوضع الراهن.

يعتبر ويلبر إيفلند*، الموظف السابق في السفارة الأميركية ببغداد، والذي تتوافق شهادته مع المعلومات التي كشفت في إسرائيل، أنّ العملية التي تعرّض لها المركز الثقافي الأميركي، لم تستهدف اليهود وحدهم، بل الحكومة الأميركية كذلك. كان من أهدافها «إظهار العراقيين بمظهر المعادي للولايات المتحدة»، وبالتالي إثارة التناقضات بين الولايات المتحدة وحكومة توفيق السويدي ونوري السعيد، الصديقة للغرب.

ولكنّ هذا التفسير، الذي يعطي أبعاداً سياسيةً جديدةً للحادث الإرهابي، لا يمثّل في الحقيقة سوى ذهنيّة العنجهيّة المرضيّة الخاصة بالأميركيين. وسيتّضح ذلك في ما يلي.

أما «قضية لافون» أو «العمل القذر» حسب الصفة التي اتّخذتها في إسرائيل، فليست معروفة تماماً في الغرب؛ مع انها تشكل الاستكمال المباشر والمنطقي لما حصل في العراق، ولكل ما ترتّب عليه. فنحن لا نكاد نذكر، أنّ البوليس المصري وضع يده عام ١٩٥٤، على شبكة «تجسّس وتخريب» كل

* ويلبر كراين إيفلند: حبال مَن رمال ـ دار المروج، بيروت ١٩٨٥.

أعضائها من اليهود المصريين، وتعمل بإشراف مباشر من الاستخبارات الإسرائيلية. وهنا أيضاً نُفِّذت أحكام بالإعدام وبالسجن، كما حصل في العراق قبل ثلاث سنوات. ولكنَّ تفاصيل ما جرى، بقيت مجهولة، «حتى في إسرائيل»، بقيت هناك أسئلة عديدة بدون أجوبة. مع ذلك، فإنَّ الاستجواب الذي وجَّهه باروخ نادل إلى بن بورات، جاء على ذكر الأحداث التي حصلت في مصر «حيث لمَّح بنحاس سابير وبنحاس لافون (بعد العمل القذر في مصر عام ١٩٥٤) إلى أنَّ هناك عملاً قذراً آخر قد جرى في العراق». ويفترض نادل بأنَّ ثلاثة من المشاركين بما حصل في مصر، سنة ١٩٥٤، كانوا في بغداد قبل مدة وجيزة من تنفيذ الهجمات بالقنابل.

كان ذلك في ٢٧ تموز ١٩٥٤، عندما بدأ البوليس المصري تفكيك الشبكة: انفجرت يومها قنبلة في جيب أحد الإرهابيين، فتابع المحققون حلقات السلسلة. بدأت السلطات المصرية المحاكمة في ١١ كانون الأول، وسط حملة إسرائيلية ودولية هستيرية، تستنكر الممارسة البوليسية والمعادية للسامية، وأعمال التعذيب، و«إهانة» إسرائيل.

باشرت لجنة أولشان ـ دوري التي شكلتها الحكومة الإسرائيلية تحقيقاً حول الأحداث، فأدّى الكشف التدريجي لتفاصيلها، إلى اهتزاز المجتمع الإسرائيلي وطبقته السياسية، ثم إلى سقوط حكومة موشي شاريت التي كان بنحاس لافون وزير الدفاع فيها. جاء في «التقرير النهائي» للجنة التحقيق، النص التالي الذي كان مكتوباً بالشيفرة، وهو عبارة عن رسالة موجَّهة من قادة المخابرات العسكرية إلى الشبكة العاملة في مصر في بداية ١٩٥٤: «ابدأوا تحركاً مباشراً لمنع أو لتأخير الاتفاق المصري ـ الإنكليزي. الأهداف هي: المراكز الثقافية والإعلامية. المؤسَّسات الاقتصادية. سيارات المندوبين البريطانيين. أيّ هدف يساهم ضربه في تدهور العلاقات الديبلوماسية. أخبرونا عن إمكانات التحرُّك في منطقة القنال. استمعوا إلينا يومياً الساعة السابعة على الموجة ج». وقد ذكر رئيس المخابرات العسكرية، بنيامين جيفلي، للجنة التحقيق، بأنَّه قد شرح للضابط الذي أرسل إلى مصر للإشراف على تنفيذ التعليمات، معناها الحقيقي: «ينبغي تحطيم ثقة الغرب بالنظام المصري الحالي... ينبغي أن تؤدي هذه

العمليات، إلى اعتقالات وتظاهرات وانتقامات. ينبغي إخفاء علاقة إسرائيل بذلك إخفاء مطلقاً، وتوجيه الأنظار إلى أية جهة أخرى. إنَّ الهدف الرئيسي هو منع أية مساعدات اقتصادية أو عسكرية غربية لمصر. يُترك إختيار الأهداف المباشرة المطلوب ضربها، للعناصر العاملة ميدانياً، التي تتحمل مسؤولية تقدير النتائج المترتبة على كل عملية ومدى الفوضى العامة التي تستطيع إحداثها».

هذه المعلومات الخطيرة، وردت في ملحق لمذكرات موشي شاريت صدر في تل أبيب عام ١٩٧٩، بناء على إصرار إبنه. ذلك الرجل الذي كان رئيساً لوزراء إسرائيل ووزيراً لخارجيتها في نفس الوقت، وفي نفس الفترة التي حصلت فيها «الاعتقالات والتظاهرات والأعمال الانتقامية». بالتأكيد هناك احتمال ضئيل في الإطلاع على المجلَّدات الثمانية الكبيرة لهذه المذكَّرات، التي تُرجمت من العبرية، ولكنَّ ليفيا روكاخ كتبت بالإنكليزية، بحثاً رائعاً حولها، بعنوان (الإرهاب الإسرائيلي المقدَّس، بلمونت، ماساشوستس، ١٩٨٠) بين عام ١٩٣٣ وعام ١٩٤٨، كان شاريت مدير القسم السياسي للوكالة اليهودية، وكان، بهذه الصفة «الرجل الثاني» في الإدارة الصهيونية ـ العمالية بفلسطين، و«الوزن المقابل» الوحيد للسلطة الشخصية الهائلة التي كان يتمتع بها بن غوريون. هذا التكامل التناقضي بين القائد و(وزير خارجيته)، استمرَّ بعد تشكيل أوَّل حكومة إسرائيلية، وأدّى إلى تقييد دوره، إلى أن أدَّت التناقضات لخروج خاطىء «للعجوز» بن غوريون. بين ١٩٥٣ و ١٩٥٥، جمع شاريت بين يديه وظيفتي رئيس الوزراء ووزير الخارجية، بينما تابع بن غوريون خلال «تقاعده» في كيبوتز سيدبكر، التأثير على الأحداث من خلال السلطة المطلقة التي احتفظ بها حيال جهاز الأمن والموساد والاستخبارات العسكرية. وفي الواقع، كان من بين أهداف الحملة الإرهابية التي شُنَّت على مصر خلال صيف ١٩٥٤، حسب ما جاء في مذكَّرات شاريت، إسقاط الحكومة وإعادة بن غوريون وإبعاد «مخاطر السلام» المخيمة على المنطقة، ودفع عملية التصعيد وصولاً إلى حرب ١٩٥٦. حيث أن الأزمة السياسية التي صممها بن غوريون ورجاله ـ ايسار هاريل رئيس الـ«شين بيت»، شيمون بيريز، موشي دايان و... أرييل شارون ـ كانت جوهرة إرهابية: يعكس كل جانب من جوانبها إشعاعه الاستفزازي الخاص.

كان شاريت و « وزير دفاعه » لافون، يجهلان كل شيء عن المؤامرة التي تحاك من وراء ظهرهم، هذه المؤامرة التي أسقطتهم بقوة، توازي حجم الكارثة التي بدت أمام الرأي العام. كان ينبغي أن تكون هناك كارثة! بعد حرب ١٩٧٣، عندما جرت « مبادلة » آخر أعضاء شبكة ١٩٥٤ بأسرى الحرب، أعرب هؤلاء على شاشة التلفزيون الإسرائيلي، (لمرة واحدة، لأنه لم يسمح لهم بغيرها) عن مرارتهم العميقة لأنهم قضوا عشرين عاماً في السجن، وهم مقتنعون بأنهم قد أوقفوا لأن مصلحة قادتهم في إسرائيل اقتضت ذلك. تقول ليفيا روكاخ أنه بعد ٢٧ تموز، « أعلم شاريت، الذي كان يجهل كل شيء عن وجود الشبكة، بالوقائع، وبدأ بجمع الأدلة حول مسؤولية وزير دفاعه وقادة الجيش ». بعد ستّ سنوات، جزمت لجنة التحقيق الإسرائيلية الرسمية الخامسة، « ببراءة » لافون، انطلاقاً من عدم معرفته بالأوامر المرسلة من الاستخبارات العسكرية إلى الشبكة المصرية. وأثبتت أن « دايان »، بيريز، جيفلي وضباطاً آخرين، ورتباء من مستويات أدنى، أعدّوا ملفات غير صحيحة وزوّروا شهادات من أجل تجريم وزير الدفاع ». ورغم اقتناعه بصحة هذه الوقائع، فإنّ شاريت قد حمّل لافون المسؤولية السياسية، وكتب في صحيفته بتاريخ ٣ تشرين الأول ١٩٥٥: « تطرح علي أسئلة، فيما إذا كنت متأكداً بأنه هو الذي أصدر الأوامر؟ ولكن حتى لو افترضنا أن جيفلي هو الذي تحرك بدون تعليمات، فالمسؤولية الأدبية والأخلاقية تبقى ملقاة على عاتق لافون، لأنه طالما امتدح أعمال الجنون، وألقى الدروس على قيادة الجيش حول الطرق الجهنمية لإغراق الشرق الأوسط في النار والدماء، من خلال إثارة الصدامات والاضطرابات الدامية، ونسف ممتلكات ومصالح الدول العظمى، والإقدام على تنفيذ أعمال اليأس والانتحار ».

تؤكد روكاخ، انها كانت لحظة حاسمة من تاريخ المنطقة، وانه « كان باستطاعة شاريت في تلك اللحظة، تغيير مجرى التاريخ في الشرق الأوسط. وذلك لو توجّه مباشرة إلى الرأي العام، المتضايق بشدة من أحداث مصر (...) واقترح بديلاً، إذ كان بإمكانه عندها استعمال السلطات الصريحة التي كان يملكها من أجل القيام بعملية تطهير جذريّة لجهاز الأمن (...) ولكن في الحقيقة، لم تكن لدى رئيس الوزراء لا الجرأة ولا الطبع المناسب للإقدام على خطوة كهذه.

مع ذلك، كتب شاريت أن إيسار هاريل أخبره في ١٤ كانون الثاني ١٩٥٥: « أشياء توقف شعر الرأس، وردت على لسان جيفلي، الذي اقترح خطف مصريين في قطاع غزّة أو في قبرص أو في أوروبا. كما اقترح نسف السفارة المصرية في عمان في حال إصدار أحكام إعدام خلال محاكمات القاهرة ». وقال شاريت خلال محادثات أجراها مع الأمين العام لحزب ماباي، بتاريخ ٢٥ كانون الثاني ١٩٥٥: « إنّ دايان كان مستعداً لخطف الطائرات، أو خطف ضبّاط عرب من القطارات، ولكنه مع ذلك صُدم عندما طرح لافون موضوع قطاع غزة. أما ماكليف (رئيس الأركان قبل موشي دايان) الذي كان قد طلب سابقاً السماح له بقتل الشيشكلي، فقد ارتبك عندما أعطاه لافون أمراً أخرق متعلقاً بالمنطقة السورية المنزوعة السلاح ».

لقد أوردت جريدة شاريت معلومات ثمينة حول مختلف أبعاد التصعيد السياسي والعسكري الذي أقدمت عليه الحكومة الإسرائيلية. ولخّصت ليفيا روكاخ مضمون ذلك على الوجه التالي: « خلال السنوات الأولى التي تلت قيام دولة إسرائيل، كان التهديد العربي مجرّد أسطورة ابتدعتها الدولة الصهيونية، لأسباب تتعلق بسياستها الداخلية، وأخرى تتعلق بالسياسات العربية، حيث ان الأنظمة العربية لم تكن قادرة على نفي ذلك، رغم تخوّفها الضمني من الاستعدادات الإسرائيلية الهادفة لشنّ حرب جديدة. وكانت المؤسسة العسكرية ـ السياسية الإسرائيلية تريد استدراج الدول العربية إلى مواجهات عسكرية، كان القادة الإسرائيليون واثقين من الانتصار فيها ».

لذلك، جرى تطوير التقنية الخاصة بما سُمِّيَ العمليات الانتقامية، والتي كانت معتمدة على نطاق واسع قبل إنشاء الدولة. الغارات الأولى التي نُفِّذت خارج الحدود الجديدة الموسَّعة للدولة، كتلك التي استهدفت تل ميتلا سنة ١٩٥١، باءت بالفشل، لذلك كان من الملحّ « إعادة التنظيم ». فانخرط الجيش بأكمله في عملية احتلال و « تنظيف » مناطق وقف إطلاق النار، سنة ١٩٤٩: وقد رافق ذلك عمليات تدمير للقرى والبلدات، وطرد للسكان باتجاه الحدود الأقرب، وتجميع ثمّ ترحيل قبائل البدو، وكانت هذه العمليات تنفَّذ بعنف دموي، كما حصل مثلاً في ٢ و٣ تشرين الأول ١٩٥٠، عندما قُتِلَ دفعة

واحدة، ١٣ رجلاً وامرأة وطفلاً، خلال ترحيل قبيلة العزازمة نحو مصر. كان سكان المناطق السورية والمصرية المنزوعة السلاح، الهدف المفضّل لهذه العمليات، التي كانت تفضح هشاشة الحكومات العربية، وتعرِّضها لمزيد من الضغط المزدوج من قبل شعوبها ومن قبل اللاجئين الفلسطينيين، باتجاه خوض الحرب. إضافة لذلك، عمل الجيش على الاتيان «بحكومة عسكرية» تطبّق قوانين الطوارىء، التي سبق وأصدرها البريطانيون سنة ١٩٤٥، والتي كان القادة الصهاينة قد استنكروها آنذاك معتبرينها «أسوأ من القوانين النازية.»، من أجل قمع الأقلية العربية الفلسطينية التي بقيت في فلسطين.

لتسريع هذا المسار، وتوجيهه انطلاقاً من الرأس، أي من قلب الحكومات العربية نفسها، كان لا بدّ من توجيه ضربات صاخبة على أراضيها، لإظهار عجزها. وكان من الضروري إنشاء جهاز خاص لهذه الغاية. وفعلاً، نظّم موشي دايان، سنة ١٩٥٢، عندما كان قائداً للجبهة الجنوبية، وحدة خاصة لذلك سُمّيت «الوحدة ٣٠»، ولكن نقص التجربة في هذا النوع من العمليات ـ حيث كان ينبغي ليس فقط تخويف قرويين مجرَّدين من السلاح، بل شل الحركة بشكل منظَم فوق أرض العدو، وتأمين انسحاب ناجح ـ أدّى إلى فشل عمليتين من أصل أربع. وعندما ارتقى دايان في مراتب الهرمية العسكرية، وتمّ نقله إلى قسم العمليات، حلّت الوحدة. ثم جرى تشكيل وحدة بديلة تحت قيادة ضابط شاب من الهاغانا ـ كان قد نجا بأعجوبة بعد هزيمة اللطرون سنة ١٩٤٨، وكان متحفزاً للانتقام ـ كان إسم ذلك الضابط اريل شارون!

أورد أوري ميلشتاين في كتابه المعنون (حروب المظليين) (باللغة العبرية) الصادر عن منشورات رامزور، سنة ١٩٦٩، عدداً كبيراً من الأخبار التي رواها ضباط وجنود، عن العمليات التي نفّذتها «الوحدة ١٠١» الشهيرة، التي كانت متخصصة بتدمير القرى العربية الواقعة خارج حدود الدولة الجديدة. كان شارون قائدها، وكان الرجل الثاني فيها شلومو بوم، الذي يروى عنه في إسرائيل انه قتل بمسدّسه، عدداً من الجنود المصريين الجرحى في مستشفى شرم الشيخ العسكري، خلال حرب ١٩٥٦ (لم يحصل أيّ تحقيق حول القضية). كان بطل الوحدة مئير هار ـ تسيون، الذي أعدّ سنة ١٩٦٩، كتاباً تضمّن مذكراته

خلال تلك الفترة، (وأصدره دار لوين ـ إبشتين، وقدّم له أرييل شارون).
ويقول مئير في هذا الكتاب أنّه كان يشعر بنشوة، عندما يذبح أحد الرجال بسكّينه. مئير هذا، كان قد صرَّح سنة ١٩٦٥، لصحيفة هاأرتس، انه لا يشعر بأيّ تأنيب ضمير عما فعل وتساءل لماذا عليه أن يشعر بذلك.

من جملة القتلة المتحمّسين، في هذه الوحدة، كان يوجد بنيامين جيفلي، الذي أصبح بعد مدّة قصيرة نائب رئيس الاستخبارات العسكرية، والمنفّذ الرئيسي لمهمات شيمون بيريز وموشي دايان القذرة. واصلت الوحدة ١٠١ عملياتها الإرهابية طوال سنة ١٩٥٣، وتوّجتها بمجزرة ذهب ضحيتها ٦٩ مدنياً في قبيّة، القرية الفلسطينية الواقعة داخل الأراضي الأردنية. وكانت هذه العملية بقيادة «اريل» شارون شخصياً.

ككل العمليات الإرهابية الكبيرة التي ارتكبها القادة الإسرائيليون في تلك الفترة، كانت الغارة على قبيّة، لا تعكس سياسة مواصلة وتصعيد العدوان فحسب، بل كانت تستجيب لغرض محدد آنذاك.

وقد كتب شاريت في مذكّراته، انه قام في ١١ تشرين الأول بزيارة الرئيس بن ـ تسفي، الذي: «أخذ كعادته يطرح بعض للتساؤلات الايحائية غير المركزة حول موضوع محدد، كالقول مثلاً، ما هي فرصنا في احتلال سيناء، كم يكون رائعاً لو بدأ المصريون بشنّ هجوم علينا، عندها سننتصر ونجتاح هذه الصحراء؟؟ وقد أصيب بخيبة أمل عندما قلت له ان المصريين لا يبدون مستعدين لتسهيل مهمتنا الاحتلالية، ومن الواضح انهم يتجنبون أي استفزاز دولي». وتشير ليفيا روكاخ إلى انه بعد يومين من هذه الزيارة، صارح بن غوريون وزير خارجيته شاريت، بأنّه ينوي التخلي عن مهامّه، وأنّ عليه تولّي إدارة الحكومة. ولكنّ بن غوريون ترك عملاء له، قبل اعتكافه. وقد طلب من شاريت تسليم لافون، الذي يعتبر «نصيراً متحمساً لسياسة العمليات الانتقامية» وزارة الدفاع، وتعيين موشي دايان رئيساً للأركان.

منذ اليوم الأوّل لتسلّمه مهامه، كان على رئيس الوزراء الجديد مواجهة اتهامات قائد قوة المراقبين التابعين للأمم المتحدة، الجنرال السويدي واغن بينيك، بشأن أعمال التحويل الإسرائيلية لمياه نهر الأردن، هذه الأعمال الاستفزازية التي

كانت تجري في المنطقة السورية المنزوعة السلاح. وقد كتب شاريت، في ١٣ تشرين الأول: «انه عار حقيقي. لقد استفسرت عدّة مرات، وأكد لي في كل مرة، أن أيّة أرض عربية لم تُمسّ. ولكن بعد إصرار بينيك (...) على أن الأعمال قد بدأت فوق الأراضي العربية، (...) سألت مجدّداً أمير (رئيس مصلحة المياه) الذي أقرّ هذه المرّة بالوقائع. وهكذا أظهروني بمظهر الكاذب أمام العالم بأسره»!.

في اليوم التالي، حاول شاريت ردع لافون عن تنفيذ عملية عسكرية انتقامية جديدة - بواسطة الوحدة ١٠١ - بحجّة الردّ على حادث حدودي كان قد حصل قبل أيام قليلة، واستنكره الأردن علناً، مع الالتزام بالعمل لمنع تكراره. وقد جاء في يومياته: «قلت هذا المساء للافون، إنّ هذا الهجوم سيكون خطأً كبيراً، وذكّرته بسوابق كثيرة، لم يثبت خلالها أن الغارات الانتقامية أصابت أهدافها. إبتسم لافون وأصرّ على وجهة نظره. ثم استطرد قائلاً، إن بن غوريون لا يشاركني رأيي».

وكتب شاريت بعد يومين: «أريد التأكيد على انني عندما عارضت العملية، لم تكن لديّ أدنى فكرة عن كوني أعارض حمّام دم كهذا. كنت أعتقد أنني أعترض على واحدة من تلك العمليات التي كانت قد أصبحت روتينية (...) والآن يريد الجيش معرفة كيف سنبرّر العملية. وفي اجتماع مشترك ضم ممثلين عن وزارة الخارجية وعن الجيش، اقترح صموئيل باندور، أن ننفي أيّة علاقة للجيش بالحادث، وأن نعلن بأنّ سكان المناطق الحدودية، الذين غضبوا من الحوادث السابقة، قاموا برد انتقامي دون الرجوع إلى قادتهم. إن صيغة كهذه ستجعلنا موضع سخرية؛ فأي ولد من الأولاد، يعرف أن ما جرى هو عملية عسكرية متكاملة».

في اليوم التالي، بينما كان شاريت يحاول التخفيف من المزاج العَكِر للديبلوماسيين الأميركيين، ويسترسل بحديث لا يؤمن بكلمة واحدة منه، اقترح الملحق العسكري الإسرائيلي كاتربيل شلمون: «أن تجري عملية إلهاء، لأنّ الانظار ستبقى مركزة على حادثة قبيّة، حتى تحصل حادثة دراماتيكية أخرى». وروى شاريت انه استنكر، خلال اجتماع مجلس الوزراء المنعقد بتاريخ

١٨ تشرين الثاني: «حادثة قبيّة، التي أظهرتنا أمام العالم بمظهر عصابة مصاصين للدماء، لا تتورّع عن ارتكاب المجازر الجماعية، ولا تدرك أن أعمالها تقود للحرب (...) واتّخذ قرار بإصدار بيان يُعدّه بن غوريون حول حادثة قبيّة. لقد أصررت على إدخال فقرة تأسف في البيان، بينما أصرّ بن غوريون على استبعاد أية مسؤولية للجيش في القضية. فالمدنيون القاطنون عند الحدود، فقدوا أعصابهم بسبب الاعتداءات المتكررة عليهم، وقرّروا الدفاع عن أنفسهم. وفي النهاية، إن المستعمرات الحدودية مليئة بالأسلحة، وسكانها جنود قدماء... فقلت ان أحداً في العالم لن يصدق هذه الرواية، وسيصموننا بالكذب». ويضيف شاريت: «ولكن لم يكن بإمكاني التشدد بالمطالبة بتضمين البيان ما يحمّل الجيش صراحة مسؤولية ما حدث، لأن من شأن ذلك الحؤول دون إدانة العملية، والاضطرار للدفاع عن حمّام الدم هذا». ومرة أخرى كشفت ليفيا روكاخ، المعنى الحقيقي للاستفزاز الذي كانت المجزرة وسيلته، فكتبت: «لم يكن هناك أي خطر يهدد سلامة السكان الإسرائيليين في المناطق الحدودية، ليبرر حمّام الدم الذي نُفّذ في قبيّة»..

إنّ مآل الاستفزاز، هي الحرب. ففي اليوم التالي لكتابة البيان، عاد بن غوريون من «إجازته» وهي في بدايتها، وقدم عرضاً سياسياً استمر ساعتين ونصف، وتركّز على الجهد العسكري العربي، وانتهى بتوقّع «وصولهم» (أي العرب) إلى قمة الجاهزية سنة ١٩٥٦. وبعد أيام قليلة، في ٢٦ تشرين الأول، عرض الكولونيل ماتي بيليد (هو بالذات) الوَضع العسكري أمام مجموعة من القادة الصهاينة الأميركيين. ويستخلص من ذلك العرض: «أولاً، إن الجيش يعتبر الحدود الراهنة (آنذاك) مع الأردن غير مقبولة إطلاقاً. ثانياً إن الجيش يستعد لحرب تنتهي بتحرير كامل إسرائيل الغربية، أي كامل فلسطين بين البحر ونهر الأردن».

في ٣١ كانون الثاني ١٩٥٤، اقترح دايان مشروعين «للتحرك المباشر». يتمثل الأول باختراق الحصار البحري المصري في مضائق تيران بواسطة سفينة إسرائيلية. «فإذا قصفها المصريون، نرد بقصف القواعد المصرية بالطيران، أو نقوم باحتلال رأس النقب، أو نشق طريقاً نحو البحر عبر قطاع غزة. إن ذلك

سيحدث بلبلة كبيرة. فسألته: هل تعني أننا سنخوض الحرب ضد مصر؟ فأجاب: بالتأكيد».

أما المشروع الثاني فيتمثل بالقفز نحو ما يسميه لافون «الفرصة التاريخية التي لا تعوّض» والاستفادة من انهيار نظام الشيشكلي في سوريا، والتحجج بالتصدي لتدخل عراقي محتمل في هذا البلد، من أجل اقتطاع قسمه الجنوبي. ونتيجة معارضته لهذه المشاريع، عجّل شاريت بإسقاط نفسه.

إنّ معارضة شاريت للغارات الانتقامية، دفعت بن غوريون وضباطه، بعد فضيحة قبيّة، إلى حل (الوحدة ١٠١) ودمجها بسلاح المظليين. بالواقع، كان الهدف تعميم «الخبرة» التي اكتسبتها هذه الوحدة على قطاع أوسع من الجيش، وكلف شارون نفسه باختيار ضباط السلاح الجديد، الذي أريد له أن يكون من النخبة. وورد على لسان أوري ميلشتاين، في كتابه المذكور سابقاً، أن شارون باشر مهمته بعقد سلسلة من الاجتماعات مع مسؤولي الأمن في التعاونيات الزراعية، الموشافيم، والكيبوتزيم. كان يعتقد، أنه من هنا سيأتي مقاتلو النخبة الذين سيصبحون مظليين ويشكلون رأس الحربة في استراتيجية الدفاع النشط.

في ١١ كانون الثاني، يوم مباشرة محاكمة عناصر الشبكة المصرية في القاهرة، أُسِرَ خمسة جنود إسرائيليين داخل الأراضي السورية، بينما كانوا يثبتون منصّة استماع على شبكة الاتصالات الهاتفية المدنية في سوريا. وقد انتحر أحدهم في زنزانته بعد مرور شهر على اعتقاله. فكتب شاريت يومها في مذكراته: «لقد تمّت التضحية بشاب من أجل لا شيء (...) لم يختطف جنودنا من قبل المعتدين السوريين فوق الأراضي الإسرائيلية، كما أعلن الناطق الرسمي باسم الجيش الإسرائيلي. لم يدخلوا الأراضي السورية خطأ، بل من أجل ربط الشبكة الهاتفية السورية بمحطة تنصت (...) لم يكن بينهم من يحوز تجربة سابقة، ولم تُعطَ لهم تعليمات حول ما ينبغي عمله في حال الفشل، وكانت النتيجة انهيارهم منذ التحقيق الأول، واعترافهم بالحقيقة كلها... أعلم أنّ الصحافة والبرلمان سيطلقون العنان لصياحهم بشأن التعذيب. ولكن على كل حال، من المحتمل أن يكون الشاب قد انتحر لأنه انهار خلال التحقيق، وأدرك فيما بعد الكارثة التي ألحقها بزملائه وبالدولة. ومن المحتمل أيضاً أن يكون رفاقه قد عذّبوه بعد ذلك.

ولكن الأرجح أنّ ضميره دفعه لهذه الفعلة الرهيبة».

في اليوم التالي لاعتقال الجنود في سوريا (ولم يكن العالم والرأي العام الإسرائيلي قد اطّلعا بعد على الحقيقة، التي كان يعرفها الذين أرسلوهم) قامت طائرات عسكرية إسرائيلية باختطاف طائرة مدنية من المجال الجوي السوري، واقتادتها إلى مطار اللدّ، وتم استجواب طاقم الطائرة وركابها لمدة يومين. ولكن الضغط الأميركي من جهة وغضب شاريت من جهة أخرى، أجبرا الجيش على إطلاق سراح الرهائن، ولم يدرك شاريت (كالعادة) إلاّ فيما بعد، انه ضيّع على الجيش فرصة مبادلة الركاب وطاقم الطائرة بالجنود الإسرائيليين الأسرى في دمشق. وكما يقول إيسار هاريل أصبحت الحملة على شاريت خاصة بعد انتحار العسكري الشاب، قوية جداً. هذا في الوقت الذي كانت فيه سياسة التصعيد تتواصل: وكان شارون وبوم وهار ـ تسيون وبقية صيّادي البشر، يحققون «إنجازاتهم» العظيمة داخل سلاح المظليين.

في شهر كانون الثاني ١٩٥٥، دفع انفتاح عبد الناصر على الأميركيين، إضافة لاقتراحات بصلات مصرية ـ إسرائيلية سريّة، أنصار الحرب لتسريع حركتهم وتشديد ضغوطهم على شاريت، الذي أصبح تحفّظه وجوده يضايقهم. في ١٧ شباط ١٩٥٥، «طلب» شاريت من بن غوريون العودة إلى الحكومة... كوزير للدفاع! بعد عشرة أيام من ذلك، اقترح بن غوريون ووافق شاريت، على تنفيذ غارة انتقامية على إحدى القواعد المصرية في قطاع غزة، كتب شاريت حول الحادثة: «أكد بن غوريون على ضرورة تجنب سفك الدماء والاكتفاء بتدمير المباني. وقال إذا هرب المصريون فمن المحتمل أن لا تراق الدماء». بعد أربعة أيام، أي في اليوم التالي للغارة كتب شاريت في يومياته: «لقد صدمتُ؛ كان عدد الإصابات (٣٩ قتيلاً و ٣٠ جريحاً، من بينهم طفل عمره سبع سنوات)، مما غيّر ليس فقط ابعاد العملية، بل طبيعتها (...) أذاع الناطق الرسمي باسم الجيش، بناء على تعليمات وزارة الدفاع، بياناً كاذباً حول الحادث، جاء فيه: «تعرّضت إحدى وحداتنا لاعتداء فوق أرضنا، وخلال ردّها تطوّر الاشتباك بالشكل الذي حصل. مَنْ سيصدّقنا»؟.

بتاريخ ١٢ آذار ١٩٥٥، أبلغ صلاح جوهر، مندوب مصر في لجنة

الإشراف على وقف إطلاق النار، المندوب الإسرائيلي يوسف تكواه، بأنّ عبد الناصر أخبره بحصول لقاء شخصي سابق بينه وبين رئيس الوزراء الإسرائيلي، وأنه كان يعتقد بإمكانية الوصول لاتفاق ما، أما الآن، بعد الغارة على غزة، فلم يعد هناك أية فرصة لذلك على الإطلاق. كانت آلية التصعيد قد أطلقت، وستقود إلى هجوم ١٩٥٦ على مصر. يذكر شاريت: أقوال موشي دايان في ٢٦ أيار ١٩٥٥، التي أكّد فيها أمام السفراء الإسرائيليين في واشنطن ولندن وباريس، رفض الاقتراحات الأميركية. لقد قال دايان: «إنّ معاهدة دفاع مشترك لن تساهم إلاّ في شلّ أيدينا، وستحرمنا من حرية الحركة. إنّ الغارات الانتقامية التي ستحول دونها معاهدة الدفاع، هي رئتنا التي لا نحيا بدونها». ويعلق شاريت على هذا الكلام بتهكم: «إنّ مختصر كلام دايان واضح: لا توجد بالنسبة لدولتنا مخاوف دولية، ولا مصاعب اقتصادية، ولا مشكلة سلام (...) على الدولة اعتماد السلاح وسيلة أساسية، بل وحيدة، من أجل الاحتفاظ بمعنويات عالية واستنفار متوتر. من أجل هذا الهدف، يمكنها، بل من واجبها اختراع الأخطار، ولذا توجّب اعتماد نهج الاستفزاز - الانتقام... خاصة وأننا نأمل بنشوب حرب جديدة مع البلدان العربية، تمكننا من التخلص من المتاعب نهائياً، وتفسح في المجال أمامنا لحيازة مدانا الحيوي». ويضيف شاريت: «كان لدى بن غوريون نفس الوسواس، وقد قال: ينبغي دفع مليون ليرة لعربي لكي يعلن الحرب علينا».

إنّ يوميات شاريت تحوي الكثير من المعلومات المشابهة، وخاصة فيما يتعلق بمشروع بن غوريون، المعلن بتاريخ شباط ١٩٥٤، والهادف لإقامة دولة مارونية صغيرة، على أنقاض لبنان، بعد اقتطاع صور وصيدا والبقاع وطرابلس. وهي تشكل إضافة لذلك، شهادة لا تعوّض عن العالم الفكري، الذي يعيش فيه، ليس موشي شاريت وحده، بل كل هؤلاء الصهاينة «المعتدلين» المهمشين، والمصدومين دائماً، والمستخدمين في نهاية الأمر من قبل منظّمي ونشطاء الإرهاب.

في بداية حزيران ١٩٥٥، كتب شاريت في يومياته، أنه تأمّل «بسلسلة الحوادث والاعتداءات التي اختلقناها، والصدامات العديدة التي افتعلناها، وكل

الانتهاكات لحقوق الإنسان التي ارتكبها رجالنا - وكلها أدّت إلى كوارث حقيقية، وحدّدت مجرى الأحداث...». وفي ٣١ آذار من نفس السنة، بعد عملية دامية للوحدة ١٠١، في منطقة البحر الأحمر، كان شاريت قد كتب: «خلال الثلاثينات، كنا نحتوي مشاعر الثأر، وكنا نعلم الجمهور اعتبار الثأر ردّة فعل سلبية تماماً. أما اليوم، فإننا على العكس من ذلك، نقوم بتبرير سياسة الغارات الانتقامية إنطلاقاً من اعتبارات براغماتية (...) وقد أزحنا الموانع والكوابح العقلانية والأخلاقية التي كانت تلجم هذه الغريزة، إلى درجة بات معها من الممكن اعتبار الانتقام قيمة أخلاقية. لقد دخل هذا المفهوم عقول قسم واسع من الجماهير، وخاصة الشباب منهم. أما في فوج شارون، فقد ارتقى إلى مستوى المبدأ المقدس، وبات هذا الفوج الأداة الرئيسية لتنفيذ ثأر الدولة».

بالتأكيد، لا يتوقف التاريخ هنا. فحرب سيناء التي سترافقها مجازر كبيرة بمدنيي قطاع غزة، ستفتتح بمجزرة مجانية داخل الحدود الإسرائيلية، وستكون ضحيتها القرية العربية المسالمة والمجردة من السلاح، كفر قاسم: حيث قتلت وحدة من حرس الحدود، بكل برودة، ٤٤ رجلاً، وامرأة، وطفلاً، لأنهم خالفوا قرار منع التجول الذي بُلّغ وجهاء القرية، وهم غائبون. ولدى عودتهم من أعمالهم في المستعمرات اليهودية المجاورة، قتلهم الجنود واحداً بعد الآخر. يوجد وصف دقيق لهذه الأحداث المذهلة في كتاب صبري جريس، الصادر في إسرائيل سنة ١٩٦٥ (بالعبرية فقط، لأنّ الطبعة العربية ممنوعة) وقد ترجم إلى الفرنسية سنة ١٩٦٩ بعنوان (العرب في إسرائيل، منشورات ماسبيرو). لقد شكلت تلك الأحداث، مصدر إلهام الفيلم الجميل والمرعب، الذي أعده برهان علوية، وحمل إسم القرية الشهيدة. «خلال حديثه مع الرائد ملنكي، أكّد الكولونيل شادمي، بأنّ منع التجول سينفذ هذه المرة بدقة متناهية، وبحزم شديد، ليس من خلال توقيف المخالفين، بل من خلال إطلاق النار عليهم. وأضاف «من الأفضل مقتل أحدهم» وبصيغة أخرى «بعضهم»، من عمليات الاعتقال وازعاجاتها. سأل عندها ملنكي، ما العمل بشأن المزارعين العائدين من أعمالهم مساء، وهم غير عالمين بقرار منع التجول؟ أجابه شادمي: «بدون عواطف»، «ليرحمهم الله». وصل الأمر الشفهي، خطياً، إلى الوحدة المكلفة

بتطبيق قرار منع التجول على الوجه التالي: « لا يسمح لأي شخص بمغادرة منزله خلال ساعات منع التجول. تطلق النار على كل مخالف. لا ضرورة للمناداة والتحذير». وكرَّر ملنكي خلال اجتماع ضباط الوحدة « لن يكون هناك تحذير للمخالفين، وسيساعد سقوط بعض القتلى، (وحسب صيغة أخرى: من المناسب سقوط بعض القتلى)، خلال الليلة الأولى، بتطبيق القرار في الليالي التالية. وعلى سؤال الضابط أرياه مانش: «.وكيف نتصرف حيال النساء .والأطفال؟» أجاب ملنكي: « لا مجال للعواطف، يطبق القانون على الجميع». وذكر بعضهم صيغة أخرى: « ليرحمهم الله، كما سبق وقال الكولونيل». وقد جاء في محضر الاجتماع الذي وقَّعه الرائد: « منع التجول بين الساعة ١٧ والسادسة صباحاً. تطلق النار على أي مخالف».

ومع ذلك، جرت محاكمة في كفرقاسم. لم تصدر الأحكام إلاَّ بعد سنتين، بتاريخ ١٦ تشرين الأول ١٩٥٨. كان المتهمان الأساسيان، الرائد ملنكي والملازم داهان، وحكم عليهما بالسجن لمدة ١٧ عاماً و١٥ عاماً تباعاً، إضافة للجندي شالوم أوفر، الذي تميز بوحشية بالغة خلال المجزرة، كما حكم على خمسة جنود آخرين بالسجن لمدة ٨ سنوات. ولكن مجلس القضاء العسكري خفَّض الأحكام، إثر حملة صحفية مساندة للمجرمين. ثم تدخَّلت قيادة الأركان، وخفَّضت العقوبات مجدداً، وبعدها أصدر رئيس الدولة قرار عفو جزئي خُفِّضت بموجبه الأحكام الأكثر شدة خمس سنوات، وأخيراً أمرت لجنة الطعون بخفضها بنسبة الثلث، وهكذا خرج المدان بقتل ٤٣ مواطناً، من السجن، بعد ثلاث سنوات ونصف على المجزرة. ولدى خروجه من السجن، عُيِّن غبريال داهان « مسؤولاً عن الشؤون العربية» في بلدية الرَّملة!

سنة ١٩٦١، كتب شاريت في يومياته: « جرى في كفرقاسم (...) ومع ذلك فالمسؤولون لم يستخلصوا أية عبرة. ولكن هذا لا يعني، أنَّ الرأي العام، والجيش، والبوليس، لم يستخلصوا أي استنتاج. لقد استنتجوا أنَّهم يستطيعون إراقة الدماء العربية بكل حرية، وبعد ذلك أتى العفو العام عن جماعة كفرقاسم، وكان بالإمكان استخلاص العبر مجدداً...». ومرة أخرى، قال شاريت بصورة تنبؤية، خلال تأمُّله بابعاد هزيمته السياسية، « هناك إرادة أو على الأقل ميل،

لدى الرأي العام الإسرائيلي، لتغيير ميزان القوى السياسي في البلاد لصالح بيغن».

أما البقية فهي معروفة بصورة أفضل. بعد عشر سنوات، أصبح من الممكن تطبيق الأساليب التي تم تطويرها خلال الخمسينات: ففي تشرين الثاني ١٩٦٦، جرت الغارة الدموية على بلدة السموع في الضفة الغربية، ثم تتابعت طوال ربيع ١٩٦٧، العمليات الاستفزازية على الحدود السورية، وتوجت في شهر أيار بغارة جوية على ضواحي دمشق. وأخيراً نُفِّذ السيناريو الذي اقترحه دايان قبل عشر سنوات، تشكيل حكومة وحدة وطنية في إسرائيل تضم مناحيم بيغن داخلها، الحصار البحري، والسيطرة على مضائق تيران، وفي النهاية الحرب المنشودة. لقد اعترف اسحق رابين، وكان رئيس الأركان خلال الحرب، في مقابلة أجرتها معه صحيفة الموند، بتاريخ ٢٨ شباط ١٩٦٨، بأنَّ مصر لم تكن تهدِّد إسرائيل. وقال ليفي إشكول، رئيس الوزراء الإسرائيلي، في مقابلة أجرتها معه صحيفة هاأرتس بتاريخ ٢٩ كانون الأول ١٩٦٧: « بانتظارنا هكذا خلال شهر أيار، خدعنا عبد الناصر وجيشه، ودباباته الثمانمئة، وأوقعناه في فخ سيناء».

إن التصعيد المتواصل للعنف، والقمع، والوحشية، داخل الأراضي المحتلة أدَّى إلى تغذية وتضخيم الميول والنزعات الإرهابية الكامنة لدى الجيش والمجتمع الإسرائيليين. ومنذ ذلك الوقت، أصبح كل شيء أو تقريباً كل شيء يمارس في وضح النهار. فبعد إطلاق آلية العنف، تصبح قادرة على الاستمرار لوحدها، فخطر السلام لم يعد موجوداً، وباتت الحرب والتوسع الدائم، الحالة الطبيعية للمجتمع الإسرائيلي. وستؤدي سياسة الهروب إلى الأمام عسكرياً وجغرافياً، في آذار ١٩٧٨، إلى قيام الجيش باجتياح لبنان. وسيتكرر ذلك على نطاق أوسع في حزيران ١٩٨٢، لم ينقص شيء لذلك الاجتياح: لا المجازر التي نفَّذها الجيش بالمدنيين، كما حصل في عين إبل، ولا أعمال القتل الشاملة، التي ارتكبها مرتزقة سعد حداد في الخيام. وفي اليوم التالي « لحملة الليطاني» تلك، أجرت صحيفة عالهمشمار مقابلة مع رئيس الأركان مردخاي غور، عرض خلالها الفلسفة العامة لتلك الحقبة.

« هؤلاء السكان، الذين قاتلنا وسطهم، هم الذين أمَّنوا أمكنة الإقامة

للإرهابيين منذ أكثر من عشر سنوات. من المعروف تماماً أنّهم ساعدوا الإرهابيين بنشاط. إنّه واقع تاريخي. إنّ طيبة القلب لا تفيد شيئاً، وليس من الضروري الظهور بمظهر الوداعة. لقد قمت شخصياً، عندما كنت قائداً للجبهة، بقصفهم طوال سنتين ونصف. بعد مجزرة أفيفيم (عملية نفذتها الجبهة الشعبية ـ القيادة العامة، التي يرأسها أحمد جبريل، ضد باص يقل أطفالاً إسرائيليين في الجليل الأعلى، خلال صيف ١٩٧٠) نفّذت عملية قصف لأربع قرى، دون أوامر صريحة! هل لديك فكرة عن عدد المدن والقرى التي أطلقنا عليها النار من أجل حماية بيت ـ شيعان؟

تساءل الصحفي «من المعتدلين» مندهشاً: «عشوائياً، دون اختيار»؟

فأجاب رئيس الأركان المستقيل:

«اختيار ماذا؟ لم يكن سكان اربد قد فعلوا شيئاً عندما قصفتهم وضربتهم بالنيران. ولكنّهم على مقربة من بيت شيعان وماعوز حاييم وبيت ـ ألفا... لذا رأينا أن ذلك كان طبيعياً. كان سلاح الطيران يحتفظ بقاذفتين في الجو. وما إن يطلق أحدهم النار... حتى.تقصفان. ولكن ماذا جرى لك؟ هل نسيت تاريخك؟.

ـ ولكن كل بياناتنا العسكرية الرسمية تشير إلى عمليات ردّ على مصادر النيران أو قواعد للإرهابيين...

ـ أوه! لو سمحت... ألا تعلم اننا أفرغنا وادي الأردن خلال حرب الأيام الستة؟

ـ بكلام آخر، عندما تتحدث عن قصف سلاح الجو الإسرائيلي، فأنت تقصد بأننا نقوم بذلك عشوائياً؟

ـ ليس لدي شخصياً ذاكرة انتقائية. لقد خدمت في صفوف الجيش طوال ثلاثين سنة. هل تعتقد انني لا أعرف ماذا فعلنا طوال هذه السنوات؟ ماذا فعلنا على طول قناة السويس؟ لقد أوجدنا مليوناً ونصف مليون لاجىء! حقاً أين تحسب نفسك؟ إنك ترتّب الأشياء في رأسك بصورة ترضي رغباتك الآنية. لقد قصفنا الإسماعيلية، وبور سعيد، وبور فؤاد. مليون ونصف مليون لاجىء! ماذا حصل فجأة؟ طوال عشر سنوات، كان من المستحيل الانتقال مساء بمحاذاة

الحدود اللبنانية. فكيف تريد أن يتحول سكان جنوب لبنان فجأة إلى قدّيسين؟ كانوا يعلمون ماذا يفعل الإرهابيون، وكانوا يساعدونهم قبل وبعد تنفيذ عملياتهم، وكانوا يستقبلونهم إستقبال الأبطال.

ـ إذاً، أنت تعتقد بضرورة معاقبة هؤلاء السكان؟

ـ بالتأكيد. ولم يكن عندي يوماً، شك بذلك.

هل بقيت ضرورة للتعليق على هذا التاريخ الدموي المديد، حيث تُرى صبرا وشاتيلا ـ ليس كلطخة سوداء، كمنعطف، أو كموضوع يثير الذهول، بل كتتمة لمسار مستقيم لنصف قرن من تصعيد الإرهاب؟ إنّ إحدى أكبر أخطاء موشي شاريت التي يردّدها على امتداد يومياته، هي اعتقاده بأن «العالم» لن يُخدع بأكاذيب الدعاية الإسرائيلية الرسمية، حتى عندما كان يعمّمها شخصياً، وان الغرب «المتحضّر» سينتهي به الأمر لوضع حد للفوضى الإسرائيلية. حتى سنة ١٩٨٣، ما زال الرأي العام الغربي مستعداً، رغم التآكل المؤكد للأساطير التبريرية الأكثر فجاجة، لابتلاع قصص الغول والجنيّات، التي تشكل محتوى الخطاب الصهيوني الرسمي، ولا يحتفظ من ذكرى هذه الجرائم الرهيبة، إلاّ بالادانات الإسرائيلية الشكلية والعاجزة لها، «كمثال مزعوم للديمقراطية». وهكذا نرى، أنه حتى في يومنا هذا، ما زال عرض الوقائع الأولية لهذه المأساة، يستثير العواطف والغضب، ويصطدم بضوابط الرقابة الذاتية، الضبابية والمذنبة والدافعة للندم ـ تماماً كالموضوع الذي ترغب في إخفائه ـ عبر سياق إرهابي يجنح لبسط هيمنته، حتى على الكلام.

على سبيل الخلاصة

مصطلحات

أو تسمية الأشياء بأعدادها

في الغرب عامة، وفي فرنسا خاصة، كانت ظاهرة « شاتيلا » بصورة أساسية، ظاهرة صحافة، كتابية كانت أم سمعية - بصرية. فما ان فضت لحظات البلادة الأولى، حتى بدأ الصحفيون والمعلقون، الذين دفعهم ذهول المشاهدة إلى تجاوز تحفّظهم، بالكتابة هنا وهناك بهذا القدر أو ذاك من الحذر الخطابي، وباستعادة غزيرة للتشابهات التاريخية، كما عبّر عن ذلك سرج جولي في صحيفة ليبيراسيون عندما قال: « إنَّ إسرائيل هي دولة كغيرها من الدول ». إن هذا التصنيف، لا يرضي أكثرية الفلسطينيين والعرب، حيث ان النظر إلى إسرائيل « كواقع عادي »، يعني تجاهل نظرتهم الخاصة إلى أن إسرائيل ليست دولة مثل باقي الدول، بل هي تجسيد القهر والاغتصاب والتهجير. مع ذلك، فإنَّ إسرائيل، بالنسبة للكثير من الغربيين، يهوداً كانوا أم لا، ولأسباب مختلفة، ليست ولن تكون دولة كسائر الدول. إنَّ الشهادة على « طبيعية حالتها »، كانت هذه المجازر المستنكرة، التي رأى العالم بأسره صورها، هذه المجازر البربرية، التي تُعتبر إسرائيل متَّهمة باقترافها أو على الأقل مسؤولة عن حصولها. إن ذلك جعل - هل ينبغي القول « أخيراً »؟ - الدولة، والحكومة، والشعب الإسرائيلي متشابهين، بالنسبة للصهاينة وأنصاف - الصهاينة، وأصدقاء الصهاينة ورعاياهم، لقد حصلت فضيحة، ولا يمكن أن تبقى بدون جواب.

في البداية، حصل الاحتجاج في إسرائيل: تظاهر في تل أبيب أربعمئة ألف شخص وهم يهتفون «بيغن – شارون قتلة»!. وقد نسوا أن أكثرية الاسرائيليين قد انتخبت بيغن، وان استفتاء للرأي العام في نفس الأسبوع، دلّ على استمرار تأييد الأكثرية له، وهكذا اتّضح أن المحتجين مع كثرتهم ما زالوا أقلية، رغم ان المدّاحين كانوا قد بدأوا يهتفون بأنّهم قد اكتشفوا إسرائيل الحقيقية مجدداً. ليس لأنه من الضروري التمييز بين الشعب والطبقات التي تمثله فحسب (كما في أيّة دولة أخرى) بل لأن متظاهري تل أبيب كانوا يرسمون وجه إسرائيل الحقيقية، إسرائيل غير القابلة للمقارنة. بعد ذلك جاء دور لجنة التحقيق، وتبعها تقرير كاهان، فانتقل أنصار تمجيد الدولة الإسرائيلية صراحة، إلى الهجوم المضاد. فإسرائيل قد ترتكب المجازر كغيرها من دول العالم، ولكن ليس هناك ما يشابهها على صعيد الديمقراطية. ومن فوق بقايا الجثث الفلسطينية واللبنانية، أخذ الخبثاء بإلقاء المواعظ الأخلاقية على العالم.

بموازاة، وبمواجهة ردّة الفعل العنيفة هذه، تراجعت الصحافة، التي هوجمت بصورة غير عادلة، واتُّهمت بالعداء المرضي لإسرائيل، وهذا غريب عنها تماماً، وبمحاباة الفلسطينيين وهذا أكثر بعداً عن الحقيقة، تراجعاً مرتبكاً، وأحياناً مرفقاً بالإعراب عن الندم. لقد سبق وشاهدنا ما يشابه هذه الظاهرة خلال الاجتياح وحصار بيروت، أي قبل ثلاثة أشهر من مجازر المخيمات. فقد أجاب رئيس الجمهورية الفرنسية، رداً على سؤال طرحه صحفي عربي، بأنه من المحتمل أن يكون الإسرائيليون متورِّطين بارتكاب أعمال قتل جماعية في لبنان. ولكن جرى الدفاع بخجل عن هذا الكلام غير الاتّهامي، في مواجهة الحملة التي قامت ضده. بعد فترة وجيزة، كتبت صحيفة ليبيراسيون مقالاً بعنوان: «في جنوب لبنان، تدفن الجثث بواسطة الجرّافات». إننا نعلم اليوم ذلك تماماً، فقد رآه العالم في صبرا وشاتيلا. ولكن في الفترة الفاصلة بين كتابة المقال ومجازر صبرا وشاتيلا، اتّهم كثيرون كاتب المقال سرج جولي، بالمبالغة.

صحيح أنه خلال تلك الفترة، شهدت فرنسا سيلاً من العمليات المتّسمة باللاسامية، تذرّع منفّذوها بدفاعهم عن فلسطين. ولكن حتى لو ثبت أن هذه العمليات المجرمة، قد نفّذها عرب، أو خطّطت لها تلك المنظمات «الفلسطينية»

التي تشنّ حرباً شعواء على منظمة التحرير الفلسطينية، والتي تعمد بالتناوب إلى قتل كادر فلسطيني ثمّ إلى تنفيذ استفزاز ضد اليهود، فإننا لا نستطيع استبعاد دور إسرائيل ما في هذه الحملة المؤقّتة بصورة ملفتة للنظر. على كل حال، إن أي مطّلع على الوقائع الواردة في الصفحات السابقة، لا يجد ضرورة حتى لطرح هذا السؤال. مع ان بعض المراقبين الذين يكلفون أنفسهم بهذا الدور، يفترضون أن مجرّد طرح ذلك التساؤل، ينّم عن هوس معادٍ لليهود. وهم يقولون: «إن أعداء اليهود، يوغلون في عدائهم إلى حدّ اتّهامهم بقتل أنفسهم»! هذا لا يمنع هؤلاء السادة من اعتبار كل عمل إرهابي يهودي يمارس ضد الفلسطينيين في الأراضي المحتلة، رداً على الاستفزازات الفلسطينية (مردّدين بذلك أقوال الدعاية الإسرائيلية الرسمية، التي لا تكلف نفسها عناء تقديم أي دليل أو برهان) ولكن بغضّ النظر عن منظّمي الحملة المعادية لليهود في فرنسا، فإن القادة الإسرائيليين وعملاءهم في الصحافة ودور النشر، أمسكوا بها وحوّلوها أداة فعالة في مجمل الجدل الدائر، وأثّروا بواسطتها على «الشارع» – المجتمع المدني – المصدوم. أوّل الأمر، بدأوا بإقامة موازاة غير صحيحة بشأن الحرب في لبنان: هناك جرائم حرب إسرائيلية، قابلة للإدانة، ولكنّها هامشية بالنسبة لإسرائيل الديمقراطية، أمّا هنا، فعمليات استفزازية معادية لليهود تبعث أشباح النازية مجدّداً. لذا وجبت الادانة في الحالتين. وربما مالت الأحكام أحياناً «لصالح» الاستفزازات الباريسية. وهكذا تصبح وظيفة جريمة شارع الورود، وظيفتها الحقيقة – وليس هدفها المعلن، كما كان يقول شاريت – إخراس الأصوات التي أثارتها مجازر لبنان. بعد ذلك، أخذ يتردّد، أن هذه العمليات تكشف استيقاظ العنصرية المضادّة لليهود، وهذا ما زال بحاجة لإثبات، وتتحمّل مسؤوليّته إلى حد كبير، الصحافة التي بالغت في اختراع ابعاد مأساوية لما جرى، وفي اقامة المقارنات غير الدقيقة. وهكذا، كانت تتمّ عملية تحريك الآلية الايديولوجية الهادفة لحماية الدولة الإسرائيلية من النقد، بعد ان كانت صورتها قد تشقّقت تشقّقاً حقيقياً. لا شك أنّ لهذه المناورات فاعلية معينة، ولكنها محدودة. فإذا كانت قد نجحت في خريف ١٩٨٢ – ومكّنت الحزب الاشتراكي الفرنسي (مثلاً) من تجاهل عشرات آلاف النساء والرجال بعد شاتيلا، مفضّلاً

إقامة مهرجان تحت شعار الاستنكار المزدوج للاعتداءات التي حصلت في باريس، وللمجازر التي طالت البيروتيين ـ فإنّ الأسابيع والأشهر كفيلة بإعادة الأمور إلى نصابها وتحديد نسبها. لقد تبدّد تدريجياً، الهياج والخوف بمواجهة «الإرهاب الدولي»، واتّضح طابعه المفتعل، أما هول الأحداث التي حصلت في لبنان فقد بقي.

لذا لم يبقَ أما مجمّلي جرائم الحرب الذين لا يكلّون سوى تزوير الوقائع: الاستفادة من جهل الرأي العام الغربي، للتّلاعب بنتائج تقرير كاهان، والوصول إلى نفي مسؤولية إسرائيل عن المجازر بكلّ بساطة. من أجل هذا الهدف، ألبست كل حجج إسرائيل الرسمية ـ التي لم تعد تنفع مع عدد كبير من الإسرائيليين ـ الثياب الملائمة مكاناً وزماناً. وفي نفس الوجهة كان لا بدّ من إرهاب الصحفيين، وتحليل كلامهم للتنقيب عن أدنى أثر معاد ـ لليهود. وهكذا أقيمت الدعاوى على صحف الموند، والشهادة المسيحية، والليبيراسيون لإحياء عملية الإرهاب الفكري المشار إليها. وفعلاً، يمكننا أن نجد في كل مكان من الخطابات «الثقافية» للمعلقين، التكرار المتسرّع والمزج الخاطىء، بين الدولة الإسرائيلية و«اليهود»، وبين إسرائيل الحديثة وإسرائيل التوراتية. إنّ هذا الخلط المتعمّد، الذي يمكن التساهل بشأنه في سياق كلام شعائري، يصبح جريمة ضد الفكر وضد الإنسانية (وعلامة تواطؤ متأخّر مع النازيين في تصفية اليهود) عندما يندرج في إطار النكران والتبرير. حيث ان هذا الميل، لإرساء «نظام جديد للمعاني» يتمتّع بقوة قانون جزائي، يستهدف طعن الانتقادات الموجّهة للسياسة الإسرائيلية في لبنان، أو للسياسة الإسرائيلية بصورة عامة، علماً بأنّ هذه الانتقادات تستند إلى حقائق ملموسة وواضحة.

في هذا الجدل، كان هناك تعبير يستفز مشاعر المراقبين[1] ويستثير غضبهم، وهو تعبير الإبادة الجماعية. ومن المهم الإشارة هنا، إلى أنّ «لجنة ماك بريد» نشرت ملحقاً لتقريرها النهائي، ورد فيه ملاحظة الأكثرية حول جرائم الإبادة

(١) يقصد الكاتب الصحفيين والكتّاب المرتبطين بالحركة الصهيونية والذين كانوا يدافعون عن إسرائيل بوجه منتقديها. (المترجم).

الجماعية والإبادة العرقية، وقد انطلقت اللجنة من التعريف القانوني الذي أقرّته الأمم المتحدة سنة ١٩٤٨، لهذين التعبيرين وطرحت تساؤلها حول التّطابق بين هذا التّعريف وبين الممارسات الإسرائيلية في لبنان. واعتبرت أنه بالإمكان اعتبار جريمة ما، جريمة إبادة جماعية، وحتى ولو لم تستهدف الاجتثاث التام لجماعة قومية أو ثقافية معينة، «لقد اعتمدت أكثرية اللجنة وجهة النظر القائلة بأنّ ممارسات إسرائيل في لبنان وسعيها المصمّم والمتواصل لتدمير الحقوق الوطنية والثقافية إضافة لهوية الشعب الفلسطيني، تعتبر شكلاً من أشكال الإبادة الجماعية». إنّ صيغة «شكل من الأشكال» سبق واستخدمتها الأمم المتحدة، في قرارها الصادر بتاريخ تشرين الثاني ١٩٧٥ الذي اعتبر الصهيونية «شكلاً من أشكال العنصرية والتمييز العرقي». وهذا يعني أن الأمم المتحدة أعلنت أنّ الصهيونية، توازي العرقية. ومن المعروف تماماً أن العرقية تساوي النازية وتعادل معسكرات الموت. وبما أنّ الأمم المتحدة قد ساوت الصهيونية بالنازية، فقد كان كافياً، أن يتمّ إبراز الفروقات بينهما، كي يرفض القرار! انطلاقاً من وعي مُعدّي تقرير لجنة التحقيق الدولية، لهذا المنزلق، فقد حرصوا على التحديد منذ البداية: «ينبغي الإشارة إلى أن هذا الاستنتاج لا يفترض نية إسرائيلية بتنفيذ تصفية جسدية شاملة أو جزئية، للشعب الفلسطيني. إنّ ما قصدته اللجنة هو شكل من الإبادة، التي يبلغ خطرها حداً كافياً لإثارة قدر كبير من المخاوف والادانة.

رغم هذه التحفظات، غير الضرورية على كل حال، إذا أخذنا بعين الاعتبار التعريف القانوني لتعبير إبادة جماعية، فإنّ الصيغة الواردة أعلاه تبقى غير مقبولة من قسم من الرأي العام الغربي: لقد كتب عضوان من أعضاء لجنة ماك بريد: «مع ان سياسة إسرائيل وممارستها في لبنان، تعتبران خرقاً فاضحاً للحقوق الإنسانية خلال الحرب، فإنها لا تبلغان حدّ جريمة الإبادة الجماعية. إنّ سياسات وممارسات شبيهة، قامت بها دول أخرى لم تصنّف ولم تدان كجرائم إبادة جماعية». بنظر هذين المحققين لا تصل خطورة الانتهاكات الإسرائيلية للاعتبارات الإنسانية، حد جريمة الإبادة الجماعية، مع انها تعتبر كذلك بنظر العديد من الفلسطينيين وغير الفلسطينيين.

إن تحفظات لجنة التحقيق، التي تراعي اللياقة أكثر مما تراعي التحليل، تكشف عدم الارتياح الذي تلاقيه لغة كهذه في الغرب. وهنا أيضاً تلعب المقارنة دورها؛ فممارسات «الدول الأخرى» تبدّل طبيعة السؤال؛ وهؤلاء؟ وأولئك؟ لماذا إدانة إسرائيل، بينما ترتكب جرائم أخرى ولا تعاقب، بل أكثر من ذلك، تبقى مجهولة؟؟ ولكن الخلاف الحقيقي حول إمكانية استخدام تعبير إبادة جماعية أو عدم استخدامه، ليس حول مضمونه القانوني بقدر ما هو حول إمكانية، تشبيه إسرائيل بألمانيا النازية أم لا، تشبيهِ الصهيونية بالنازية أم لا، تشبيه بيغن بهتلر أم لا، وهذا ما يثير هياج «حَرَس التعابير».

كان يمكن اعتبار هذا الغضب نتيجة الحرص على الدقة، ورفض التبسيط. وفعلاً، إنَّ إلقاء تهمة «الفاشية» على كل خصم سياسي، بدون تبصُّر، تعكس فقر وعدم دقة الكلام. ولكن ناقدينا (ليس ناقدي تقرير ماك بريد الموضوعيين، بالطّبع) بل المدافعين عن بيغن أو عن بيريز، لم يتورّعوا في كل مناسبة، عن طرح موضوع الإبادة الجماعية للمسيحيين في لبنان، وعن مقارنة أخصام إسرائيل بالنازيين.

إنَّ تصوير النازية في الغرب، بعد الحرب العالمية الثانية، تصويراً أسطورياً في الكتابات الأدبية والسينما والخطابات السياسية والايديولوجية؛ إنَّ التركيز على الدوار الذي تُحدِثه الأرقام الكبيرة، والرغبة في إلقاء تهمة القدرة على ارتكاب الجرائم على الغير، كل ذلك قد رفع النازية الألمانية إلى مرتبة الشَّر المطلق، والوحيد، وأصبحت النازية هي الشكل الحقيقي الوحيد للشَّر، وهكذا أصبح من الضروري كي يكون نظام ما مكروهاً، أن يكون نازياً. في المقابل ما عاد هناك أيٌّ شر ممكن بعيداً عن النازية. لقد صار بإمكان أيٍّ كان أن يثبت براءته بمجرَّد إبراز فرق ما بينه وبين النازية.

وهكذا تصبح المقارنة مرة مقبولة ومرة أخرى مرفوضة، تبعاً للحاجة إليها. أخذاً بعين الاعتبار كل الفروقات، إنَّ الرأي العام يعتقد بأنَّ النازية منتشرة جداً هذه الأيام خارج ألمانيا الراهنة، وأنَّ جرائم إبادة كثيرة ترتكب هنا وهناك. ولكنَّ ما يصعب عليه قبوله هو أن يقوم «اليهود» بذلك (ولا ننسى هنا، أنَّ القادة الإسرائيليين يصنِّفون أنفسهم على هذا الأساس، وعلى هذا

الأساس يتوجّهون إلى يهود العالم طالبين دعمهم). إنَّ سيمون دو بوفوار نفت مسؤولية إسرائيل بشأن مجازر صبرا وشاتيلا في مقال بعنوان: «شاتيلا أو امتحان عابر السبيل»، استناداً إلى نفس الحجة التي أطلقها بيغن في اليوم التالي للمجازر عندما قال: «غير يهود يقتلون غير يهود ويتّهم اليهود!». ولكنّها تضيف حجة مضادة للعنصرية بصورة ذكية جداً، فتقول: «إنَّ أصدقاء العرب لا يعتبرونهم مسؤولين عن جرائمهم، وكأنّهم بذلك يصمونهم بالبربرية، عندما يطالبون إسرائيل بأن تمنعهم من ارتكابها». ولكن بعد اكتشاف المذبحة مباشرة، ذكر عدد من اليهود الإسرائيليين القادمين من أوروبا الوسطى، كالبروفيسور يشاياهو ليبويتز، بأنَّ النازيين هناك، كانوا يتركون الميليشيات الفاشية المحليّة، الأوكرانية، والسلوفاكية، والكرواتية يفتكون بالغيتوات اليهودية، بينما كان الويهرماخت[1] يحاصرها ويراقب من بعيد. فهل يعتبر ذلك احتقاراً للسلوفاك، إعلان اليهود ضحايا النازية في تلك الظروف؟ وهل تجهل سيمون دو بوفوار أنَّ الكتائبيين يحدِّدون هويتهم، انطلاقاً من رفضهم هويّتهم العربية؟

ما هو صحيح فعلاً، ولسيمون دو بوفوار كلُّ الحق في التذكير به، هو أنَّ كلّ تساهل يعتبر مشبوهاً. وتساهلها حيال إسرائيل ليس أقلّ شبهة. بصورة أعمّ، وبما يتعدى شخصها، فإنَّ التسامح - أو مشاعر التضامن الجماعي، والشعور بالذنب حيال الآلام التي تحمّلها يهود أوروبا خلال سنوات الحرب الأخيرة، وانبعاث اللاسامية مجدّداً له دور في هذا المجال - حيال الجرائم التي يرتكبها اليهود، يساهم في تكريس تمييز عرقي من أخطر ما يكون. وليس هناك مقارنة محرّمة من حيث المبدأ، حتى ولو كانت غير دقيقة كفاية.

إنَّ سارتر هو الذي قال سنة ١٩٥٨، بشأن معاناة الجزائر، هذه الكلمات الجميلة، التي يبدو أنَّ تلامذته الجدد لم يتمعّنوا بها: «خلال الحرب، عندما كان الراديو الإنكليزي أو الصحافة السريّة يحدّثاننا عن اورادور، وعن غيرها من المجازر النازية، كنّا ننظر إلى الجنود الألمان المتجوّلين في الشوارع بمظهر غير عدواني، ونتساءل أحياناً: رغم كل شيء، انهم أناس يشبهوننا. فكيف

(١) جيش ألمانيا النازية (المترجم).

يستطيعون ارتكاب ما يرتكبونه ؟ وكنا فخورين ، لعدم فهمنا .

أما اليوم ، فنحن نعلم أن ليس هناك ما ينبغي فهمه : لقد حصل كل شيء بصورة لا شعورية عبر إهمالات غير ملحوظة ، وفجأة رفعنا رأسنا ، ورأينا في المرآة وجهاً غريباً ، بشعاً : إنَّه وجهنا .

ووسط الذُّهول ، يكتشف الفرنسيون هذه الحقيقة الرهيبة : إذا لم يحمِ شيء أمة من نفسها ، لا ماضيها ، ولا قيمها ، ولا قوانينها ، وإذا كانت خمسة عشر عاماً كافية لتحويل الضحايا إلى جلادين ، فإنَّ الصدمة وحدها ستقرر : حسب المناسبة ، مصير أيٍّ كان ، وفي أيّ وقت ، هل يكون ضحية أو جلاّداً » .

إنَّ هذه الحقيقة التي تنطبق على إسرائيل ، كما على أيَّة دولة أخرى ، ما تحاول المشاجرة الكلامية إخفاءه . في إسرائيل نفسها ، حيث أكثرية المتكلمين في الصحافة ، يعرفون هذه الحقيقة ، لم يُقْدِم أيّ منهم على الاحتذار من المقارنات التي أجراها في عالم يحدد فيه الرأي العام في الدول الأمبريالية ، قرار هذه الدول ، لا بدّ أن تكون ضحية حتى تحظى بتعاطف جماهير الدول الغربية . لذا كان ينظر أنصار إسرائيل بأسى ، إلى صور الشهداء الفلسطينيين على الشاشات ، وبقدر ما كانت لائحة هؤلاء تطول ، بقدر ما كان الأسى يزداد ، والمقارنة بين الصهيونية والنازية تزداد إقناعاً . وهذا ما كان يدفع مادحي إسرائيل لاتّهام أخصامهم بالمبالغة : فبينما قدَّر كابليوك عدد القتلى والمفقودين بحوالى ٣٥٠٠ شخص ، واعترف تقرير كاهان بحوالى ٨٠٠ قتيل ، أصرَّ مبرّرو المجزرة على الرقم الذي قدَّمه الصليب الأحمر اللبناني وهو ٣٢٦ ضحية . إنَّ « شاروني الأوراق » هؤلاء ، يعتبرون أنَّ الشعب الفلسطيني هو المسؤول الوحيد عن مآسيه .

ولكنَّ في النهاية ، ليس المهم حجم الأرقام ، هل جرى تضخيمها أو تقليصها ، لغايات ايجابية أو سلبية ؟ المهم هو القتل الجماعي ، الذي يستثير أسئلة عصرنا ؛ هذا القتل الذي لا يمكن الخلاص منه وتجاوزه ، إلاَّ إذا نُظِر إليه وعومل بصفته هذه . في صبرا وشاتيلا وفي غيرها ، وعلى امتداد نصف قرن ، فصل كامل كتبته البربرية . فصل من الضروري قراءته جيداً .

القسم الثالث

الرعب سلاح ذو حدين*

وهكذا، وحتى ما لا نهاية، الدم يجلب الدم وباسم الحق والشرف ومن أجل السلام، دائماً. وسيستمر هذا، حتى يتعب الرب من رؤية الدم، ويخلق جيلاً يعي مسؤولياته.

جورج برنارد شو
القيصر وكليوباتره

من الصعب جداً إدراك الموضوع المميز للشرق الأوسط الذي لعبت وسائل الإعلام دوراً بارزاً في تحريفه وتغيير مسراه. ولكن مما لا ريب فيه، أن الرأي العام الأميركي، وقع تحت تأثير الأسلوب الذي استعمل في إيصال أخبار الأعمال الإرهابية إليه. والحقيقة، أن وسائل الإعلام هذه نجحت فعلاً، بجعل المجتمع الغربي يتقبّل فكرتين متناقضتين في آن. فاليهود والصهيونية ـ في نظره ـ مقاتلون أحرار شرفاء، يقاتلون لهدف أخلاقي مشروع، وبدافع تاريخي، وبالتحديد انهم يقاتلون من أجل إقامة دولتهم إسرائيل. أما حين يلجأ الفلسطينيون إلى السلاح والعنف لاستعادة وطنهم السليب فلسطين، فإنهم يفعلون ذلك بدافع الإرهاب، لأنهم إرهابيون. وفي الوقت ذاته، يتقبَّل المجتمع الغربي استغلال اليهود لما ارتكبه هتلر بحقهم، ولتبرير أفعالهم، ويرفض سماع

*** الرعب سلاح ذو حدين، هو الفصل العاشر في كتاب ألفرد ليلنتال ـ العلاقات الصهيونية II ـ وننشره اقتناعاً بأنه يكمل كتاب هاليفي، وإيماناً منا بضرورة إطلاع القارىء العربي على حقائق ذات أهمية.**

الفلسطينيين، المطرودين من ديارهم، منذ نيف وثلاثين سنة، بمعنى انه يحرمهم حق تبرير ما يفعلون[١]. السبب في ذلك يعود إلى قدرة اليهود على خداع العالم، ومن خلال الأسلوب الذي يستعملونه في شرح الأحداث وتعليلاتها. فعبر هذا الأسلوب يصوّرون أنفسهم، وكأنهم الضحية الدائمة. وهكذا، رسخوا التناقض في الأذهان.

بعد ثلاثة أيام من اندلاع حرب تشرين - ١٩٧٣ - سمح لبعض الأصوات المعارضة لوجهة نظر إسرائيل حول هذا الموضوع أن ترتفع عبرشاشات شركة سي. بي. اس التلفزيونية؛ إذ استدعي أربعة زائرين أجانب لإجراء مقابلة معهم. أول المتكلمين كان صوتاً خافتاً، أعطى انتباهاً واضحاً، إنه صوت هندي أو باكستاني؛ أول ما فعله هذا الصوت، كان اعتراضه على استعمال المعلّق للغة الثنائية المعنى، أو المنحرفة؛ وشدّد على أنه لا يجوز للمعلّق القول «عمل عدواني» Act of Aggression ذلك لأن مصراً وسوريا، ليستا معتديتين، بل تحاولان استعادة أراضيهما المحتلة منذ عام ١٩٦٧؛ إذن فهذه حرب مشروعة.

هنا انبرى المعلّق التلفزيوني إلى الرد على اعتراض الزائر، محاولاً الاستعانة بالقواميس من أجل تبرير استعماله كلمة Aggression - عدوان -؛ وإعطائها معنى الحرب، رافضاً الأخذ بعين الاعتبار السبب الرئيسي لهذا العمل الذي هو احتلال إسرائيل لأراضٍ عربية منذ حرب الأيام الستة عام ١٩٦٧. فالسؤال الملح هنا، يتمحور حول إلحاح وسائط الإعلام على تحريف الحقيقة وإعطائها وجهين متناقضين. لماذا حين تقدم إسرائيل على اختطاف طائرة لبنانية وإجبارها على الهبوط في أحد مطاراتها، نسمي هذا الفعل تحويلاً؟ ولماذا أيضاً، حين يقدم الفلسطينيون على اختطاف طائرة، نسمي فعلهم قرصنة؟ ثانية لماذا؟

في دراسة[٢] لمحرري الصحف الأميركية، يتبيَّن أن جميع الأعمال الإرهابية لا تجلب إلا الحزن والحسرة، وأن إسرائيل تبرّر أفعالها دائماً، على أنها عملية انتقامية - رد على فعل -. فالواشنطن بوست، في تقرير لها عن اغتيال إسرائيل لعدد من المسؤولين الفلسطينيين في بيروت، عام ١٩٧٣، كتبت

تقول: «إنه أفضل أنواع الإرهاب». وبما أنها ارتكبت فعل القتل «فهو أسوأ أعمال الإرهاب»[٣]. ومن الدراسة يتبيَّن أن ٩٥،٢٪ من محرري النيويورك تايمس، ٩١٪ من محرري واشنطن بوست، و١٠٠٪ من محرري صحافة ديترويت الحرة Detroit Free Press، هم ضد الإرهاب والأعمال الفدائية. وفي حين تدين التايم الأعمال الفدائية، نشرت ثلاثة مقالات متعاطفة مع قضية اللاجئين الفلسطينيين.

بتأثير من وسائل الإعلام: الإسرائيليون «مقاتلون أحرار» والعرب «إرهابيون»؛ الإسرائيليون «ينتقمون» والفلسطينيون «متوحشون». والعرب يتشوسون أمجاد إسرائيل. وهذا ما اعترضت عليه رسالة وجهها ستة وستون وزير خارجية ينتمزن إلى تسع طوائف، للمسيحيين خلال شهر تشرين أول ١٩٦٨:

«مما لا ريب فيه أن الغربيين مدركون لما يشعر به الإسرائيلي، إنه فخور، لأنه مرة أخرى، بعد زمن طويل، سيد في فلسطين، ولم يعد بحاجة للاعتذار بسبب كونه يهودياً. لكن الغربيين غير مدركين لما يشعر به العرب: امتعاض لفقدهم بلادهم، الإذلال عسكرياً، مصابون بخيبة أمل، بسبب عدم قدرتهم على جعل العالم يتفهَّم حقيقة ما يريدون. فالغربيون مطالبون اليوم، أن يعوا حقيقة مشاعر العرب إزاء الفدائيين الذين يعتبرونهم «أولئك الذين يضحون بأنفسهم»، ويقارنونهم بمقاتلي المقاومة الشعبية في أوروبا، أثناء الاحتلال النازي»[٤].

ازدواجية الرؤيا هذه، لعبت دوراً بارزاً، ورويداً رويداً، اخترقت وسائل الإعلام لتطمس الكفاح الفلسطيني، في محاولة لتحويل انطباعات الناس عن الحقيقة، حتى أصبح معظم الناس مهيئين للاقتناع بأن العرب هم من يسعون للعنف، ولكن سجلات الصهيونية حول لجوئها إلى العنف، بغض النظر عن نتائجه، أحيط بسرية تامة، منعاً لمعرفته من الجميع[٥]. هل غريب جداً، في مثل هذه الحال، أن نعود إلى الوراء، إلى أيام الانتداب البريطاني؟

أيام الانتداب البريطاني، كثيراً ما عامل اليهودُ اليهودَ بعنف، كما حدث في ٢٥ تشرين الثاني ١٩٤٠، حين فجرّت السفينة باتريا Patria في ميناء حيفا،

وقتل ٢٧٦ مهاجراً يهودياً. يومها ألقيت المسؤولية على البريطانيين؛ لكن، وبعد سنوات عشر، انكشفت الحقيقة، وتبيَّن أن مسؤولية هذه المجزرة، ليست على عاتق البريطانيين، بقدر ما هي ترتمي عند أبواب الصهيونية. وهذا ما تحدَّث عنه دافيد فلنكر، مراسل الجريدة اليهودية «مورننغ جورنال» Morning Journal (أوسع يومية يهودية) بأمانة وإخلاص:

«حدث أن مجلس أركان الهاغانا اتخذ قراراً، ملزماً لجميع قادته: موجز القرار: عدم السماح لباتريا مغادرة حيفا. فعلى الإنكليز أن يفهموا أنه لا يجوز مطلقاً طرد اليهود من بلادهم. يجب تفجير باتريا. أبلغ القرار لعناصر الهاغانا على السفينة. وتحت ستار الليل، بدأت الاستعدادات لتنفيذ العمل المأساوي. الأحد ٢٦ تشرين الثاني ١٩٤٠، أبلغ الإنكليز الركاب أنهم سيعودون من حيث أتوا. لزم اليهود الصمت وتناقلوا همساً من رجل لآخر «إصعدوا إلى ظهر السفينة ـ الكل إلى ظهر السفينة». وبدا أن هذه الإشارة لم تصل إلى الجميع، إذ أن بضع مئات لزموا أمكنتهم داخل السفينة، حتى لا يروا الضوء ثانية. وفجأة سمع انفجار وتبعه الموت... كان مشهداً جهنمياً؛ بشر تقفز إلى المياه، أطفال تتأرجح مع الموج، صراخ يرتفع نحو السماء، عدد الضحايا بلغ رسمياً ٢٧٦ أما الناجون، فقد سمح لهم بالنزول إلى اليابسة»(٦).

بعد ذلك بخمسة عشر شهراً، انفجرت الباخرة ستروما Struma في البحر الأسود، فقتل ٧٦٩ مهاجراً يهودياً بصورة غير قانونية. الوكالة اليهودية، وصفت هذا العمل بأنه «قمة الاحتجاج وقمة التضحية بالذات». ثانية ألقت وسائل الإعلام الأميركية مسؤولية الحادثة على عاتق الإنكليز وسياستهم إزاء الهجرة اليهودية إلى فلسطين.

هذا الحادث، أتبع باغتيال اللورد موين Moyne الوزير المفوض البريطاني في القاهرة، يوم ٦ تشرين الثاني ١٩٤٤. منظمة الأرغون، فجرت فندق الملك داود في القدس. والنتيجة واحد وتسعين قتيلاً وجرح خمسة وأربعين بريطانياً وعربياً (تبيَّن فيما بعد أن الهاغانا لم تكن بريئة كلياً وكذلك الوكالة اليهودية).
عام ١٩٤٧ عرف موجة الرسائل المفخخة الموجهة لأعضاء مجلس الوزراء البريطاني، وشهد يوم ١١ كانون الأول ١٩٤٧ موجة قنابل ضد الأحياء

العربية بالقرب من حيفا حيث قتل ١٨ عربياً وجرح ثمانية وخمسين. وفي العام التالي فجر فندق سميراميس في القدس ـ أصحابه عرب ـ فقتل ٢٠ شخصاً من بينهم القنصل الإسباني الفايكونت دي تابيا Viscont de Tapia، وأعلنت الهاغانا مسؤوليتها عن الحادث صراحة.

عام ١٩٤٨، وبعد تبني هيئة الأمم المتحدة لقرار التقسيم، وقبل ١٥ أيار، يوم إعلان دولة إسرائيل، قامت منظمتا الأرغون وشتيرن(٧)، وإرهابيو الهاغانا بهجمات متلاحقة بالقنابل، وزرع المتفجرات وأحياناً بهجمات مسلّحة ضد المدنيين العرب في القرى والمدن. قمة هذه البربرية كانت يوم التاسع من نيسان، أو يوم مجزرة دير ياسين، حيث قتل ٢٥٤ امرأة، طفلاً وكهلاً.

في السابع عشر من أيلول ١٩٤٨، اغتيل الوسيط الدولي الكونت برنادوت، ابن شقيق ملك السويد الملك غوستاف الخامس، واغتيل معه مساعده الكولونيل أندريه بيير سيروت فيما كانا يمران بسيارتها في القدس اليهودية، على يد جماعة تنتمي إلى الأرغون والشتيرن. وهذا ما أوضحه السفير الأميركي ستانتون غريفيز Stanton Griffis، في مذكراته «قتلة برنادوت، سيبقون إلى الأبد وصمة عار في أول صفحات تاريخ إسرائيل»(٨).

خلال شباط ١٩٧٧، عقد في إسرائيل مؤتمر صحفي، لمناقشة صدور كتاب عن بن غوريون ـ اللائحة السرية لهاينريك روهم The Secret List of Heinrick Roehm لمؤلفه الدكتور ميشال بار زوهار Michael Bar Zohar، (يكتب في أميركا تحت إسم ميشال براك). في هذا المؤتمر، تحدّث المؤلف فقال: إن رئيس الوزراء السابق كان يعرف الرجال الثلاثة الذين نفذوا اغتيال برنادوت، أحدهم هو يهوشفا زيتلر Yehoshva Zeitler، الذي أوضح: «أعدمنا برنادوت، لأنه كان الرجل الوحيد الذي عرَّض مصير القدس للخطر بدعوته لتحييد مدينة القدس ووضعها تحت إشراف دولي، كان عدواً لإسرائيل، منذ إعلان دولة إسرائيل، وساهم في وضع سياسة الأمم المتحدة المؤيدة للعرب»(٩). قرار اغتيال برنادوت، اتخذه ثلاثة من قادة منظمة شتيرن: ناتان يالين ـ مور، الدكتور إسرائيل إلداد ـ شايب، وزيتلر، وكلهم أصدقاء مقربون من أول رئيس وزراء لإسرائيل.

عام ١٩٥٠، ألقى عميل إسرائيلي قنابل على كنيس يهودي في بغداد، وأهداف يهودية أخرى، للضغط على يهود العراق للهجرة إلى إسرائيل؛ عام ١٩٥٣، تعرضت ضيعتان أردنيتان صغيرتان، الخبية والنحالين، ومخيم اللاجئين الفلسطينيين في البريج ـ قطاع غزة، لهجمات إسرائيلية، أودت بحياة ١٠٢ من المزارعين واللاجئين. وبين عامي ١٩٥٢ وأيلول ١٩٥٦، أي حتى قبيل حرب السويس، تعرضت مدن وقرى عربية: بيت جالو، فلامي، رنتيس، بني سهيل، بهية، غرندال، وادي فوكين، وغزة، لعمليات قصف مدفعي، أدت إلى مقتل ١١٨ مدنياً.

قبل بدء غزو سيناء بساعات يوم ٢٩ تشرين أول ١٩٥٦، فرضت إسرائيل حظر التجول اعتباراً من الساعة الخامسة مساء والسادسة صباحاً، على كفرقاسم وغيرها من النبع الواقعة ضمن المثلث الصغير التابع لإسرائيل. هذا الأمر، أبلغ لمختار الضيعة، قبل ربع ساعة من سريان مفعوله، فما كان من المختار إلا أن أبلغ الضابط الإسرائيلي المكلّف، ان عدداً كبيراً من المزارعين يعملون في الحقول، ويستحيل إخبارهم؛ بعد الخامسة، كان تسعة وأربعون مزارعاً، من ضمنهم ١٤ امرأة ورضيعاً، عائدين إلى منازلهم، أردوا أرضاً بإطلاق نار الرشاشات الخفيفة عليهم دون سابق إنذار. هذه المجزرة، تسببت في إحباط نفسي للعديد من المواطنين، وأحيل مرتكبوها للمحكمة؛ وبالفعل أصدرت المحكمة الإسرائيلية أحكامها في هذه القضية، فقضت بالسجن على ضابط لمدة ١٧ سنة، وعلى آخر لمدة ١٥ سنة، وخمسة لمدة سبع سنوات، وبرّأت ساحة ثلاثة؛ لكن هؤلاء جميعاً، خرجوا من سجنهم بعد سنة، بموجب قانون عفو عام أصدرته الحكومة. إنما الملفت للنظر، هو صمت جمعية حقوق الإنسان في الولايات المتحدة الأميركية، إزاء هذه الحادثة وغيرها من الحوادث. فقط، ارتفع صوت هذه الجمعية، رفعاً للعتب، عام ١٩٦٦، بعد [هجوم إسرائيل بالدبابات والسيارات المصفحة، على قرية أردنية صغيرة «الصومعة» حيث قتل ١٨ وجرح ٥٤.

عام ١٩٧٢، وبعد بروز منظمة التحرير الفلسطينية، ركّز عملاء إسرائيل على اغتيال الأفراد الفلسطينيين البارزين، بأساليب متعددة: رسائل ملغومة،

إلقاء القنابل، بالرشاشات، في بيروت(١٠)، لوس أنجلوس(١١)، روما(١٢)، طرابلس(١٣)، ستوكهولم(١٤)، كوبنهاغن(١٥)، باريس(١٦)، قبرص(١٧)، وأوسلو(١٨). إن مبدأ اقتناص والقضاء على فلسطينيين معروفين بتعاطفهم، أو باشتراكهم بالتخطيط لهجمات الفدائيين ضد إسرائيل، هو من صنع الموساد أو النظير الإسرائيلي للسي آي إي CIA الأميركية والمتعارف على تسميتها شعبياً «المؤسسة». ففي هذا العام أنشىء فرع خاص في الموساد لهذه المهمات، وهو المسؤول عن العملية الإسرائيلية في بيروت يوم العاشر من نيسان عام ١٩٧٣، واغتيال ثلاثة من قادة منظمة التحرير الفلسطينية: كمال ناصر، محمد يوسف نجار، وكمال عدوان. تم تنفيذ هذه العملية التي أطلق عليها اسم «عملية غضب الرب» Operation Good's Wrath، بإشراف مستشار رئيسة الوزراء غولدا مائير للشؤون الأمنية الجنرال أهارون ياريف، الذي كان يسعى إلى اغتيال ألف فلسطيني من المحتمل أن يصبحوا يوماً من الأيام زعماء في منظمة التحرير الفلسطينية، بهدف تحجيم دور المنظمة ذاتها. وسهلت الحرب الأهلية في لبنان التي اندلعت في ربيع عام ١٩٧٥ آمال أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية، التي زادت ثلاث وعشرين ضحية جديدة إلى لائحة ضحاياها(١٩).

لبنان، كان مسرحاً لاستمرار إسرائيل بهجماتها على المدنيين والأهداف المدنية، وكثيراً ما فعلت ذلك ضد قرى جنوبية، إنما ليل ٢٨ كانون أول ١٩٦٨، شنّت هجوماً بالطوافات على مطار بيروت الدولي★. وتتابعت هذه الهجمات بدرجات متفاوتة طيلة عامي ١٩٦٩ و١٩٧٠. ومع عام ١٩٧٢، اتخذت هذه الهجمات شكلاً عنيفاً وتصاعدياً، ضد العرقوب حيث قتل مدنيان لا ذنب لهم سوى أنهم عرب؛ وفي مخيم النبطية قتل عشرة أبرياء؛ في الرفيد وراشيا الوادي تسبّب القصف بمقتل ستة عشر مواطناً؛ أما في نهر البارد ومخيم البداوي، فقتل اثنا عشر. في نيسان عام ١٩٧٤، هاجم الجيش الإسرائيلي ستة فلاحين لبنانيين، وفي أيار، قصفت الكفير، ووقع أربعة

★ أنزلت الطوافات يومها، كوماندوس، أشعلوا النار بثلاث عشرة طائرة مدنية تابعة لشركة طيران الشرق الأوسط ـ الخطوط الجوية اللبنانية.

قتلى، بينهم امرأة وابنتها البالغة من العمر سبع سنوات. بعد ذلك بعشرة أيام، عاود الطيران الإسرائيلي غاراته على مخيمي النبطية وعين الحلوة، فقتل خمسون وجرح مئتان. وفي التاسع عشر من الشهر ذاته، تدخلت البحرية وقصفت مخيم الرشيدية، متسببة بوقوع ثمانية مدنيين. بعد شهر، أغار الطيران الإسرائيلي على ثلاثة مخيمات خاضعة لإشراف الأمم المتحدة في جنوبي لبنان، موقعاً ٧٣ قتيلاً، و١٥٩ جريحاً. خلال تموز، قصفت صور، الصرفند، وصيدا، من البحر، فغرق واحد وعشرون زورق صيد؛ وتتابعت عمليات القصف الجوي ضد مخيمات اللاجئين الفلسطينيين، والقرى والمدن في جنوبي لبنان، حتى عام ١٩٧٥.

فكرة الإرهاب الصهيونية، متجذرة في صميم إيديولوجية هذه الحركة، فلا مجال للصفح، ولا للعفو. فالرحمة تضر بالمصالح الحيوية، وبدا هذا واضحاً، في إقدام إلياهو بتزوري - ٢٢ عاماً، يهودي مصري - ورفيقه إلياهو حكيم ابن السبع عشرة سنة، على اغتيال اللورد موين في القاهرة، عام ١٩٤٤. بعد عام أصدرت المحكمة المصرية حكمها بالإعدام على الشابين، ونفذ الحكم، فما كان من بن غوريون إلا أن قدم «احترامه الكلي للوطنيّيْن اللذين أعدما في القاهرة». كما وأشار بن غوريون إلى الإرهابي ابراهام شتيرن، الشاعر اليهودي الذي أعطى اسمه لإحدى منظمات الإرهاب اليهودي «شتيرن»، والذي هو «واحد من ألمع شخصيات تلك الحقبة».

ردة الفعل العالمية على جريمة اغتيال اللورد موين جاءت عنيفة وسريعة. رئيس وزراء بريطانيا ونستون تشرشل وصفها «بالجريمة المخزية»، وأعلن صراحة «إذا كانت أحلامنا التي بنيناها على الصهيونية ستنتهي بدخان بارود الاغتيالات، وإذا كان كفاحنا من أجل مستقبلها ستحصده عصابة لصوص وإرهاب، أسوأ من تلك التي أفرزتها النازية، فإن كثيرين أمثالي سيضطرون لإعادة النظر بمواقفنا التي اتخذناها فيما مضى». المستشار السياسي للوكالة اليهودية ليو كوهين Leo Cohen، بعد سماعه تشرشل عبر إذاعة لندن، علّق بالقول:

«كم كنا فخورين بصهيونيتنا، الناصعة الكف، وكحركة تسعى لهدف سام،

ولكني اليوم بعدما فعله أولئك الصبية المتهوسون، أشعر بالخجل. إنه مرعب ومميت».

غير أن تهديد تشرشل، لم يصل مرحلة التنفيذ. واستمر شهر العسل بين الصهيونية والعالم الغربي. يومذاك، كتب حاييم وايزمان لتشرشل يقول: «يمكنني القول بثقة، إن فلسطين اليهودية، ستكون كما أراد لها الشرفاء أن تكون، وسنمضي قدماً، إلى أبعد الحدود، وبكل قوة، في اقتلاع جذور أولئك الشياطين من أوساطنا»[٢٠]. بعد هذا التأكيد بسنتين، كانت لجنة الاستقصاء الأنكلو - أميركية، ما تزال تطالب الوكالة اليهودية «بالتعاون بفعالية مع سلطات الانتداب، في مجالات مكافحة الإرهاب، والهجرة غير المشروعة، والمحافظة على الأنظمة والقوانين الفلسطينية، والتي ترعى مصالح الجميع، بمن فيهم المهاجرون»[٢١].

في كتابه «المأثرة» تكلم جيرولد فرانك عن اغتيال اللورد موين، وركّز على الضريح الذي دفن فيه اللذان نفذا العملية بعد إعدامهما، فقال[٢٢]:

«هناك في زاوية نائية (في مقبرة البساتين التي تضم رفات معظم الشخصيات اليهودية، أمثال موشي ميمونيدس) يجد المرء حجراً مربّعاً، ارتفاعه متران، طول ضلعه ثلاثة أقدام، لا أسماء عليه، فقط كتابة عبرية «صلّوا لأرواحهم»؛ تحته يرقد إلياهو حكيم وإلياهو بتزوري، وكأنهما ملفوفان بكفن واحد، متعانقان كطفلين نائمين تحت حجر الأبدية. لا أحد يحرس هذا القبر. رمال الصحراء تتبعثر في هذه الأرض القاحلة. إنهما يرقدان هنا، دون أن يتذكرهما أحد إلا القلة».

لا شك إنه تعبير صادق، عن كيفية تقبّل الناس لجوء الصهيونية للعنف، وترفض الاستمرار به. وهكذا، وبعد إقدام الأرغون بزعامة بيغن[٢٣]، على تفجير فندق الملك داود، وبعد إلقاء القبض على عدد من المغامرين، كتبت إليانور روزفلت إلى صديقة بريطانية، تدعى الليدي ريدنغ: «إذا كان هؤلاء الصغار قتلة، سيكون هناك، بلا أدنى شك، إحساس بالأسى، ورغبة في الانتقام الذي سيتسبب في المزيد من هدر الدماء. وعلى ما أعتقد، ستحدث تغيرات جذرية في بنية المجتمع».

هناك مثل آخر عن النظرة بعين واحدة إلى الأمور، نستكشفها من خلال قراءتنا لتاريخ الجاسوسية الإسرائيلية ومنافسيهم العرب. بالنسبة لإسرائيل، الغاية تبرر الوسيلة، من هنا، فالصهاينة والإسرائيليون لا يكترثون كثيراً للأساليب، فأياديهم وسخة، ورغم هذا، فإنهم أول من يقدم على إدانة «الأساليب الوسخة» التي تتبعها السي آي أي، أو أية استخبارات أخرى. إنهم يجيزون لأنفسهم عدم احترام جميع المواثيق والقوانين الدولية، وتنفيذ ما هو لصالحهم، حتى ولو بطرق غير مشروعة؛ وليست حادثة اختطاف أدولف إيخمان من الأرجنتين، وجلبه إلى إسرائيل لمحاكمته، سوى واحدة من الأدلة والإثباتات، على صحة ما ورد أعلاه. لنتخيّل أن السي آي أي CIA أقدمت على اختطاف مواطن أميركي مطلوب للعدالة، لنتخيّل العرب يعتقلون إسرائيلياً بتهمة الإجرام بحق الفلسطينيين، هل كان سيمر هذا، كما لو قام به يهودي، إسرائيلي، أو صهيوني؟

في الحقيقة، يحق لجواسيس إسرائيل ما لا يحق لغيرهم. وليس أدل على ذلك، من مسألة لافون Lavon التي أصبحت اليوم شبه منسية، حتى من أولئك الذين عايشوها، والتي هزت إسرائيل وأحدثت فيها زلزالاً.

بعد ثورة يوليو المصرية عام ١٩٥٢، استمرت العلاقات الجيدة بين حكومة عبد الناصر والإدارة الأميركية، وبوشرت المحادثات لعقد العديد من الاتفاقيات الاقتصادية والثقافية، بين الولايات المتحدة الأميركية ومصر وعدد من دول العالم العربي، حتى أنه كان هناك اعتقاد شبه أكيد أن أميركا ستموّل عملية بناء السد العالي. وبالفعل، بدأ السفير الأميركي في القاهرة، هنري بيرود، الصديق الشخصي لعبد الناصر، يقطف ثمار مساعيه، وخصصت الإدارة الأميركية مساعدة مالية لمصر بقيمة ٥٠ مليون دولار؛ وهذا ما اعتبره كبار زعماء إسرائيل، عملاً يضر بالمصالح الإسرائيلية، إذ أنه سيخفض قيمة الدولارات الأميركية التي ستصب في الخزانة الإسرائيلية؛ إضافة إلى ما تقدّم، فتل أبيب لم تكن تنظر بارتياح للعلاقة الطيبة التي تربط واشنطن بالقاهرة، لذا أقدمت على إرسال أحد جواسيسها المدربين إلى مصر، بمهمة إلقاء القنابل على المؤسسات الرسمية الأميركية، ولا مانع، إذا دعت الضرورة، من الاعتداء على

المواطنين الأميركيين العاملين هناك، بهدف تدمير العلاقة الأميركية ـ المصرية بشكل خاص، والعلاقات الأميركية ـ العربية بشكل عام. وبالوقت ذاته كلف هذا الجاسوس، بإقلاق الوحدات البريطانية المرابطة في مصر لحث بريطانيا على زيادة قواتها هناك، لتأمين الحماية الكافية لقناة السويس. وبالفعل، وقعت عدة حوادث ضد المنشآت الأميركية.

قنابل صغيرة على شكل كتب، وضعت في مكتبات المركز الأميركي للمعلومات في الاسكندرية والقاهرة. كيس على شكل سمكة، عبىء بالأسيد، ووضع فوق قنبلة نيتروغليسرين Nitroglycerin، وبعد ساعات، يأكل الأسيد الكيس، ويشعل فتيل القنبلة. القنابل التي هي على شكل كتب وضعت على رفوف المكتبة، قبيل ساعة إغلاقها. وبعد ساعات حدث الإنفجار، مسبباً خراباً ودماراً، وحريقاً أتى على الكتب والمفروشات. قنابل أخرى مشابهة، وضعت في مسرح مترو غولدن ماير، وبالأبنية العائدة لمواطنين أميركيين[٢٤].

خلال كانون الثاني، ألقي القبض على شابين يهوديين يحملان عدة قنابل، ويهمان بالدخول إلى إحدى المؤسسات الأميركية. ورغم اعترافهما الصريح، أصرت الاستخبارات الإسرائيلية على إعادة تنظيم جماعة جديدة من ستة شبان يهود لإكمال المهمة، وللتعكير على مجرى المحاكمة التي أدت إلى صدور أحكام تتراوح بين خمس عشرة سنة والسجن مدى الحياة. صحافة تلك الأيام، لم تكتب شيئاً عن محاولات عبد الناصر إحباط المؤامرات الإسرائيلية ضد بلاده، ولكن ارتفعت صيحة واحدة «اللاسامية».

عام ١٩٦٠، وبعد القيام ببعض التحقيقات، توجهت الأنظار إلى تزوير مستندات مهمة، تتعلّق بما أطلق عليه «حادث أمني»، أدى إلى استقالة بنحاس لافون من منصبه كوزير للدفاع عام ١٩٥٥. شمعون بيريز، وزير الدفاع، فيما بعد، وموشي دايان، حاولا، حتى بالتزوير، إلقاء مسؤولية ما حدث في القاهرة عام ١٩٥٤ على عاتق لافون. بن غوريون، ناضل في سبيل الحؤول دون إعادة فتح ملف القضية. ولكن وبعد المحاكمة، خرج لافون بريئاً، وضحية لخداع بيريز، دايان والبريغادير ابراهام جيغلي. ورغم هذا، حاول جيش الدفاع الإسرائيلي تغطية جزاريه. على كل، تفاقمت المشكلة، وأدت إلى أزمة وزارية

انتهت باستقالة حكومة بن غوريون عام ١٩٦١ . هذا علماً أنه ، حتى أواخر كانون الأول ١٩٦٠ ، كانت التايمس ما تزال تتحدث عن الفضيحة التي أسمتها « مغامرة مفجعة عام ١٩٥٤ » . أما الأمر غير الطبيعي ، فكان استمرار العلاقة الإسرائيلية ـ الأميركية ، وبشكل أمتن من ذي قبل . في إسرائيل ، لم يكن الاهتمام بالبوح بمثل هذه المعلومات على مستوى أهمية الحدث ، على العكس ، كان اهتماماً عادياً ؛ ذلك لأنه برغم كل ما أثير حول هذه القضية ، ورغم كل ما كتب عنها ، ظلت التفاصيل ـ وبقدرة قادر ـ سراً من الأسرار .

عام ١٩٧١ ، ظهرت في إسرائيل مارسيل نينيو ، الجاسوسة الإسرائيلية التي اعتقلت في مصر ، لاشتراكها في مهمة لافون . والجدير بالذكر ، انه ، بعد حرب ١٩٦٧ ، تحولت مارسيل من سجينة بتهمة التجسس إلى أسيرة حرب ، مع رفاقها فيكتور لافي ، روبرت راما ، وفيليب تاتسون . وبتاريخ ١٦ تشرين الثاني ١٩٧١ ، كتبت النيويورك تايمس ، مقالاً عن عزم رئيسة وزراء إسرائيل غولدا مائير على حضور حفل زفاف فتاة « كانت في السادسة عشرة من عمرها ، حين اعتقلت في مصر بتهمة التجسس لصالح إسرائيل ، وأمضت عشر سنوات في السجن » . هذا وكان قد أشير إلى قضية لافون على أنها « عملية التخريب الغامضة داخل مصر » .

إن موضوع الزواج هذا ، هو ضرب من ضروب تبرئة أولئك الحاقدين على مصر ، ومحاولة لإظهار جاسوسة ، بمظهر الفتاة اليهودية المثالية . وعلى صفحتها الرابعة ، كتبت النيويورك بوست ، مقالاً بعنوان « البطلة الإسرائيلية ... ستتزوج » ، أشارت فيه إلى الفتاة « السوداء الشعر التي أمضت ١٥ سنة في سجون القاهرة لاتهامها بتهمة التجسس » .

كلا الصحيفتين ، حوّرتا الحقيقة ، وحاولتا تزوير القصة الحقيقية ، والتي أطلق عليها لقب « البطلة » لم تكن أكثر من جاسوسة . وفي محاولة من التايمس لإنهاء القضية التي هزت مجلس وزراء إسرائيل ، وكان بيريز وديان متورطين فيها مباشرة ، كتبت تقول : « بسرعة ، أصبحت هذه المهمة ، فكرة خلابة » .

في سوريا ، وبعد انكشاف أمر الجاسوس الإسرائيلي الياهو كوهين الذي تغطّى باسم كمال أمين ثابت ، قامت قيامة الصحافة الغربية ، التي وصفت

حكم الإعدام عليه بالجريمة النكراء ؛ وخصصت صدر صفحاتها الأولى ، لنشر صورته وهو معلّق على خشبة المشنقة في وسط العاصمة السورية ـ النيويورك تايمس ـ . وأقدم مراسل هاآرتس ، رافايل روشتاين ، على ترجمة كتابين من العبرية إلى الإنكليزية ، الأول : « مبعوثنا في دمشق »[٢٥] ، بقلم الياهو بن حنان ، والثاني : « القلقون بصمت »[٢٦] ، بقلم جوشيا تدمور . وفي الكتابين تحوّل الجاسوس شهيد . هذا ، علماً أن جوشيا تدمور ، أهدى كتابه إلى الياهو ويزل ، عرّاب حركة « ضد المناوئين للسامية » ، وركّز على عدم قانونية الحكم ، والطعن بالمحاكمة التي لم يُدعَ رجال الصحافة لحضورها .. ولكن ، ومن خلال المحاولة المفضوحة لتمجيد الجاسوس الخارق ، قدّم الكاتبان ، ومن حيث لا يدريان ، دليل الإثبات على جرائمه . سبق لكوهين واعتقل في مصر ، على اثر انفضاح شبكة لافون ، وأطلق سراحه بعد سنتين : فانضم إلى الاستخبارات السرية الإسرائيلية ، فتم تدريبه على العمل كعميل إسرائيلي في دمشق : وكونه يهودياً شرقياً ، يتكلّم العربية بطلاقة أبنائها ، كان يستحيل التمييز بينه وبين أي مسلم أو مسيحي عربي . وتجدر الإشارة هنا ، إلى أن أروع جواسيس إسرائيل ، كانوا من اليهود العرب .

بسرعة نادرة ، تمكن كوهين من الانخراط في الحياة الاجتماعية والسياسية بدمشق ؛ حتى أصبح من أقرب المقربين إلى الجنرال أمين الحافظ ، الذي تسلّم السلطة خلال شهر آذار ١٩٦٣ ؛ ومن خلال اتصالاته وصداقاته ، تمكّن كوهين من الاطلاع على نوعية ، وعدد ، وأماكن تواجد الأسلحة السورية الحديثة مثل الميغ ٢١ ، والدبابات ت ـ ٥٤ ، وغيرها من الأسلحة السوفياتية الصنع ، كما تمكّن من الاطلاع على خطة الحكومة السورية لتحويل مجرى نهر بانياس ، أحد الروافد الرئيسية لنهر الأردن . ومما لا ريب فيه ، أن تل أبيب كانت تحصل على جميع هذه المعلومات ، التي لعبت دوراً كبيراً في تمكّن إسرائيل من إحراز النصر بحرب الأيام الستة عام ١٩٦٧ . الصحافة الأميركية ، لم تعتبر فعلته هذه ، عملاً إجرامياً ، بل اعتبرته شهيداً . لكنِ رافايل روشتاين ، تحدّث عن هذه النقطة ، لا من باب التدليل على إجراميته ، بل من باب التباهي بما أنجزه الياهو كوهين ، « فمرتفعات الجولان التي تتوق إلى السلام

الآن، كانت فيما مضى، مرابض للدبابات الروسية، ومواقع تحصين، صارت اليوم أماكن سياحية، وكل هذا يعود الفضل به، إلى البطل الإسرائيلي الصامت الياهو كوهين».

مع بداية عام ١٩٧٢، عرفت العواصم الأوروبية، الشرق الأوسطية، والأميركية، موجة الرسائل المفخخة: ابتدأت بمقتل ديبلوماسي إسرائيلي - برسالة ملغومة - في مكتبه بلندن؛ وبعدها وقعت مأساة ميونيخ، مما جعل الرأي العام العالمي يتقبَّل فكرة وقوف جماعة أيلول الأسود الفلسطينية وراء حملة الرسائل الملغومة؛ مما استوجب اتخاذ أقصى الاحتياطات والإجراءات الأمنية حول السفارات الإسرائيلية. وبرغم ذلك، وصلت إليها سبع رسائل، واحدة فقط تحتوي على منشورات صادرة عن منظمة أيلول الأسود. وبرغم كل الاستقصاءات، ظل السؤال «من يرسل هذه الرسائل ولمن؟» مدار جدل ودون جواب.

استناداً إلى مراقبين حياديين إنكليز، لا يمكن الاقتناع أن منظمة أيلول الأسود، هي وراء هذه الحملة. والكتاب الإنكليز، حتى أولئك العاملين في التايمس، رفضوا توجيه الاتهام المباشر، إلا أن الصحافة الأميركية، استمرت على عنادها وإصرارها.

خلال تشرين الأول، استلمت سيدتان متقاعدتان من الهاداسا «المنظمة النسائية الصهيونية»، رسالتين ملغومتين؛ اكتشفتا بعد فتحهما دون أن تنفجرا. السيدة روز هالبرين، زعمت أنها استلمت واحدة أيضاً. ولكن الملفت للنظر في هذا الزعم، هو أن السيدة هالبرين، ليست شخصية معروفة، وغير مسجلة على لائحة أسماء المنظمة النسائية الصهيونية منذ عام ١٩٥٢. وبعد مراجعة دليل الهاتف في مقاطعة مانهاتن لعام ١٩٧٢، يتبين أن هناك ١٥ اسماً مشابهاً، هالبرين. وارتفع هذا العدد إلى ١٨ بعد ذلك؛ دون أن يكون بين هذه الأسماء اسم لروز هالبرين، إذن كيف تمكَّن الفلسطينيون الساكنون على بعد خمسة آلاف ميل، من معرفة عنوانها؟. أما الرسالة الثانية فكانت موجهة إلى سيدة كانت ذات يوم مديرة تنفيذية - إحدى الصحف قالت إنها تدعى حنه غولدبيرغ، فيما ذكرت صحيفة أخرى انها تدعى حنه روزنبرغ -، وفتحت

الرسالة بإشراف البوليس دون أن تنفجر(٢٧).

بعد هذه الحملة من الرسائل الملغومة المعنونة بأسماء نساء في مدينة نيويورك، أعلن حاكم الولاية «الإرهاب عبر البريد، أو بأي شكل آخر، هو الأكثر تقنية وتطوراً، في مجال تهديد إسرائيل. وليس توجيهه إلى سيدتين بارزتين في منظمة الهاداسا، إلا دلالة على انحطاطية هؤلاء الإرهابيين».

في الوقت ذاته، وجهت رسائل أخرى إلى الديبلوماسيين الإسرائيليين المعتمدين لدى هيئة الأمم المتحدة - واحدة منها كانت تحمل اسم ديبلوماسي غير مسجل على لائحة الديبلوماسيين في الأمم المتحدة -. ناطق بلسان السفارة الإسرائيلية قال: «تبيّن هذه الرسائل التي وجهت إلى نيويورك، أن الإرهاب ليس موجهاً ضد الإسرائيليين، بل ضد اليهود في كل مكان من العالم». ومن أجل إتمام اللعبة، وإيهام الرأي العام العالمي، أن الفلسطينيين هم المجرمون، وجهت رسالتان ملغومتان أخريان مرسلتان من بينانغ Penang في روديسيا إلى قائد صهيوني اسمه كولين ريزون، وإلى والده البطل الروديسي الأولمبي في رفع الأثقال، جون أوركين. وأيضاً وأيضاً، تمكّن البوليس من اكتشافها.

أوليس من غريب الصدف، أن تكون كل هذه الرسائل التي وجهت إلى نساء عاملات في الهاداسا، وإلى أشخاص عاملين في البعثات الديبلوماسية الإسرائيلية في الخارج، قد اكتشفت قبل فتحها؛ وأن تتزامن مع حملة إسرائيل، تشاركها الولايات المتحدة الأميركية، لحمل الأمم المتحدة على تبني قرار يندد بالإرهاب، بما فيه عمليات الفدائيين الفلسطينيين؟.

إن هذا التصرف، الذي تلا حادثة ميونيخ مباشرة، لعب دوراً كبيراً بجعل العرب المقيمين في أميركا، يخضعون لتحقيقات واستجوابات ومضايقات عدة، إضافة إلى التشديد في مراقبة المسافرين العرب.

أغرب ما في الأمر، كان ما نشرته النيويورك تايمس يوم ٢٦ تشرين أول، في صفحتها الثانية، وعلى خمسة أعمدة، «إسرائيل تكتشف رسائل ملغومة موجهة إلى نيكسون، روجرز وليرد». وتقول الصحيفة، استناداً إلى مصادر إسرائيلية، إن هذه الرسائل الأخيرة هي مشابهة لتلك التي أرسلت من أمستردام إلى مواطنين يهود في أماكن مختلفة من العالم، وان جماعة أيلول الأسود

الإرهابية الفلسطينية هي وراء هذه الرسائل. هذا علماً أنه سبق لإحدى هذه الرسائل وتسببت بمقتل ديبلوماسي إسرائيلي في لندن.

بعد يومين، أذاعت إحدى الإذاعات خبراً مصدره إسرائيل، يفيد أن الشرطة الإسرائيلية اعتقلت سائحاً أميركياً يبلغ من العمر اثنتين وعشرين سنة، فيما كان يحاول اجتياز الحدود إلى لبنان، ويعتقد أن رينز فينشتاين ـ اسمه ـ هو من يرسل الرسائل الملغومة إلى كبار الرسميين الأميركيين عدة صحف نشرت هذه الرواية، بما فيها الواشنطن بوست.

الصانداي تايمز، في عددها الصادر بتاريخ ٢٤ أيلول ١٩٧٢، ركزت على هذا الموضوع، فكتبت مقالاً بعنوان « كيف بدأت إسرائيل الإرهاب بواسطة البريد ». يتضح من المقال، ان الصحيفة، تحمّل إسرائيل المسؤولية الكاملة، ذلك لأنه لم يسبق لمنظمة أيلول الأسود، أو لأية منظمة فلسطينية أخرى، أن فعلت شيئاً إلا وأعلنت مسؤوليتها عنه، حتى مأساة ميونيخ، تحمّلت منظمة أيلول الأسود مسؤوليتها، فهل يعقل إذن، ألاّ تتحمّل مسؤولية الرسائل الملغومة؟ باستثناء الرسالة الأولى التي تسبّبت بمقتل الديبلوماسي الإسرائيلي في لندن ـ خطأ على ما يبدو ـ وأخرى مرسلة من الهند تسبّبت في جرح اليهودي فيفيان برنسز، فكل الرسائل التي كان مصدرها أوروبا، وموجهة إلى شخصيات يهودية في أوروبا أو أميركا، اكتشفت سلفاً، أو تبيَّن أنها غير مفخخة. في المقابل، نرى الرسائل التي وجهت لشخصيات عربية وفلسطينية، انفجرت، وتسبّبت بمقتل أو جرح الأشخاص المقصودين.

هنا تجدر الإشارة، إلى أن الفلسطينيين قادرون على إحكام الأفخاخ داخل الرسائل، مما يعني أن أسباب عدم الانفجار في الرسائل التي وجهت للشخصيات اليهودية في العالم، لم تكن فنية، بقدر ما كانت مقصودة ومتعمدة. من المفيد القول إن العالم الكيميائي السويدي مارتين اكنبيرغ هو أول من اخترع الرسائل الملغومة، قبل انتحاره في سجن لندن عام ١٩١٠، ومنه تعلّم الإرهابيون الصهاينة، خاصة منظمتا شتيرن والأرغون هذا الأسلوب، ونقلتاه إلى الشرق الأوسط. فعام ١٩٤٧ شهد موجة من الرسائل الملغومة التي وجهت إلى شخصيات بريطانية، كان يعتقد أنها غير متعاطفة مع الصهيونية وأهدافها

الرامية إلى إقامة دولة يهودية في فلسطين؛ قد تسببت هذه الموجة يومذاك، بمقتل شقيق ضابط بريطاني كان يعمل في فلسطين؛ وكانت الرسالة مرسلة من قبل منظمة شتيرن.

عام ١٩٤٧ أيضاً، نشرت التايم مقالاً بقلم مارغريت ترومان، تتهم فيه الصهيونية، ومنظمة شتيرن على الأخص، بمحاولة قتل والدها، من خلال الرسائل الملغومة؛ مما جعل الصحافة الموالية للصهيونية، وخاصة الصحف الأنكلو ـ يهودية، تنتقد علناً، بأسلوب لا أدبي ولا أخلاقي، المقال وكاتبته، وذهب بعضها إلى حد اتهام الآخرين « باللاسامية ».

لقد سبق للصهيونية، واستعملت الصواعق المتفجرة على نطاق واسع، ضد العلماء الالمان العاملين في مصر عامي ١٩٦٢ و١٩٦٣. واحدة وضعت في هدية، فقتلت ميشال خوري وخمسة من رفاقه؛ وأخرى، كادت أن تفقد الدكتور هاينز كلاينواختر. ثالثة أرسلت إلى عالم الماني كان يعمل في القاهرة، انفجرت، وأدت إلى إصابة سكرتيرته الالمانية الأصل بالعمى، كما وأصيبت ابنة العالم الالماني الدكتور بول غوريك، بذات العلة، من السبب ذاته.

ليس بمقدور أحد، نكران تفوّق إسرائيل في مجال الإرهاب، ونجحت إسرائيل في إجبار العلماء الالمان الذين كانوا يعملون على تطوير الصواريخ لحساب الرئيس عبد الناصر، بالعودة إلى بلادهم، قبل إتمام المهمة. وهذا أورده تفصيلاً الجاسوس الإسرائيلي ولف غانغ لوتز في كتابه « شامبين سباي »[٢٨]؛ علماً أن لوتز كان واحداً من أولئك الذين أرسلوا مثل هذه الهدايا، ويروي كيف اتصل برؤسائه لاسلكياً من المرحاض، ليطلعهم، انه وأصحابه قادرون على إجبار المزيد من العلماء الالمان، على مغادرة مصر والعودة إلى المانيا، وذلك بتوجيه المزيد من الرسائل الملغومة.

هناك أنواع أخرى من المتفجرات التي برعت إسرائيل في استعمالها ضد العديد من الشخصيات الفلسطينية في بيروت وغيرها.

بعد مقتل كنفاني، كتبت معاريف: « اتهم المخربون إسرائيل بقتل كنفاني وإسرائيل لا تنفي ذلك ولا تؤكده ». وبعد ذلك بأحد عشر يوماً، استلم الدكتور أنيس الصايغ، رئيس معهد الأبحاث الفلسطيني، رسالة معنونة باسمه

ومرسلة من المجلس الإسلامي الأعلى، ما أن فتحها حتى انفجرت، فأعمت إحدى عينيه وبترت له ثلاثة أصابع. في الفترة ذاتها، انفجرت رسائل بمدير بنك بيروت، وضابط الأمن في منظمة فتح.

وإذا أردنا جمع كل هذه المعطيات، ووضعها في إطار تطور الإرهاب، لتبيَّن لنا، أن إرهابيي الأمس، صاروا اليوم رؤساء وزارة، وزراء خارجية، جنرالات، أو من الشخصيات السياسية البارزة في المجتمع الإسرائيلي. ولتبيَّن لنا أيضاً، أن الأسلحة التي حرّرت إسرائيل، وهي أسلحة الإرهاب، تحوّلت اليوم إلى الأسلحة المساعدة لاسرائيل بفرض قوتها وجبروتها. فإن كانت الرسائل الملغومة وغيرها من الأسلحة الإرهابية، قد استعملها الطرفان، فإن إسرائيل هي من ركب قصب السباق في هذا الميدان، على خشبة الشرق الأوسط، وقد يكون لجوؤها إلى الإرهاب، أهم العوامل التي تجعلها تستمر برفضها الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية، مدعومة من نيكسون، فورد، كارتر، والإدارة الريغانية حالياً.

ليست هناك أية دلائل تشير إلى لجوء الفلسطينيين للأعمال الإرهابية، إلا حادثة ميونيخ. ففي الصباح الباكر من يوم الخامس من أيلول ١٩٧٢، هاجم ثمانية فدائيين فلسطينيين ـ بعض الصحف تقول عرباً، إمعاناً في تضخيم التهديد ـ المدينة الأولمبية في ميونيخ بعد أن تسلقوا السياج، ودخلوا إلى جناح اللاعبين الإسرائيليين، حيث قتلوا اثنين منهم، وأخذوا التسعة الباقين كرهائن، مطالبين بإطلاق سراح مايتين من رفاقهم المسجونين في إسرائيل، وبطائرة خاصة تقلهم إلى إحدى العواصم العربية. كعادتها، رفضت إسرائيل التفاوض مع الفلسطينيين. أما المسؤولون الالمان، فقد فعلوا أكثر من مستطاعهم، حتى أنهم اقترحوا استبدال الرهائن اليهود، برهائن المان. وبعد لأي، أقلع الفدائيون مع رهائنهم، على متن طوافة إلى إحدى قواعد حلف شمالي الأطلسي، لاعتقادهم أن طائرة مدنية تابعة لشركة لوفتهانزا ستقلهم إلى إحدى العواصم العربية. خمسة قناصة المان، مدعومين برجال الشرطة، كانوا بالانتظار. في البدء صعد فدائيان لتفتيش طائرة البوينغ ٧٢٧ التي كان من المقرر أن تقلهم إلى تونس. فتح القناصة الالمان النار. إحدى الطوافات الثلاث

انفجرت على اثر إلقاء فدائي قنبلة يدوية وهو يقفز منها، لكن الناطق الرسمي باسم الحكومة الالمانية أعلن، ان الرهائن جميعهم بخير؛ ومن ثم، بعد ثلاث ساعات أعلن ناطق باسم اللجنة الدولية للألعاب الأولمبية، عن مقتل جميع الرهائن.

أثناء عملية التحقيق الرسمي بما جرى على أرض المطار، قال رئيس الشرطة مانفريد شرايبر، إنه فقد السيطرة على الوضع خلال فترة إطلاق النار[٢٩]. رجال الشرطة ادعوا أن الفلسطينيين هم من بادروا إلى فتح النار، لكن أغلبية الشهود، نفوا هذا، وأصروا على أنهم رأوا القناصة الالمان، يفتحون النار أولاً. وحتى اليوم، لا يعرف أحد كيف قتل الرهائن الإسرائيليون: هل بانفجار الطائرة، أم برشاش أحد الفدائيين، على كل، ليس مستبعداً أن يكونوا قد قتلوا على يد رجال الشرطة الالمان الذين وجهوا نيران أسلحتهم نحو الفدائيين العرب. مهما يكن، فحتى اليوم، ما يزال الاعتقاد السائد، أن معركة المطار هذه، لم تكن ضرورية أبداً. ولكن، ما يزال أيضاً رئيس الشرطة ووسائط الإعلام الأميركي ترى العكس، والسبب، هو أن العرب سيقتلون الرهائن اليهود، على حد زعمهم، لذا كان لا بد من الحؤول دون مغادرتهم المطار.

بعد ذلك بخمسة شهور، وبالتحديد في الحادي والعشرين من شباط ١٩٧٣، أقدمت المقاتلات الإسرائيلية على إسقاط طائرة ركاب ليبية من نوع بوينغ ٧٢٧ وعلى متنها ١١٣ راكباً، فماتوا جميعاً؛ ومن بينهم ٢٧ إمرأة وطفلا. كانت الطائرة قد أقلعت من القاهرة، وأضاعت طريقها بسبب العواصف الرملية؛ لكن المقاتلات الإسرائيلية اعترضت طريقها، فظن طيارها الفرنسي، أنها طائرة حماية مصرية من نوع ميغ ٢١، فاستدارت باتجاه القاهرة، لكن بعد تسع دقائق، كانت قد أسقطت.

أصرّ موشي دايان في المؤتمر الصحفي الذي عقده، على القول، إن الطائرة اخترقت المجال الجوي «لأكثر المناطق حساسية بالنسبة لإسرائيل، وان التعليمات صدرت للطيار بالهبوط، لكنه تجاهلها». ومضى دايان في أكاذيبه ليقول: إن الطائرة لم تُسقط، بل تحطمت على اثر ارتطامها بالأرض. كذلك

ادعى، ان المقاتلات الإسرائيلية لازمت الطائرة الليبية لمدة ١٥ دقيقة ـ لو كان هذا صحيحاً، لكان يفترض أن تكون الطائرة قد أصبحت فوق البحر المتوسط ـ. وأغرب ما في هذه الحادثة، أن وسائل الإعلام الأميركية، تقبّلتها ونشرتها واعتبرتها هي الصحيحة.

وفيما لو أتعبت وسائل الإعلام هذه نفسها، ورجعت إلى الوراء، بالتحديد إلى عام ١٩٥٥، حين أسقطت طائرة العال فوق الأراضي البلغارية، وتذكرت ما تقدمت به إسرائيل أمام محكمة العدل الدولية:

«إنه لمن الواجب البديهي على أن أي إنسان مسؤول عن حرية الطيران، التقصي مسبقاً عن نوعية الطائرة، وأن يأمرها بالهبوط في أي مطار يريد، أما أن يقدم على إسقاطها، فإنه ما من قانون دولي يقرّ ذلك، إن هذا العمل يعتبر خرقاً لاتفاقية شيكاغو التي ترعى حرية الملاحة الجوية المدنية، ولجميع القوانين والأعراف الدولية التي تمنع هكذا تصرفات وتحول دون اللجوء إلى العنف.

إن الذي طالع الصحف الأميركية، بعد حادثة الطائرة الليبية لَمَسَ لَمْسَ اليد انحيازها لصالح إسرائيل: حتى أن بعضها رفض استعمال كلمة إسقاط، بل احتالت على الكلمات لتوهم القارىء أن الطاهرة سقطت قضاء وقدراً بعد تحذيرها: في محاولة مكشوفة لعدم تحميل إسرائيل أية مسؤولية عن الحادث، ووضع اللوم على الطيار الفرنسي الذي يعمل لدى شركة الخطوط الجوية الليبية، لرفضه الانصياع للتحذيرات. في الحقيقة، ان من يقرأ الصحف الأميركية، يعرف مباشرة مدى تأثيرها على الرأي العام: فأقوال المسؤولين الإسرائيليين توضع في المكان البارز، أما الأقوال والتصريحات العربية، فتوضع في أماكن لا تلفت انتباه القارىء. وتنشر صورة تثبت رأي إسرائيل، على عكس ما حصل في حادثة الطائرة الليبية، إذ لم تنشر وسائل الإعلام الأميركية أية صورة، والسبب واضح، فالصورة تفضح الادعاء الإسرائيلي.

أثناء حادثة ميونيخ، طلعت بعض الصحف بعناوين عريضة تدينَ الفعل: «نشر الرعب في العالم»... «الأمين العام للأمم المتحدة يدين الإرهاب». هذا في حين لم تتكرّم هذه الصحف بنشر تصريح الأمين العام الذي ندّد بإسقاط الطائرة المدنية الليبية، الذي عبّر فيه عن صدمته للنبأ. النيويورك بوست نشرت بعضاً من تصريحه تحت عنوان «فالدهايم» ـ هكذا، بدون لقب وبدون الأمين العام للأمم المتحدة ـ يعبّر عن استيائه[٣٠].

الصحف المقرّبة من إسرائيل اعتبرت أن تل أبيب خشيت أن تكون الطائرة تقوم بمهمة انتحارية، وما الذي يمنع أن تكون محمّلة بالمتفجرات وتسقط فوق إحدى المدن الإسرائيلية. ولكن، على ما يبدو، نسي هؤلاء جميعهم، أن العاصفة الرملية التي تسبّبت في ضياع الطائرة الليبية، تسبّبت أيضاً في تأخير إقلاع طوافة إسرائيلية كانت تقوم بمهمة إسعاف.

عنوان الدايلي نيوز[٣١] ـ إسرائيل تسقط نفاثة ليبية ـ هكذا على القارىء الانتقال إلى الصفحة الثانية ليكتشف أن هذه النفاثة هي طائرة مدنية. عنوان النيويورك بوست كان ـ سلاح الجو الإسرائيلي يسقط طائرة ليبية ـ ٧٠ قتيلاً.

في محاولة لتخفيف الصدمة، كتبت التايمس أن مجلس الوزراء الإسرائيلي دعي لعقد جلسة طارئة لبحث الموضوع، وتأكد من أن الطيار تلقى التحذيرات. النيويورك بوست، ذهبت في التبرير أبعد من ذلك، إذ نقلت عن صحيفة إسرائيلية، أن الطيار تلقى التحذير الإسرائيلي، ورفض الامتثال قائلاً «لا يمكننا الانصياع لأوامركم، بسبب الوضع السياسي، مهما يكن إننا فوق أرضنا. هذه الأرض ليست لكم». وحين انكشفت الحقيقة، لم يستعمل المحرّر ذات التعابير التي استعملها أيام حادثة ميونيخ حيث قال «قتلة في ميونيخ».. «العرب المتعطشون للدماء» وهكذا دواليك[٣٢]. بينما في حادثة الطائرة كتب «شيء مخيف» «إنها مأساة»[٣٣].

مايلز كوبلاند، مؤلف كتاب «لعبة الأمم»[٣٤]، في مقال له نشر في الناشيونال ريفيو، تحدث فيه عن إقدام منظمة أيلول الأسود على قتل بلجيكي وأميركيين في الخرطوم يوم الثاني من آذار عام ١٩٧٣، فقال «إن الفلسطينيين يعيشون في الأرض فساداً. إنهم شعب متعطش للدماء، إنهم ثائرون ضد كل شيء ومن أجل لا شيء[٣٥].

في حين التزمت التايمس الصمت ثلاثة أيام بعد حادثة الطائرة الليبية، فإنها لم تتمكّن من الصمت يوماً واحداً بعد حادثة الخرطوم[٣٦]. هذا، والجدير

بالذكر، ان أياً من وسائل الإعلام، لم يشر إلى أن الأرض التي أسقطت فوقها الطائرة، هي أرض مصرية، إنما محتلة من قبل إسرائيل[٣٧].

بعد ثلاثة أيام، تحدث رئيس الأركان الإسرائيلي الجنرال دايفيد اليعازر فقال، بعد دقائق من الاتصال بين الطائرات، الذي جرى تقريباً عند الساعة ١١,٠٣ والساعة ١١,٠٥ وانتهى الاتصال عند الساعة ١٤,١١ حين هوت الطائرة الليبية وهي تحترق.. لكن، بموجب تسجيلات الصندوق الأسود، انتهى الاتصال عند الساعة ١١,٠٩، أي حين أصيب جانح الطائرة وهوت. وهكذا، فالاتصال لم يستغرق أكثر من أربع أو ست دقائق. وكما قالت إحدى الصحف الإسرائيلية «كل شيء تم خلال ثلاث دقائق. فلماذا؟ تساءلت الصحيفة، لم يستغرق القرار وقتاً أكبر؟ وكيف يعقل أن يتمكّن رئيس الأركان، خلال الدقائق الثلاث هذه، من أن يسمع، يفكّر، ويتخذ القرار؟ فلربما نجد الجواب عند قائد الطائرة الإسرائيلية التي أطلقت النار. فماذا قال: «حين أطلقت النار عليه كان على بعد دقيقة من قناة السويس». هذا يعني أن الطائرة كانت عائدة إلى مصر، لكن رئيس الأركان لم يرغب بذلك فاتخذ القرار فوراً، ولو أنه اتصل بوزير الدفاع موشي دايان، لطلب رأيه، لكانت الطائرة عادت بسلام إلى داخل الحدود المصرية. موردخاي هور، قائد سلاح الجو الذي وجه الضربة القاضية لأسلحة الجو العربية عام ١٩٦٧، قال: كان بإمكان الطيار رؤية المطار لكنه تجاهل ذلك.

أول إشارة تلقتها الطائرة الليبية، كانت من طائرة فانتوم. أما الطلقة التحذيرية الأولى، جاءت بعد دقيقة ونصف. وهذا ما استغله هود ليحلّل على مزاجه ويرى «انه مما لا شك فيه أن ملاحي طائرة البوينغ كانوا يعرفون ماذا نريد منهم، وكان بإمكان الطيار رؤية المطار، لكنه رفض الهبوط».

لقد تأكّد أن القرار الذي اتخذه رئيس الأركان، جاء بعد التثبّت من أنه ليس بمقدور الطائرة التسبّب بأي أذى. وأن الاعتقاد بأنها تقوم بمهمة مشبوهة هو في غير محله. من هنا كان قول الدايلي نيوز: «تصرّف وحشي هزَّ ضمير أقرب المقرّبين من إسرائيل»[٣٨]. مهما يكن، فردّة الفعل الأميركية على مأساة

ميونيخ استمرت عشرة أيام، ولم يطلع صباح، إلاّ وكانت الصحف تطالع قراءها بتحقيق عما جرى، لتثبيت إجرامية العرب[٣٩]. بعض الصحف ندّدت بما جرى، مشدّدة على الروح الرياضية، التي يفترض أن تكون بعيدة عن السياسة وتأثيراتها، ونشرت صوراً للأمهات اللواتي يبكين أبناءهن، وهن يمسحن الدمع بالمناديل[٤٠]. مراسل الواشنطن بوست كتب:

«بعد ظهر الثلاثاء، كان نقطة خجل في جبين المدينة الأولمبية، أنباء تلك الساعة، شكّلت صدمة عنيفة: إسرائيليان قتلا، وتسعة أخذوا كرهائن من قبل غزاة عرب. وبعد بضع ساعات نسي الجميع ما حصل وعادوا يلعبون البينغ بونغ، وعادت الموسيقى إلى الأنبعاث وكأنَّ شيئاً لم يكن»[٤١].

مراسم الجنازة كانت حزينة جداً، إن في إسرائيل أو في الولايات المتحدة الأميركية، التي شيعت أحد أعضاء البعثة الإسرائيلية الذي هو من أصل أميركي، في كليفلاند، أوهايو، حاكم الولاية الطامح للرئاسة، جون غيليفان، أمر بتنكيس الأعلام في هذه المناسبة، مناسبة مقتل الفريق الإسرائيلي على يد الفدائيين العرب. شاشات التلفزيون بثَّت صورة والدي دافيد بيرغر وهما يندبان ولدهما. فعلاً إنه مشهد حزين[٤٢].

ولكن، لماذا لا نستعرض، ما كتبت الصحافة الأميركية عن مآتم ضحايا الطائرة الليبية. بعد ثلاثة أيام، كتبت التايمس تقول إن ست جثث، ليست مصرية ولا ليبية، أرسلت إلى مواطنها الأصلية لتدفن هناك: خمسة فرنسيين وأميركي واحد - هذا الأميركي أصلاً وجنسية لم تنكّس الأعلام له في ولايته، ولم يعلّق حاكمها على مصرعه، لسبب وحيد، هو أنه ضحية اليهود. أما النيويورك تايمز[٤٣]، فقد تكرَّمت وذكرت اسم هذا المواطن الأميركي في الستة أسطر الأخيرة من مقالها: كان يدعى ولاديز بويروليبسكي ٢٦ عاماً، من ولاية شيكاغو، بولندي الأصل.

وبعد أربع سنوات، تابعت الصهيونية حملتها الدعائية عن مأساة ميونيخ عام ١٩٧٢ على شاشة تلفزيون ABC قدمت برنامجاً (كانون الأول ١٩٧٦) بعنوان: «إحدى وعشرون ساعة في ميونيخ»، قدمه إدوار فيلدمان وروبرت غرين والد.

مهما يكن، فإن الرؤيا بعين واحدة[٤٤]، لم تكن إلا نتيجة للانحياز الفاضح الذي تمارسه وسائط الإعلام الأميركية. فمراسل البي. بي. سي. في البيت الأبيض تحدث عن غزو إسرائيل للبنان (شباط ١٩٧٣) حين توغّل الكومندوس الاسرائيلي إلى أبعد من ١٣٠ ميلاً عن الحدود الاسرائيلية لضرب المخيمات الفلسطينية بالطائرات والدبابات موقعاً سبعة وثلاثين قتيلاً؛ فقال: «بالفعل إنها صرخة مدوية». وبالمناسبة لا بد من لفت النظر إلى أن عائلة لبنانية من ستة أشخاص قتلت وهي في السيار بعد أن مرّت عليها دبابة اسرائيلية. القتلى كانوا في معظمهم من المواطنين اللبنانيين وقلّة منهم من الفلسطينيين، زعم قادة إسرائيل أنهم ينتمون إلى منظمة أيلول الأسود». وتحدّث هذا المراسل عن إسقاط إسرائيل لطائرة ركاب ليبية موضحاً «لم يخطر ببال أي مسؤول أميركي أن يفكّر مرتين قبل الموافقة على تزويد إسرائيل بطائرات الفانتوم النفاثة التي أسقطت الطائرة الليبية. وبالفعل، في أقل من أسبوع، وعلى أثر محادثات الرئيس نيكسون مع رئيسة وزراء إسرائيل غولدا مائير، وافقت الإدارة الأميركية على تزويد إسرائيل بالمزيد من هذه الطائرات.

فالإدارة الأميركية من أكبر مسؤول فيها، الرئيس نيكسون، نزولاً حتى المراتب الدنيا هبت تهاجم العرب وتندّد بما ارتكبته أياديهم من آثام في ميونيخ والخرطوم. فالسناتور هاغ سكوت، علّق على اغتيال الديبلوماسيين الأميركيين في الخرطوم بقوله: «أتمنى أن يتم إعدام الفاعلين، وكلّما كان ذلك أسرع، كلّما كان أفضل». الجدير بالذكر، أن هذا التعليق قيل في ساحة البيت الأبيض، وعلى أثر لقاء بين السناتور المذكور والرئيس نيكسون، والأهم في التصريح، هو طلب الإعدام بدون أية محاكمة حتى ولو صورية، يتمكّن الفدائيون خلالها من إيضاح وجهة نظرهم.

ليس في الأمر غرابة، فالمسؤولون الأميركيون، تعودوا النظر إلى إسرائيل على أنها الولد الصالح، وإلى العرب على أنهم الولد الضال؛ دون النظر إلى أن الاثنين قاما بأعمال إرهابية، قتلا أبرياء، أزهقا أرواحاً، لكن الفرق الشاسع بينهما، هو أن الإرهاب العربي ليس إرهاب دولة، على عكس الإرهاب الإسرائيلي الذي تسخّر له جميع أجهزة الدولة ووسائل الإعلام لتبريره وإعطائه

صفة المشروعية، وهنا علينا التذكّر، أن عدد اليهود في أميركا، هو بحدود الستة ملايين، في حين أن عدد الجالية العربية لا يتعدّى المليون نسمة، شرعوا مؤخراً بتنظيم وجودهم، وهذا ما قد يساعد على إحداث توازن إعلامي بين الفريقين، ويؤثّر على النظرة الأميركية لمشكلة الشرق الأوسط.

ردة الفعل الأميركية على حديث مراسل السي بي اس، جاءت أسرع مما كان متوقعاً بكثير[٤٥]. وانهال الاتهام عليه باللاسامية، وما أشبه ذلك من نعوت وأوصاف، بتنا نعرفها سلفاً، مما دفع بالمراسل إلى التعليق على ردة الفعل هذه بالقول: «الملاحظ، أن بعض الانتقادات، هي انتقادات عاطفية إن لم نقل هستيرية. أنا شخصياً كنت أتوقّع ذلك، فالحقيقة مرّة وقاسية، ولكني أحسست بشيء من الانزعاج، عندما اكتشفت عملية تنظيم حملة الانتقادات هذه، فقد تبيّن أن عدداً من الذين راحوا يبدون أسفهم، ويحتجون على ما أذيع، تبيّن أنهم يحتجّون على شيء لم يسمعوه، ولم يقرأوه. وهنا تكمن روعة الحدث»[٤٦].

بعد ذلك، جاءت حادثة سيطرة الفدائيين الفلسطينيين على مدرسة معالوت - ١٥ أيار ١٩٧٤ - نصف العسكرية[٤٧]. سمح الفدائيون لإثنين من الطلاب بالخروج بسبب المرض، وأخرجوا اثنين آخرين بعد تزويدهما بلائحة المطالب التي تتضمن طلب الافراج عن ستة وعشرين سجيناً من سجون إسرائيل - ٢٣ فلسطينياً، إسرائيليان، وياباني واحد -، وتتضمن أيضاً، إجراء المفاوضات حول هذا الشأن عبر سفيري فرنسا ورومانيا في تل أبيب، وجاء في بيان الفدائيين، «إننا نطالب بإرسال السجناء المطلوب الإفراج عنهم إلى دمشق، وإذا لم يتم ذلك قبل السادسة مساء، فإننا غير مسؤولين عما قد يحدث». وقبل نصف ساعة من الموعد المحدد، وبعد أن تمّ الاتفاق على كل شيء، اقتحم الجيش الإسرائيلي المدرسة، فكانت النتيجة مقتل ستة عشر طالباً إسرائيلياً. ليس مهماً البحث عن معرفة كيفية موت هؤلاء الطلاب ولا على أيدي من، المهم هو أنه كان بمقدور السلطات الإسرائيلية تفادي هذه الكارثة. وأنه كان على وسائل الإعلام الغربية - البريطانية والأميركية خاصة - تقصي الحقيقة بدلاً من الشروع بالحملات الشعواء التي فضحها السفير الفرنسي في تل أبيب، وأثبت

عدم صدقها.

فالسفير جان هرلي، كان في مبنى القنصلية الفرنسية بجيفا ينتظر مسؤولاً إسرائيلياً يصحبه إلى معالوت. الساعة الثانية بعد الظهر، تم إبلاغه، أن عليه عدم استلام أية رسالة رمزية، تسمح له بالتفاوض مع الفدائيين لإطلاق سراح المحتجزين لديهم أو المساجين لدى إسرائيل. وعند الساعة ٣,٢٢ بعد الظهر، واستناداً إلى سجلات وزارة الخارجية الإسرائيلية، تقدّم السفير بطلب تصريح بالذهاب إلى معالوت، لكن طلبه جوبه بالتسويف. ولم يتمكّن من الحصول عليه إلا عند الساعة ٤,٤٥، أي أنه لم يعد لديه الوقت الكافي للتفاوض، ولا لإطلاق المساجين الفلسطينيين لدى إسرائيل ونقلهم إلى دمشق، وكل ذلك يجب أن يحدث قبل الساعة السادسة مساء، فما كان منه إلا أن طار إلى معالوت ليرجو الفدائيين تمديد المهلة.

في معالوت، تقدّم منه ضابط إسرائيلي كبير، يسأله عما إذا كان قد حصل على الرمز، وحين جاء الجواب نفياً، طلب الضابط إليه مقابلة إما وزير الخارجية أو رئيس الأركان. وعبثاً حاول السفير إيضاح موقفه وهويته الديبلوماسية، وأنه جاء إلى هنا في محاولة صادقة لتمديد مهلة الإنذار. بعد ذلك بدقائق، أي عند الساعة ٥,٣٠ مساء، وبناء لأقوال السفير أمام رجال الصحافة، سمعت طلقات نارية وأصوات انفجارات. وحين تساءل، أجيب، انتهى كل شيء، وبإمكانه العودة إلى تل أبيب. واستناداً إلى أقوال السفير أيضاً، إن الذي حدث لم يكن وليد ساعته، بل مخطط له. وليست مراوغة الإسرائيليين التي حالت دون انتقاله إلى معالوت والتحادث مع الفدائيين الفلسطينيين، سوى ستار شفاف جداً لحجب النظر عما فعلوه.

واستناداً إلى جريدة هاآرتس الصادرة بتاريخ ١٧ أيار، فالحكومة الإسرائيلية، قررت منذ الصباح الباكر، عدم الاستجابة لطلبات الفدائيين، لكنها، رغبة في كسب الوقت، أعلنت عكس ما قررت.

ياسر عبد ربه الناطق الرسمي بلسان الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، أعلن فيما بعد، أن الفدائيين، أعطيوا تعليمات بتمديد المهلة ثلاث ساعات، لكن

السلطات الإسرائيلية هي التي حالت دون إنهاء المهمة سلمياً، إذ أنها حالت دون وصول السفيرين الفرنسي والروماني إلى معالوت وأنها ـ أي السلطات الإسرائيلية ـ أبلغت الحكومة الرومانية «أنها لا تمتلك وسيلة نقل لنقل السجناء إلى دمشق». ولكن هذه الحكومة، أبلغت عند الساعة ٥,٣٠ مساء ـ أي قبل نصف ساعة من ساعة الصفر، وفي اللحظة التي كان جيش الدفاع الإسرائيلي يقتحم المدرسة ـ أن السجناء غادروا إسرائيل متوجهين إلى دمشق عن طريق قبرص.

نايف حواتمه، رئيس الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، تحدّى الحكومة الإسرائيلية علناً[٤٨]، فتح ملف معالوت ومناقشته صراحة، ليتعرف العالم على المسؤول الحقيقي عن الذي حدث.

إن اختيار معالوت لتكون مسرحاً لهذه العملية، كان عملاً مدروساً من نايف حواتمه. فمعالوت في الأصل قرية عربية كانت تدعى ترشيحا، وبناء لقرار التقسيم الصادر عن الأمم المتحدة، فهي تقع ضمن نطاق الدولة العربية. لكن اليهود اقتحموها قبل ١٥ أيار ١٩٤٨، وهجّروا سكانها وهدموا منازلها وعلى الأنقاض بنوا مدينة جديدة عرفت باسم معالوت.

يومها كنت في بيروت لإجراء مباحثات مع أبي نضال (زعيم حركة انفصالية عن فتح)؛ كان يومها في الخامسة والعشرين من عمره، يتحدّث بصراحة: «نعتقد أن فلسطين لنا؛ وأن السبيل الوحيد لتحقيق ذلك هو القتال... أنا لست أنور السادات، ولا أهتم بالرأي العام العالمي بما فيه الأميركي الذي لم يفعل شيئاً من أجلنا، لا احترام للكلمة إلا إذا كانت صادرة عن قوي. من هنا علينا القتال لا حبّاً بالقتال، بل حبّاً بأرضنا. لقد أظهرنا جديتنا في كريات شمونة، ولن نتوانى عن إعادة ما جرى هناك».

كان أبو نضال يشير إلى اقتحام ثلاثة فدائيين كريات شمونة قبل نحو شهر ونصف الشهر، حين قتل ١٨ إسرائيلياً وجرح ١٦.

ماكس ليرنز وبيتر هاميل، كتبا في نيويورك بوست معلقين على حادثة معالوت: «ها هم الآن يقتلون الأطفال... إنهم شعب آت من صحراء الشرق الأوسط»[٤٩]. ولكن النيويورك بوست وغيرها من الصحف الأميركية، لم

تنشر أقوال الطلاب الناجين من مدرسة معالوت. راشيل لاغ زيل Lagzeil ، أخبرت مراسلي الصحافة أن الفدائيين، سمحوا لرهائنهم بفعل كل ما يحلو لهم: سماع الأخبار، تناول الشراب ووجبات الطعام. تامارا بن حامو (١٨ سنة)، قالت: «قالوا لنا لا تخافوا. إننا نطالب بإطلاق سراح رفاق لنا. فإن استجابت إسرائيل لن يصاب أحد منكم بمكروه».

رئيس مجلس بلدية معالوت، استقبل دايان بتوجيه الاتهامات «لقد جعلتمونا قتلة أطفال... وكل ذلك، بسبب كوننا يهوداً مغاربة».

بعد يوم ليس أكثر، أغارت ست وثلاثون طائرة فانتوم على مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في النبطية، عين الحلوة، وبرج البراجنة، موقعة اثنين وخمسين قتيلا، إضافة إلى عشرات الجرحى ما عدا تدمير البيوت والمنازل.

بول مارتن مراسل التايمس اللندنية وصف ما رأى:

«حين وصلت كان عمال الإنقاذ ما يزالون يحاولون انتشال جثة أم وأطفالها الأربعة. كانت الجثث مشوهة إلى درجة أنه لم يكن بمقدور أحد التعرّف عليها. هنا تقدَّم أحد سكان المخيم معبّراً عن اعتقاده أن زوجها - زوج المرأة القتيلة - قتل هو أيضاً، لذلك دفنت مع أطفالها بمراسم جنائزية بسيطة.

«هذا المنزل كان واحداً من ستين منزلاً تهدّمت بفعل الغارات الجوية الإسرائيلية التي استمرت ساعتين ونصف الساعة. نصف منازل المخيم دمرت كلية. لقد أحصيت أكثر من أربعين فراش قذيفة زنة ألف باوند، أسقطتها الطائرات الإسرائيلية على مساحة لا تتعدّى الأربعماية يارد مربع. ١٨ طفلاً، تتراوح أعمارهم بين ٨ - ١٢ سنة قتلوا، في المدرسة، ونقلت جثثهم إلى مستشفيات صيدا. بيوت مهدّمة، جدران تنهار. أكثر من ٢٥ قتيلاً في مخيم النبطية وحده، وأكثر من ٦٠ جريحاً.

وهناك بالقرب من المخيم، كان موكب المشيعين يسير بصمت رهيب، لا عين تذرف دمعة، ولا فم يفتح مولولاً، فقط عيون شاخصة وأبصار حائرة، إنه الخوف، وإنها الصدمة القوية. جثث القتلى، مغطاة بزهور منسقة على شكل علم فلسطيني.

«إن الذي حدث أمس في النبطية، أمر لا يصدَّق. عند الساعة الرابعة بعد

الظهر - ساعة ازدحام الشارع الرئيسي بالناس - أغار الطيران الإسرائيلي على المخيم لمدة عشر دقائق، وغاب عن سماء المنطقة مفسحاً المجال أمام عمال الإنقاذ للقيام بأعمالهم، لكنه، عاود غاراته منذ الساعة الخامسة وحتى السادسة والنصف.

«حين وصلت إلى النبطية، رأيت لاجئين يهربون بما قدّر لهم أن يحملوه، طلباً للنجاة، «إنها المرة الثالثة خلال ثلاثة أيام التي تجبرنا فيها إسرائيل على ترك منازلنا». قال رجل عجوز: سنعاود بناء ما تهدَّم مرة واثنتين وإلى الأبد».

«ولأول مرة، ألاحظ وجود فدائيين داخل مخيم النبطية الذي لم يكن في يوم من الأيام قاعدة عسكرية. إن النتيجة المباشرة للغارات الإسرائيلية هذه، كانت إيقاع الأذى في النفوس البريئة، والتفافاً أوسع حول الفدائيين وأهدافهم السياسية.

«هكذا أحداث، لن تسبب إلا الحقد والكراهية. رجل بحدود الأربعين صاح بي وأنا أعرف عن نفسي بأني مراسل صحفي بريطاني «لعنة الله عليك وعلى بلفورك، على أميركا، عليكم جميعاً».

وجاء في تقرير لمراقبي هيئة الأمم المتحدة: «٦٠٪ من المنازل دمرت كلياً، ٢٠٪ نصف مدمرة، و٢٠٪ مدمرة جزئياً. بمعنى: لم يسلم بيت واحد من التدمير».

المؤسف في الأمر، أن فعل إسرائيل هذا، اعتبر رد فعل على الإرهاب الفلسطيني. إن هذه الطائرات التي جلبت الموت لمئتي مواطن بريء في غاراتها الأخيرة، عبَّرت عن تصاعد الإرهاب الإسرائيلي. والمضحك المبكي، أن السياسيين ذاتهم والوزراء أنفسهم، الكهنة، حكام الولايات، الذين سبق لهم وقاموا قيامتهم منددين بما فعله الفدائيون في معالوت، هم أنفسهم التزموا الصمت إزاء ما قامت به إسرائيل في جنوبي لبنان، وكأن إلقاء اسرائيل الألعاب المفخخة **لاقتناص** الأطفال عمل مشروع له مبرراته، أو كأن غزو إسرائيل لراشيا الفخار البلدة المسيحية في العرقوب، وقصفها بالدبابات ومدفعية الميدان وغيرها من الأسلحة، عمل مبرر أيضاً. لمن الواضح أن «امراء الصحافة» لم يكونوا معنيين بهجمات إسرائيل ضد مخيمات اللاجئين والقرى

اللبنانية[٥٠]، في حين أظهروا كل الاهتمام بتغطية ما جرى في معالوت ونقل أحداثه وفقاً لوجهة النظر الإسرائيلية. فكل ما فعلته النيويورك تايمس هو الطلب إلى إسرائيل «أن تتحلّى بضبط النفس».

«إن الغضب هو الدافع الأساسي الذي دفع بإسرائيل لمقاومة الإرهاب الذي أوقع ٤٩ قتيلاً خلال الأسابيع العشرة المنصرمة، لكن هذا لا يبرر اللجوء إلى الغارات الجوية التي توقع الأذى بالمدنيين وتخدم أهداف المتطرفين الفلسطينيين»[٥١].

بعد الغارة الإسرائيلية خلال شهر تشرين الثاني ١٩٧٨ التي أوقعت مئة قتيل، تحدث مراسل أميركي عن رجل في الستين من عمره من بلدة العزية «فقد كل شيء: زوجته، أبناءه الستة، شقيقه، زوجة شقيقه، أبناء شقيقه الأربعة، يحوم حول مستشفى الهلال الأحمر الفلسطيني في صور، كالأبله. بين الجثث، ركع متأملاً وجوههم والدمع في عينيه وفي فمه غصة، مدّ يده ومسح الأوساخ عن وجه إبنه الأصغر، ثم انحنى فوقه مقبّلاً وهو يقول: «إذهب يا حبيبي، لا هم، فالله أكبر»[٥٢].

يبدو أن هذا الرجل كان أكثر حظاً من غيره الذين قذفتهم الفانتوم الأميركية الصنع بقنابل الأسيد والشمع: الشمع لحرق الجلد والأسيد لتآكله[٥٣].

وما دمنا بسياق الحديث عن التدمير الإسرائيلي، لا بد من ذكر القنيطرة التي كانت فيما مضى عاصمة الجولان السورية، ولا بد من ذكر التدمير الشامل الذي لحق بها على أيادي الإسرائيليين، والتي ستبقى محفورة في ذاكرة العالم؛ فحين عاد السوريون إلى القنيطرة استقبلوا بترحيب باللغة العبرية: «إن أردتم القنيطرة، فستعودون إليها أطلالا»[٥٤]. وهذا ما عبّر عنه الأمين العام للأمم المتحدة كورت فالدهايم بعد زيارته المدينة، إذ قال: «لقد صدمت مما شاهدت في القنيطرة». السفير السوفياتي أعاد إلى الأذهان ما حلّ بستالينغراد على يد النازية. أما الأب جورج محسّل فقال: «هذه هيروشيما ثانية»، وتابع يتحدّث عن عمل الجرافات الإسرائيلية بتهديم ٨٠٪ من بيوت المدينة ونسف الباقي، بما

فيها الكنيسة الأرثوذكسية والمقبرة، قبل الانسحاب. القبور نسفت والجثث ألقيت خارجاً.

إن قولاً كهذا صادراً عن كاهن، لا يمكن اعتباره قولاً مبالغاً فيه. لكن مراسلة الغارديان إيرين بيزون نقلت حديثاً عن واحد من عشرة مواطنين لزموا منازلهم في القنيطرة طيلة فترة الاحتلال:

«كان لديهم نيف وعشر جرافات في المدينة، ورغم ذلك استقدموا المزيد منها. المنازل الصغيرة دمرت بضربة واحدة. مهما يكن، فالجرافات كانت تواصل عملها حتى يصبح المنزل، كبيراً كان أم صغيراً، على مستوى الأرض»[٥٥].

يمكن للمرء أن يقرأ فيطلع، لكن المشاهدة شيء آخر، وهذا ما فعلته، إذ صممت على زيارة القنيطرة لأرى بنفسي ما حلّ بهذه المدينة المعذّبة، بشراً وجماداً، والتي لا مظاهر حياة فيها، فقط بضعة قطط تسرح وتمرح.

رئيس البعثة الأوسترالية جورج بيترسون، كتب في الناسيون ريفي: «بيوت بلا جدران وسقوف على الأرض». ذنب القنيطرة أن معظم سكانها هم من الفلسطينيين الذين سبق وطردتهم الصهيونية من ديارهم وقراهم. إني أنظر من خلف خطوط وقف إطلاق النار فأرى مستعمرة عين زيفان، وفيما لو كنت من مواليد القنيطرة، لكنت حقدت، لا على الجنود، ولا على السياسيين، بل على الرجال، النساء والأطفال الساكنين في هذه المستعمرة، والذين من أجلهم هدمت القنيطرة، ولكنت عبرت خطوط النار وقتلت كل من في المستعمرة بلا شفقة ولا رحمة[٥٦].

لا ضرورة للاطالة ولا للإستفاضة، فكل الذين زاروا القنيطرة، شاهدوا ما لم تره عين من قبل. مدينة بكاملها تحوّلت إلى حقل تجارب للجرافات - على حدّ تعبير بيترسون في رده على رسالة من خمسة صهاينة احتجوا على رسالته الأولى - والمتفجرات. إنها مدينة مدمّرة بكل ما لكلمة تدمير من بشاعة ولا إنسانية. إن تدمير القنيطرة، يجب أن يتساوى مع ما فعله الهون في أوروبا ومدنها، مع ما فعله المغول والنازيون، ومع ما حلّ بهيروشيما[٥٧].

لنعد إلى النظرة المزدوجة، حتى اليوم ما تزال الصحافة الأميركية تغفر

لإسرائيل أفعالها وتعظّم أصغر فعل للفدائيين. قلّة فقط اخترقت طوق الإعلام بعين واحدة، وشرعت تحثّ الأميركيين على النظر إلى الأمور باهتمام أكثر، وباستقصاء الحقائق.

جيمس أبو رزق، ممثل ولاية جنوبي داكوتا في مجلس الشيوخ، قارن بين معالوت وبين قرية الكفير ـ حيث أبوه وأمه ولدا ـ التي قصفت أكثر من مرة بمدافع الميدان الاسرائيلية وبالطائرات الأميركية الصنع. أما السناتور فولبرايت، فرأى أن استمرار إسرائيل في أعمالها العدوانية، دلالة واضحة على عدم رغبتها في السلام.

هوامش القسم الثالث

(١) بعد عملية ميونيخ، أعلن المراسل الصحفي، جون لاو، الذي يعمل في المنطقة منذ ١٩ عاماً، ان الإرهابيين الفلسطينيين كانوا متعطشين كي يلفتوا «الانتباه» إلى مشكلتهم، وحتى مع معرفتهم بأنهم سيفقدون عطف العالم، بعد عملية إرهابية من هذا النوع.

لقد كانوا يائسين ومملوئين مرارة، وكلهم ثقة بعدل قضيتهم، وبان لا شيء لديهم ليخسروه. لقد كان معظمهم من المثقفين المتخرّجين من الجامعات. لقد كانوا أناساً متأكدين، بأن كل عمل سيقومون به هو محق، حتى ولو كان عنيفاً. (أخبار الولايات المتحدة والعالم، ١٨ أيلول / ١٩٧٢).

(٢) جانيس تيري، وكوردون ميندينهال، «مجلة الدراسات الفلسطينية» ١٩٧٣ ـ التغطية الأميركية للشرق الأوسط.

(٣) «واشنطن بوست» ١٢ نيسان، ١٩٧٣.

(٤) «رسالة مفتوحة إلى المسيحيين في الغرب» وقعها ٦٦ كاهناً أميركياً يعملون في الإرساليات وكنائس في لبنان. وقد طبع في «ابعاد الشرق الأوسط» تشرين الأول ١٩٦٨.

(٥) للحصول على التقرير الصهيوني الوافي حول استعمال العنف والإرهاب منذ سنة ١٩٣٩ حتى أيلول ١٩٧٤، أقرأ «جنرال آسمبلي دوكيمنت» نمرة آ/ ٩٨٠١، ١١ تشرين أول ١٩٧٤.

(٦) «مورننغ جورنال» ٢٧ تشرين الثاني ١٩٥٠.

(٧) عصابة «شتيرن» أسسها سنة ١٩٣٩ «ابراهام شتيرن» وهو أحد ضباط منظمة «الأرغون»، ترك التنظيم الأم كي يؤسس مجموعة خاصة به من ٢٥٠ ـ ٣٠٠ من المتعصبين.

وقد قيل أن «شتيرن» كان ينظُم الشعر بالعبرية، في أوقات فراغه، بين العمليات الإرهابية، قتل سنة ١٩٤٢ على يد رجل بوليس فلسطيني.

(٨) «ستانتون غريفيس» «لاينغ إن ستيت» (نيويورك، دوبل داي ١٩٥٢).

(٩) «يديعوت ـ احرونوت» ٢٨ شباط ١٩٧٧، المجلد الثاني من حلقات بن ـ غوريون، ظهرت في الولايات المتحدة في ١٩٧٧.

(١٠) غسان كنفاني، كاتب وناشر فلسطيني، قتل مع قريبته ذات الستة عشر ربيعاً في ٨ تموز ١٩٧٢، عندما وضع عملاء إسرائيليون قنبلة، انفجرت في سيارته.

إميل خياط، موظف في بنك الريف البيروتي، أصيب بجراح بليغة في ١٨ تموز ١٩٧٢ بسبب انفجار رسالة ملغومة.

الدكتور أنيس صايغ، أصيب بالعمى من جراء انفجار رسالة ملغومة في ١٩ تموز ١٩٧٢ .

بسام أبو الشريف، كاتب فلسطيني شاب، أصيب إصابات بالغة بعد أسبوع من ذلك بسبب انفجار رسالة ملغومة في بيروت.

موظفان في أحد البنوك، أصيبا بعد ذلك بإصابات جسيمة، كذلك بسبب رسالة ملغومة. (٢٦ تشرين الأول ١٩٧٢) .

كذلك الغارة الإسرائيلية الشهيرة التي قام بها القتلة الإسرائيليون عن طريق البحر، والتي أدت إلى اغتيال ثلاثة من قواد منظمة التحرير الفلسطينية، في بيوتهم، يوسف النجار، كمال عدوان، كمال ناصر، وذلك في ١٠ نيسان ١٩٧٣ . وقد قتل أيضاً خلال الغارة، ٤ لبنانيين، ٣ سوريين، وإيطالي واحد. وجرح ٢٩ لبنانياً، وقد أدان مجلس الأمن هذا العمل العدواني الإسرائيلي .

(١١) المحاسب في لوس انجلوس، محمد (شطّا)، وابنه أصيبا بجراح بالغة، في انفجار قنبلة وضعها أحد العملاء في منزلها، (١٤ أيلول ١٩٧٢) .

(١٢) « نويل زعيتر» طالب فلسطيني، وممثل لمنظمة التحرير الفلسطينية، قتله عملاء الموساد أمام باب منزله (١٦ تشرين الأول ١٩٧٢) .

(١٣) مصطفى عواد سعيد، أصيب بالعمى والشلل نتيجة انفجار رسالة ملغومة. (٢٥ تشرين الأول ١٩٧٢) .

(١٤) عمر سفيان، ممثل الصليب الأحمر، فقد أصابعه في انفجار رسالة ملغومة، (٢٩ تشرين الثاني ١٩٧٢) .

(١٥) طالب فلسطيني، فقد ذراعه في انفجار رسالة ملغومة، كذلك من عمل الموساد. (٣٠ تشرين الثاني ١٩٧٢) .

(١٦) عندما انفجرت عبوة مسيرة الكترونيا، زرعها الموساد في منزله، الباريسي فقد القائد الفلسطيني، محمد همشري رجله، ثم توفي بعد شهر من ذلك (٨ كانون الثاني ١٩٧٣) . اغتيل العالم السياسي العراقي الدكتور باسل قبيسي في أحد شوارع باريس (٦ نيسان ١٩٧٣) وقُتل الشاعر الجزائري محمد بودايسو الصديق للفلسطينيين بسبب انفجار عبوة في سيارته.

(١٧) الفلسطيني حسين أبو الخير، قُتل في غرفة فندق قبرصي.

(١٨) أحمد بو شبكي قتله عملاء الموساد في أوسلو.

(١٩) أنظر مجلة التايم (١٤ تموز ١٩٧٥) لمعلومات وافية حول غارة ١١ تموز التي وجهت ضد أعضاء أساسيين في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين (حواتمة) و (مجموعة حبش) .

(٢٠) حاييم وايزمن (محاكمة وأخطاء، نيويورك، هاربر بروس. ١٩٤٩) .

(٢١) اللجنة الانجلو - أميركية للتحقيقات، التقرير المقدم لحكومة الولايات المتحدة، وحكومة جلالتها في المملكة المتحدة. (١٩٤٦) .

(٢٢) جيرولد فرانك (المأثرة) ١٩٦٣ (نيويورك، سيمون وشوستر) .

(٢٣) في ملحوظة للصحف في ٣ آب ١٩٧٠ أعلن نيكسون « التوجهات التي يملكها البعض، لتمجيد الذين لهم علاقة بالجريمة» (نيويورك تايمز، ٤ آب ١٩٧٠) وقبل يوم من ورود ملاحظة الرئيس، كانت التايم قد نشرت على صفحتها الثانية، صورة لمناحيم بيغن وقد وُصفت « بالنسر الإسرائيلي » ، وقد شعر « محبّوه» بأن هذه المبادرة لها بعض صفات روبن هود.

(٢٤) للإطلاع على ٨٣ صفحة حول مسألة لافون ومحاكمة الجواسيس في القاهرة، أقرأ، هوارد م. ساشار، « من كل أنحاء الأرض، شعب إسرائيل » (نيويورك، وورلد ١٩٦٤) .

(٢٥) الياهو بن-حنان. « رجلنا في دمشق، قصة الياهو كوهين، أعظم جاسوس إسرائيلي» (نيويورك، كراون ١٩٦٩) .

(٢٦) جوشوا تادمر، « المحاربون الصامتون» (نيويورك، ماكميلان ١٩٦٩) .

(٢٧) اعتماداً على قصة وليام شيرمان، في الدايلي نيوز، نيويورك، (١١ تشرين الأول) حوت الرسائل، وثيقة موقعة من حركة أيلول الأسود. وقد انفجرت قنبلة ثالثة، كانت موجهة إلى أحد مسؤولي هاداسا، في أحد مراكز بريد فوردهام وجرح كاهن بسببها. وبعد احتراق المغلف الذي حواها، سلمت « الرسالة الإرهابية» بأعجوبة، وقد وجدت على بعد ٣ أمتار من مكان الانفجار. وقد كانت دائرة البريد هذه قد نهبت بضراوة خلال يومين بين وقوع الانفجار والعثور على الرسالة. ويبدو أن أحدهم قد دس الورقة خلال عملية النهب.

(٢٨) « فرلنغانغ لوس» (جاسوس الشمبانيا) ٧ ايلول ١٩٧٢ .

(٢٩) بوسطن غلوب، (٢٣ شباط ١٩٧٣) .

(٣٠) نيو يورك بوست ٢٣ شباط ١٩٧٣ .

(٣١) نيويورك، دايلي نيوز، ٢٣ شباط ١٩٧٣ .

(٣٢) نيويورك تايمز ٧ أيلول ١٩٧٢ .

(٣٣) ٢٣ شباط ١٩٧٣ نشرت « النيويورك بوست» خبراً يصعب تصديقه، « طائرة ليبية» ، على متنها ١١٢ راكباً، متوقع وصولها حوالى الثانية صباحاً إلى مطار القاهرة، تجاوزت لأسباب غير معروفة القاهرة وحلقت لدقائق معدودة فوق قناة السويس - وهو منطقة عسكرية إسرائيلية. ولم يُذكر إذا كانت الطائرة مسلحة أو متورطة في مناورات عسكرية. ويبدو أنها أخلت الطريق. وقد أجبرت الطائرة على هبوط أدّى إلى تحطيمها.

(٣٤) مايلز كوبلاند (لعبة الأمم) نيويورك، سيمون وشوستر ١٩٦٩ .

(٣٥) ناسيونال ريفيو « خدع قذرة وغيرها» ٢٦ تشرين الأول ١٩٧٣ .

(٣٦) نيويورك تايمز « رعب في الخرطوم» ٤ آذار ١٩٧٣ .

(٣٧) التايم علقت على « المجال الجوي الإسرائيلي، للأراضي المصرية المحتلة» الكريستيان سابنس مونيتور « سيناء ليست إسرائيل، والمأثرة تحمل علائم استخفاف بالرأي العام العالمي ومصالح الشعوب والأمم الأخرى» .

(٣٨) نيويورك، دايلي نيوز، ٢٣ شباط ١٩٧٣ .

(٣٩) في بوسطن، في إحدى الاحتفالات المأتمية، التي جرت في كنيس شارع تريمونت، والتي حضرها الحاكم فرانسيس سارجنت، أثير « النادبون» على يد العمدة كيفين وايت وآخرون الذين هاجموا العرب الارهابيين. وقد ظهرت صوره للمجتمعين في البوسطن غلوب تحت عنوان « وقت للندب ووقت للغضب» في ٧ أيلول ١٩٧٢

(٤٠) نيويورك تايمز، ٧ أيلول ١٩٧٢ .

(٤١) واشنطن بوست ٧ أيلول ١٩٧٢ .

(٤٢) في كانون الأول ١٩٧٤، تم إحضار السيد والسيدة برغر من كليفلاند إلى نيويورك كي يظهر في برامج تلفزيونية، ويذكر الأميركيين بحادث ميونيخ، في الوقت الذي تحدث فيه ياسر عرفات في الأمم المتحدة، التي كانت على وشك أخذ قرار حول منظمة التحرير الفلسطينية.

(٤٣) نيويورك تايمز ٢٤ شباط ١٩٧٧.

(٤٤) في ٢ حزيران ١٩٧٧ وبعد استقبال الملك خوان كارلوس والملكة صوفيا في واشنطن، كتبت النيويورك بوست تحت عنوان «سجاد أحمر وبقع حمراء» حول التعذيب والاعتقال السياسي في إسبانيا والذي فاق على حد قولها أيام فرانكو، كذلك ذكرت الجريدة مقتطفات من خرق حقوق الإنسان في الهند وتشيلي، ولم تذكر أي شيء حول المعاملة اللاإنسانية الإسرائيلية للعرب في الأراضي المحتلة. رغم توافر المعلومات من خلال مؤسسات عالمية مختلفة.

(٤٥) الـ «كريستيان ساينس مونيتور» نشرت تعليق بيربوان كاملاً في ٩ آذار ١٩٧٣.

(٤٦) وهذا يعيد الذاكرة إلى الاحتجاجات التي قامت في نانناكيت، ماساشوستيس، حين ظهور رسالة معادية للصهيونية في الجريدة المحلية «انكوايرر أند ميرور» وقيام حركة موالية للصهيونية نظمت اجتماعات في الكنيسة «الاونيتارية».

(٤٧) الناحال منظمة إسرائيلية شبه عسكرية، يؤخذ أعضاء منها في الأجسام العسكرية المساعدة، أو إلى الخدمة العسكرية.

(٤٨) لندن، تايمز، ١٨ أيار ١٩٧٤.

(٤٩) وقد انضمت الصحف الأوروبية إلى نيويورك بوست (١٧ أيار ١٩٧٤) فصرحت الفيغارو: «عمل جبان هائل، لا يبرره أي شيء». وكتبت ليزيكو: «أعمال ثورية، هدفها سد الطريق على السلام». أما الدايلي تلغراف اللندنية فقد أدانت الفلسطينيين في ١٦ أيار ١٩٧٤ بقولها «قتلة الأطفال».

(٥٠) يوديت كوبورن «الحرب الصغيرة القذرة لإسرائيل» نيو تايمز ٧ آذار ١٩٧٥.

(٥١) نيويورك تايمز، ٢٢ حزيران ١٩٧٤.

(٥٢) واشنطن بوست ١٠ تشرين الثاني ١٩٧٧.

(٥٣) توماس كيرنان (العرب) بوسطن، ليتل، براون ١٩٧٥.

(٥٤) جيروزالم بوست ويكلي ٤ أيار ١٩٧٤.

(٥٥) إيرين بيسون «غارديان» ٢٢ تموز ١٩٧٤.

(٥٦) جورج بيترسون «المدينة التي كانت» «ناسيونال ريفيو» استراليا ٢٩ تموز ١٩٧٤.

(٥٧) ستيورات وست «تدمير القنيطرة» مجلة «سكوب»، استراليا ٢٤ تموز ١٩٧٤، وقد انتخب وست بعدها نائبا في البرلمان.

الفهرس

القسم الأول

صبرا ـ شاتيلا ٧
مصادر ١١
تأكيدات I: التواتر الزمني ١٥
تأكيدات II: الوقائع أو قراءة تقرير كاهان ٢٥
فيما يتعدى تقرير كاهان: أسئلة ٤١
دوافع ٥٧

القسم الثاني

سوابق I: قبل قيام الدولة ٦٥
سوابق II: المجزرة كاستمرار للسياسة ٨٣
على سبيل الخلاصة: مصطلحات
أو تسمية الأشياء بأعدادها ١٠٩

القسم الثالث

الرعب سلاح ذو حدين ١١٩
هوامش القسم الثالث ١٥١

كتب صدرت وتوزعها
شركة المطبوعات الشرقية
دار المـروج

جوناثان راندل :

حرب الألف عـام

النص الكامل

- أمراء الحرب المسيحيين
- المغامرون الاسرائيليون

شارلز تشرشل :

بين الدروز والموارنة في ظل الحكم التركي

من ١٨٤٠ إلى ١٨٦٠

شارلز تشرشل :

جبل لبنان

عشر سنوات إقامة ١٨٤٢ ـ ١٨٥٢

دراسة لديانة وعادات وتقاليد أهل الجبل

ويلبر كرين ايفلاند :

حبال من رمال

فشل أميركا في الشرق الأوسط

برونو بتلهايْم :

التحليل النفسي للحكايات الشعبية

مجموعة من الأطباء :

موسوعة أمراض الأطفال

زئيف شيف ـ أهود يماري :

الحرب المضللـة

حرب اسرائيل في لبنان

زئيف شيف ـ أهود يماري ـ يعقوب تيمرمان :

لبنان آخر وأطول حروب اسرائيل

الأميرال روبرت لونغ :

الانفجــار

أسرار تدمير مقر المارينز في بيروت

دوف يرميا :

الاجتيـاح ١٩٨٢

يوميات الكولونيل دوف يرميا

برنارد برودي :

الحرب والسياسة

محاكمة أميركية لحروب أميركا في العالم

- الحرب العالمية الأولى - حرب كوريا
- الحرب العالمية الثانية - حرب فيتنام

شيمون شيفر :

عملية كـرة الثلج

أسرار الغزو الاسرائيلي للبنان

د . خليل أحمد خليل :

كمال جنبلاط

ثورة الأمير الحديث

تيودور كابلو :

البحث السوسيولوجي

من الوثائق السرية للـ C.I.A.

المخابرات الاسرائيلية

الموساد - الشين بيت - المخابرات العسكرية

مركز البحوث - البوليس - المـدراء

يوسف خطار أبو شقرا :

الحركات في لبنان

إلى عهد المتصرفية

يوران ثيربورن :

سلطة الـدولـة

ديالكتيك الحكم الطبقي

شمدون حسين :

ثـورة القـرى

انتفاضة القرى في جنوبي لبنان

التقصير (المحدال)

ايلان هاليفي ـ الفريد ليلينتال :

اسرائيل من الإرهاب

إلى مجزرة الدولة

جاك بنودي :

تساحـال

من الميليشيات الفلاحية

إلى القوة النووية

دايفيد غيلمور :

دروب الانهيـار

تأريخ سياسي للأزمة اللبنانية

١٩٧٥ ـ ١٩٨٥

الان غيران :

رجالات الـ. C.I.A

ناحوم غولدمان :

اسرائيل إلى أين ؟

هذا الكتاب

بعد صبرا وشاتيلا تعجَّب الغرب واعتقد للحظةٍ بأنَّه حصل انقلابٌ في الأدوار.

لقد ترك تقرير كاهان عدداً من الأسئلة بدون إجابة حول طبيعة التورُّط المباشر للإسرائيليين في المجزرة ووجود إرادة واضحة في تنفيذ هذه المجزرة بواسطة من أسماهم التقرير، «وحدةٌ من القوات اللبنانية».

لم تكن الأحداث سوى سلسلةٍ فظيعة من المجازر المرتكبة ضد المدنيين والنّساء والأطفال الفلسطينيين: «مرتكزاً على وثائق اسرائيلية غير قابلة للدّحض، يقوم الكاتب برسم تسلسل الأعمال الإجرامية الممتدّة على مدى نصف قرن ويذكر بتقاليد «مجازر الدولة» التي استخدمت الإعتداء والإنتقام والإرهاب وسيلة مميزة بيد السياسة الاسرائيلية الرسمية».

يستعرض الكاتب المجازر الشهيرة من دير ياسين - ١٩٤٨ إلى مجازر لبنان ١٩٧٨، من العمليات «الانتقامية» في الخمسينات إلى مجزرة كفرقاسم مروراً بالاغتيالات ضد اليهود في بغداد وضد الأوروبيين في الاسكندرية والقاهرة.